



QAMCO

شركة قطر لصناعة الألمنيوم

Qatar Aluminium Manufacturing Company



**شركة قطر
لصناعة الألمنيوم**
التقرير السنوي

ص.ب. ٣٢١٢، الدوحة، قطر

هاتف: +٩٧٤ ٤. ١٣ ٢٢٧٧
فاكس: +٩٧٤ ٤. ١٣ ٩٧٥

الموقع الإلكتروني: www.qamco.com.qa
البريد الإلكتروني: qamco@qp.com.qa

بيان إخلاء المسؤولية

تندرج الشركة التي تمتلك فيها شركة قطر لصناعة الألمنيوم (ش.م.ع.ق.) استثماراً مباشراً ضمن الشركات ذات الكيانات المُستقلة. في هذا التقرير السنوي، يشار إلى شركة قطر لصناعة الألمنيوم بكلمة "قامكو" أو "الشركة" لدواعي الملائمة.

قد يحتوي هذا التقرير السنوي على بيانات تطلعية بشأن الأوضاع المالية ونتائج العمليات وأنشطة الأعمال التي تديرها الشركة. وتُعد جميع البيانات، باستثناء بيانات الحقائق التاريخية، بيانات تطلعية تتضمن تقديرات مستقبلية تستند إلى افتراضات وتوقعات في الحاضر، وتنطوي على مخاطر معلومة ومجهولة وشكوك، ما قد يؤدي إلى حدوث اختلاف كبير بين النتائج الفعلية أو أداء الأعمال أو الأداء التشغيلي أو الأحداث التي تؤثر على الشركة وبين تلك المُعلنة أو التي قد تستنتج من هذه البيانات.

ويرتبط تحقق هذه البيانات التطلعية بعدة عوامل، منها: (أ) تذبذب الأسعار في أسواق السلع الأساسية (ب) تغير الطلب وظروف الأسواق فيما يتعلق بالمنتجات (ج) فقدان الحصة من السوق والمنافسة داخل القطاع (د) المخاطر البيئية والكوارث الطبيعية (هـ) تغير الظروف التشريعية والمالية والتنظيمية (و) تغير ظروف الأسواق والظروف المالية والاقتصادية (ز) المخاطر السياسية. وبالتالي، قد تختلف النتائج اختلافاً كبيراً عن تلك المُعلنة أو التي قد تستنتج من البيانات التطلعية الواردة هنا. وكافة البيانات الواردة في هذا التقرير تهدف إلى استعراض نظرات تطلعية في تاريخ هذا التقرير.

لا تتحمل شركة قطر لصناعة الألمنيوم ومديريها وموظفيها ومسؤوليها ومستشاريها والشركات المتعاقدة معها ووكلائها أي مسؤولية بأي شكل من الأشكال عن أية تكاليف أو خسائر أو أضرار أخرى قد تنشأ عن استخدام أو اعتماد أي جهة على أي بيان تطلعي و/أو مادة أخرى وردت هنا. ولا تعتبر شركة قطر لصناعة الألمنيوم ومشروعها المشترك مُلزمان بأي حال من الأحوال بتحديث أو نشر تعديلات أدخلت على أي بيان تطلعي أو مادة أخرى وردت هنا ويُعرف أو لا يُعرف أنها قد تغيرت، أو أنها غير دقيقة نتيجة لورود معلومات جديدة أو أحداث مستقبلية، أو أي سبب آخر. كما لا تضمن شركة قطر لصناعة الألمنيوم دقة التاريخية الواردة هنا.

"فتح السبيل خلال الأوقات الحافلة بالتحديات لا يَتَسَنَّى إلا من خلال التميز"

الرسالة

تلتزم شركة قطر لصناعة الألمنيوم بأن تصبح شريكاً متميزاً يقدم منتجات مبتكرة عالية الجودة وأن تفي بواجباتها تجاه المجتمع والبيئة من خلال استخدام حلول صناعية مسؤولة بيئياً.

الرؤية

تهدف شركة قطر لصناعة الألمنيوم إلى أن تصبح إحدى الشركات الرائدة عالمياً في تصنيع سبائك الألومنيوم واسطوانات الألومنيوم ذات الجودة العالية مع المحافظة على البيئة، كذلك دعم النمو من خلال أصولها المتنامية التي تدر عوائد مربحة وتخلق قيمة لمساهميها.

المحتويات

١٦

تقرير مجلس الإدارة

١٢

كلمة رئيس
مجلس الإدارة

٨

مجلس الإدارة

٥.

تقرير حوكمة
الشركة ٢٠٢٠

٤٤

البيانات المالية

٣.

تقرير مدقق
الحسابات المستقل

٢.

نبذة حول شركة
قطر لصناعة الألمنيوم



حضرة صاحب السمو
الشيخ تميم بن حمد آل ثاني
أمير دولة قطر



صاحب السمو
الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني
الأمير الوالد



مجلس الإدارة



السيد/ عبدالرحمن أحمد الشيبني
رئيس مجلس الإدارة



أحمد سعيد العمودي
نائب رئيس مجلس الإدارة



السيد/ نبيل محمد البوعيين
عضو



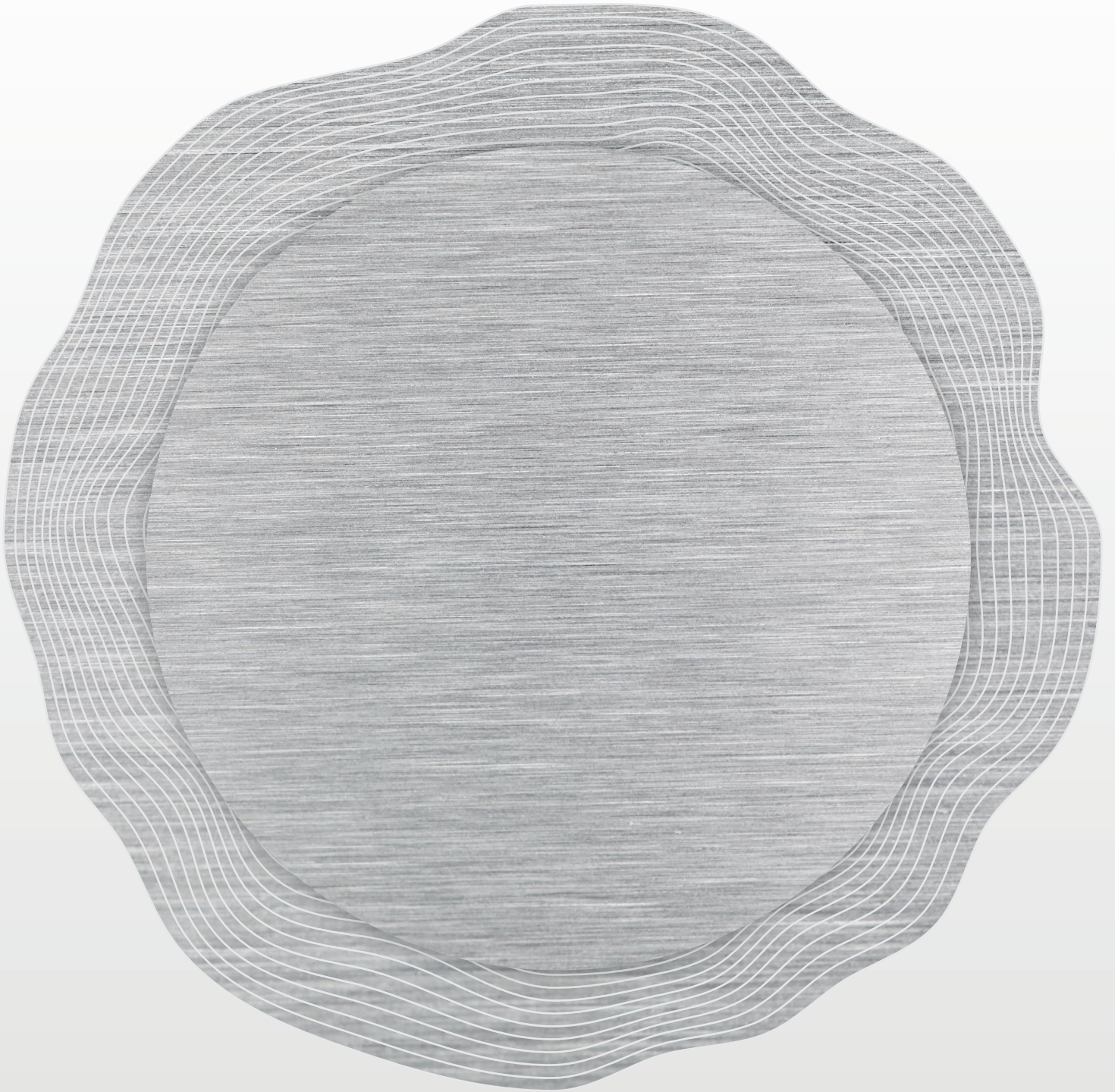
السيد/ محمد عيسى المناعي
عضو



السيد/ محمد جابر السليبي
عضو



السيد/ خالد محمد لرم
عضو



كلمة رئيس مجلس الإدارة

كلمة رئيس مجلس الإدارة

"رغم صعوبة الظروف على مستوى الاقتصاد الكلي، إلا أننا واصلنا التركيز على عملية الترشيح وتحقيق التميز التشغيلي من أجل تعظيم القيمة للمساهمين"



مساهمينا الكرام،

يسرني أن أقدم لكم التقرير السنوي لعام ٢٠٢٠ لشركة قطر لصناعة الألمنيوم ش.م.ع.ق. (يشار إليها بكلمة "قامكو" أو "الشركة")، المالكة لحصّة تبلغ نسبتها ٥٠٪ في شركة قطر للألومنيوم المحدودة (يشار إليها بكلمة "قطلوم" أو عبارة "المشروع المشترك")، والتي تعتبر أحد أكثر مصاهر الألمنيوم كفاءة في العالم، حيث تعمل في تصنيع منتجات الألومنيوم الأولية انطلاقاً من مرافقها الإنتاجية الكائنة في قطر.

أود بداية أن أشكر وأهنئ زملائي من أعضاء مجلس إدارة الشركة وإدارة المشروع المشترك على التزامهم الثابت وجهودهم المخلصة وتفانيهم المستمر في العمل. لقد حققنا سوياً نتائج تشغيلية ومالية مطردة ومستقرة في خضم ظروف صعبة على مستوى الاقتصاد الكلي تعرضت خلالها أسواق الألومنيوم إلى ضغوط جراء تفشي جائحة كورونا. كما أود أن أشكر مساهمينا الكرام على دعمهم لقامكو خلال مسيرتها، الأمر الذي أعتقد أنه يعكس بوضوح ثقتهم الدائمة في استراتيجيتنا وأهداف أنشطة أعمالنا.

المشهد على مستوى الاقتصاد الكلي

اتسم المشهد على مستوى الاقتصاد الكلي العالمي خلال عام ٢٠٢٠ بحالة من عدم اليقين جراء تفشي جائحة كورونا، حيث تأثر القطاع في شتى أنحاء العالم بزيادة المعروض في سوق الألومنيوم وتباطؤ معدل النمو الاقتصادي والتوترات التجارية.

وقد واجه المشروع في ظل حالة التباطؤ على مستوى الاقتصاد الكلي ضغوطاً غير مسبوقة من حيث أسعار منتجات الألومنيوم وتراجع الطلب العالمي عليها، الأمر الذي دفعه خلال عام ٢٠٢٠ إلى إجراء تحول استراتيجي وتغيير مزيج منتجاته من المنتجات عالية الجودة ذات القيمة المضافة إلى السبائك القياسية. وبفضل هذا الإجراء الاستباقي، الذي تم اتخاذه للتصدي لديناميكيات السوق المتغيرة، لم تتوقف مبيعات المشروع المشترك وواصل عملياته وأنشطته التجارية بشكل منتظم. وبرغم ذلك، فقد أسفر تغيير المشروع المشترك لمزيج منتجاته، من المنتجات عالية الجودة ذات القيمة المضافة إلى سبائك الألومنيوم القياسية، عن تراجع فروقات أسعاره مقارنة بأسعار بورصة لندن للمعادن، إلا أن الخط الإنتاجية وأنشطة المبيعات قد استمرت دون توقف.

الأهداف والاستراتيجيات الرئيسية

تتمحور أهداف قامكو واستراتيجياتها الأساسية حول زيادة الإيرادات من خلال إدارة العمليات بأسلوب يتسم بالسلامة والكفاءة والموثوقية وضمان استقرار أحجام الإنتاج، الأمر الذي بذلت في سبيل تحقيقه جهود كبيرة انصبحت على وضع وتنفيذ تدابير ترشيحية بشأن الإنتاج والتكاليف وتخصيص رأس المال بكفاءة. وسيظل التميز التشغيلي، الذي يقاس بأداء الصحة والسلامة والبيئة والكفاءة من حيث التكاليف وكفاءة العمليات التشغيلية والإنتاجية، عاملاً رئيسياً في تقديم الشركة نحو تعظيم القيمة لمساهميها.

وقد تم اعتماد وتنفيذ استراتيجية تضمن إيجاد الهيكل الأمثل لديون المشروع المشترك وتدعمه في تجاوز حالة الركود التي يشهدها القطاع. وتضمن هذه الاستراتيجية تحقيق مستويات وافية من التدفقات النقدية الحرة على مستوى المشروع المشترك، فضلاً عن أنه سيسهم في دعم العمليات وتعزيز الإنفاق في الجوانب المتعلقة بالصحة والسلامة والبيئة، وهو ما سيثمر في نهاية الأمر عن زيادة القيمة المضافة لمساهمينا.

القيمة المضافة للمساهمين

منذ أن تأسست الشركة في ٣ ديسمبر من عام ٢٠١٨، بلغ إجمالي الأرباح التي تم توزيعها على المساهمين ١٦٧,٤ مليون ريال قطري، وهو ما يعادل ٣.٠٠ ريال قطري للسهم.

وأخذاً في الاعتبار الظروف الحالية والتوقعات المستقبلية بشأن الاقتصاد الكلي على الأجلين القصير والمتوسط، كذلك المتطلبات الخاصة بالإفناق الرأسمالي في المستقبل والالتزامات الخاصة بالدين، فإن مجلس الإدارة يوصي بإجمالي توزيعات أرباح للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ يقدر بنحو ١٩٥,٣ مليون ريال قطري، وهو ما يعادل ٣.٣٥ ريال قطري للسهم، وبنسبة توزيع تصل إلى ٢.٦٪.

النتائج المالية

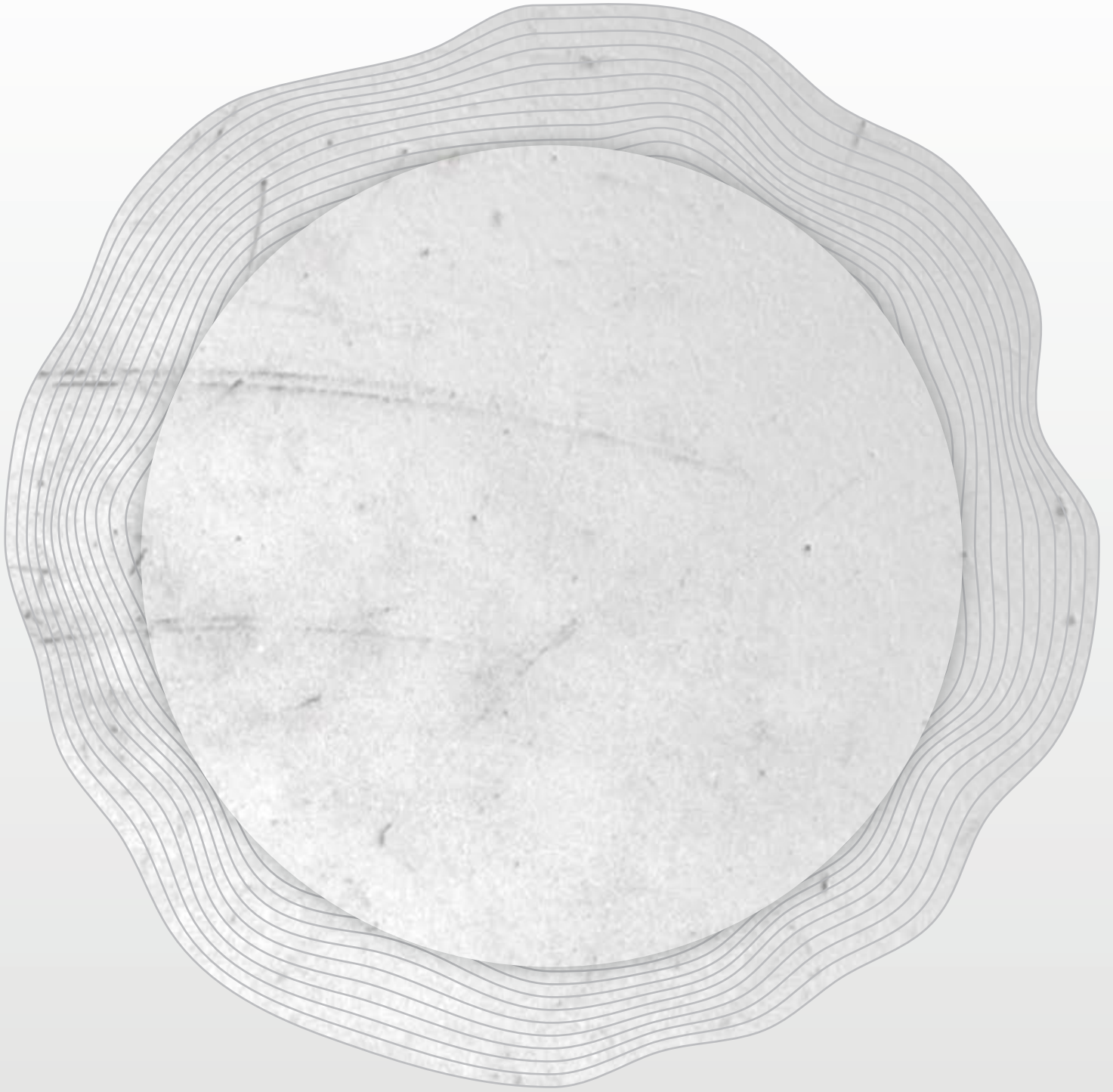
تأثر الأداء المالي للشركة وإجمالي أرباحها بصورة مباشرة بعوامل خارجية تجاوزت نطاق سيطرة الإدارة وكان من بينها الظروف غير المؤاتية على مستوى الاقتصاد الكلي. ولعامها المالي الثاني الذي يتكون من ١٢ شهراً بدأت اعتباراً من ١ يناير ٢٠٢٠ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، فقد حققت الشركة صافي أرباح بواقع ٩٥ مليون ريال قطري، بعائد على السهم يبلغ ١٧.٠٠ ريال قطري.

وقد حافظت الشركة على قوة مركزها المالي برغم العديد من التحديات على مستوى الاقتصاد الكلي، حيث حققت سيولة في نهاية ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ تصل إلى ٧٤ مليون ريال قطري في شكل أرصدة نقدية ومصرفية (بما في ذلك الحصة المتناسبة من الأرصدة النقدية والمصرفية للمشروع المشترك)، وذلك بعد توزيعات الأرباح عن عام ٢٠١٩. وخلال هذه الفترة، حقق المشروع المشترك حصة إيجابية من التدفقات النقدية التشغيلية تبلغ ٦٨٤ مليون ريال قطري، هذا بالإضافة إلى حصة من التدفقات النقدية الحرة بواقع ٢٢٦ مليون ريال قطري.

الخاتمة

نيابة عن أعضاء مجلس إدارة الشركة، أود أن أعرب عن خالص شكري وامتناني إلى حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدى "حفظه الله ورعاه"، لقيادته الرشيدة وجهوده الحثيثة ودعمه المستمر وتوجيهاته الكريمة لتعزيز قطاع الصناعات التحويلية. ولا شك أن النمو الذي تشهده دولة قطر وتوجه مجتمعها المتقدم والمتطور نحو تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المستدامة ما كان ليحدث لولا رؤية حضرة صاحب السمو. ونحن في قامكو نشعر بالفخر ونؤكد على التزامنا الدائم والكامل بدعم هذه الرؤية الوطنية.

وختاماً، فإنني أثق بأن زملائي من أعضاء مجلس إدارة الشركة والإدارة العليا للمشروع المشترك على أهبة الاستعداد لخوض عام جديد من العمل الجاد. ولا شك أنه ستكون هناك فرص وتحديات جديدة، الأمر الذي سيتطلب الكثير من العمل، غير أننا نتطلع إلى تحقيق أهدافنا الاستراتيجية.



تقرير مجلس الإدارة

تقرير مجلس الإدارة

"برغم حالة عدم الاستقرار التي شهدتها القطاع خلال عام ٢٠٢٠، إلا أن قامكو قد حافظت على قوة أدائها بفضل الأسس الاستراتيجية التي تركز عليها من كفاءة في التكاليف وتميز تشغيلي والتزام ثابت نحو الصحة والسلامة والبيئة"

الظروف على مستوى الاقتصاد الكلي

استمر قطاع الألمنيوم في التراجع منذ منتصف عام ٢٠١٨ نتيجة النزاع التجاري الدائر بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، وزيادة الطاقة الإنتاجية في الصين والشرق الأوسط، وانخفاض الطلب العالمي على الألمنيوم بسبب تباطؤ الاقتصادات العالمية وضعف معدل نمو إجمالي الناتج المحلي. كما استمرت الأسعار خلال عام ٢٠٢٠ في تسجيل المزيد من الانخفاض عقب تفشي جائحة فيروس كورونا، حيث تعرض الطلب على الألمنيوم إلى ضغط هائل جراء فرض إجراءات الإغلاق في شتى أنحاء العالم وتوقف عمليات التصنيع في العديد من البلدان.

وقد انخفضت أسعار الألمنيوم العالمية انخفاضاً حاداً خلال شهري أبريل ومايو من عام ٢٠٢٠، ثم بدأت في التعافي اعتباراً من يونيو ٢٠٢٠ مع ظهور بوادر إيجابية على عودة التوازن، وذلك بفضل إطلاق برامج تحفيزية غير مسبوقه في الغرب ورفع إجراءات الإغلاق في الأسواق المتقدمة الرئيسية. وبرغم ذلك وبشكل عام، فقد واصلت الأسعار انخفاضها طوال عام ٢٠٢٠، حيث تراجعت أسعار الألمنيوم العالمية في المتوسط بنسبة ٩٪ مقارنة بعام ٢٠١٩.

الإنجازات على مستوى الصحة والسلامة والبيئة

يشكل التركيز على معايير الصحة والسلامة من خلال ضمان سلامة العمليات إحدى القيم الأساسية للشركة. وقد أحرزت قامكو، من خلال مشروعها المشترك، تقدماً طوال العام نحو تحقيق هدفها الخاص بالصحة والسلامة والبيئة المتمثل في ضمان سلامة كافة أماكن العمل للجميع.

وتضمنت الإنجازات الرئيسية على مستوى الصحة والسلامة والبيئة خلال عام ٢٠٢٠ عدم وقوع أية حادثة من حوادث الإجهاد الحراري الكبيرة؛ وتحقيق أداء قياسي للصحة والسلامة يعتبر من بين الأفضل في قطاع الألمنيوم؛ وخفض استهلاك الطاقة (كيلو وات في الساعة/كجم من الألمنيوم) بشكل مُطرد.

يسر مجلس الإدارة أن يقدم تقريره السنوي بشأن الأداء المالي والتشغيلي لشركة قطر لصناعة الألمنيوم لعام ٢٠٢٠

الميزات التنافسية

يندرج المشروع المشترك لقامكو ضمن مصاهر الألمنيوم الأقل تكلفة في العالم، حيث يضم أحدث المرافق الإنتاجية التي تحصل على اللقيم بشكل مضمون. كما يولي المشروع المشترك اهتماماً كبيراً بالجوانب المتعلقة بالصحة والسلامة والبيئة، وهو ما أكسبه مركز ريادي بين نظرائه في المنطقة. علاوة على ذلك، فإن الشريك في المشروع المشترك، وهو مسوق عالمي معروف، يتيح للمشروع المشترك إمكانية الدخول إلى الأسواق ذات الأهمية الاستراتيجية، الأمر الذي عزز من قدرة الشركة على المنافسة مع الشركات الدولية الأخرى الفاعلة في هذا القطاع. كما يتمتع المشروع المشترك بالقدرة على تغيير مزيج منتجاته بشكل سريع، وذلك من المنتجات ذات القيمة المضافة إلى سبائك الألمنيوم القياسية والعكس بالعكس، الأمر الذي يعزز من مرونته بشأن عملية الإنتاج وإدارة سلسلة التوريد، ويضمن له في ذات الوقت إنتاج وبيع المنتجات بما يتماشى مع طلب السوق.

ومما لا شك فيه أن هذه الميزات التنافسية قد أسهمت بدور محوري في تمكين المشروع المشترك من تطوير مرافقه الإنتاجية وتنمية سلسلة منتجاته وتعزيز حضوره على المستوى الدولي ودعم قاعدة أصوله التشغيلية وقوة مركزه النقدي.

استراتيجيتنا

تتمثل الاستراتيجية الأساسية للشركة في تحقيق التميز التشغيلي وخلق منظومة قوية تتسم بالكفاءة والاستدامة، وهو ما يجري تحقيقه من خلال تعزيز مركزنا كمورد استراتيجي لمنتجات الألمنيوم الأولية ذات الجودة العالية والوصول إلى أداء رفيع المستوى فيما يتعلق بالصحة والسلامة والبيئة. علاوة على ذلك، فإننا سنواصل جهودنا المعنية بالترشيد، خاصة فيما يتعلق بإدارة تكاليف العمليات إلى أن تحقق الشركة كامل إمكاناته.

وحدد نفقات التشغيل غير الضرورية في ظل الأوضاع الحالية. كما تضمنت هذه المبادرات تحسين هياكل الموارد البشرية وخفض التكاليف المباشرة والحد من الإنفاق على أمور أخرى بخلاف الإنتاج، ومنها المصروفات العامة والإدارية. كما أجرى المشروع المشترك للشركة مراجعة لبرنامجها الخاص بالإنفاق الرأسمالي وحدد النفقات التي يمكن إلغاؤها أو تأجيلها، دون أن يؤثر ذلك على الجوانب المتعلقة بالجودة والسلامة والبيئة وموثوقية العمليات بصفة عامة.

أنشطة البيع والتسويق

تضطلع هايذرو للألومنيوم، بموجب اتفاقية للتسويق والشراء، بمسؤولية شراء منتجات المشروع المشترك وتسويقها في أسواق دولية، الأمر الذي أتاح للمشروع المشترك إمكانية الدخول إلى أسواق عالمية بأكثر الوسائل تنافسية، وساعده في ذات الوقت على التخفيف من حدة الضغوط الخارجية التي واجهها خلال هذا العام جراء تفشي جائحة كورونا والظروف المناوئة الأخرى على مستوى الاقتصاد الكلي. ومن المنظور الجغرافي، فقد ظلت آسيا خلال عام ٢٠٢٠ أكبر سوق للمشروع المشترك الذي حافظ أيضاً على تواجه القوي في أوروبا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المشروع المشترك يتولى بصورة مباشرة إدارة المبيعات المحلية في السوق القطرية.

الأداء المالي والتشغيلي

تأثر الأداء المالي لقامكو خلال عام ٢٠٢٠ بعوامل خارجية على مستوى الاقتصاد الكلي لم تكن ضمن نطاق سيطرتها، وهي العوامل التي ظلت تفرض ضغوطاً على الأداء المالي للشركة منذ عام ٢٠١٩.

وقد حققت الشركة خلال عام ٢٠٢٠ صافي أرباح بواقع ٩٥ مليون ريال قطري، بعائد على السهم يبلغ ١٧.٠ ريال قطري. وبلغت حصتها من الإيرادات لهذه السنة المالية ما يصل إلى ٢,١٩٧ مليون ريال قطري، بانخفاض تبلغ نسبته ١١٪ مقارنة بعام ٢٠١٩، حيث أن الجائحة العالمية قد أثرت على الصناعات الرئيسية التي شملت قطاعات السيارات وطائرات النقل والإنشاءات.

وبلغت حصة الشركة من أرباح المشروع المشترك قبل احتساب الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك ٦٥٢ مليون ريال قطري للسنة المالية ٢٠٢٠، بانخفاض تبلغ نسبته ٢٪ مقارنة بالعام الماضي، إلا أن هوامش الأرباح قبل احتساب الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك قد حافظت على استقرارها برغم التقلبات التي تشهدها الأسواق حالياً، حيث بلغت نسبتها ٢٩,٧٪ مقارنة بنسبة بلغت ٢٧,٠٪ لعام ٢٠١٩.

وقد وضعت الشركة استراتيجيتها بمستوى يعزز باستمرار من معاييرنا الخاصة بالصحة والسلامة والبيئة. وهكذا، فإننا نعمل على مستوى المشروع المشترك للمحافظة على مركزنا الريادي في المنطقة في مجال الصحة والسلامة والبيئة، فيما نسعى أيضاً إلى تحقيق هدفنا الأساسي بشأن التميز التشغيلي.

النجاح في التخفيف من آثار انتشار جائحة فيروس كورونا

عقب الانتشار غير المسبوق لجائحة فيروس كورونا، بذل المشروع المشترك جهوداً كبيرة للحد من انتشارها. وقد تم إنشاء لجان لإدارة الأزمة بهدف ضمان سلامة موظفينا واستمرارية أنشطة الأعمال.

وتم اتخاذ تدابير لتهيئة بيئة العمل، كان من بينها تطبيق سياسة "العمل من المنزل" لبعض الموظفين. ولم تتوقف المصانع عن العمل لأسباب تتعلق بالطلب، ولم تحدث أيضاً أية تغييرات في الجداول الزمنية لأعمال الصيانة المخطط لها في ظل انتشار فيروس كورونا.

وقد رصد شريكنا التسويقي عن كثب الوضع الناشئ عن الجائحة وعمل بحكمة على الحد من العراقيل التي تعترض سلسلة الإمداد، حيث تم استكشاف أسواق جديدة ونجح في الدخول إليها من خلال تقديم مزيج فعال ومتوازن من المنتجات يتوافق مع ديناميكيات السوق المتغيرة، الأمر الذي أسهم في إيجاد سلسلة توريد مخططة ومنسقة تنسيقاً جيداً بما يضمن عدم توقف الأنشطة. واستطاعت الشركة من خلال هذه التدابير أن تتصدى للضغوط الخارجية الهائلة التي أسفر عنها انتشار جائحة فيروس كورونا.

تحقيق الكفاءة من حيث التكاليف

تولي قامكو من خلال مشروعها المشترك اهتماماً كبيراً بالكفاءة والقدرة التنافسية من حيث التكاليف حتى تحافظ على مركزها كمصهر رائد يتسم بالكفاءة وانخفاض التكاليف. وفي هذا الجانب، فقد بدأ المشروع المشترك عام ٢٠١٥ تنفيذ سلسلة من التدابير المعنية بإدارة التكاليف، من بينها "برنامج تطوير قتلوم"، لضمان أن يظل أحد منتجي الألومنيوم الأقل تكلفة في العالم. وقد أثمر التنفيذ المتواصل لهذا البرنامج خلال عام ٢٠٢٠ عن تحقيق وفورات في التكاليف وفقاً للأهداف السنوية المحددة.

وبالإضافة إلى "برنامج تطوير قتلوم"، وفي ضوء الظروف الصعبة التي تشهدها الأسواق حالياً والتوقعات المستقبلية بشأن الاقتصاد الكلي، فقد عزز المشروع المشترك من مبادراته الترشيدية حتى يتمكن من التصدي للضغوط الخارجية، حيث أجرى مراجعة لإنفاقه التشغيلي

إتمام عملية إعادة تمويل دين المشروع المشترك بنجاح

خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٠، قام المشروع المشترك بإعادة تمويل قرضه الحالي الذي تبلغ قيمته ١,٢ مليار دولار أمريكي في عملية من شأنها تعزيز إجمالي التدفقات النقدية على مدار فترة جديدة تبلغ خمسة أعوام.

كما رُفِع عن كاهل المشروع المشترك عبء الالتزام بالتعهدات المالية الصارمة التي فرضت عليه سابقاً بموجب الشروط القديمة. ومن المتوقع ألا يثمر اتفاق إعادة التمويل عن توفير تدفقات نقدية إلى المشروع المشترك فحسب، بل سيوفر أيضاً سبباً جديدة للنمو وتحقيق المرونة اللازمة للتصدي لتقلبات السوق، الأمر الذي سيسهم بدوره في تعظيم القيمة المضافة للمساهمين.

توزيع الأرباح المقترح

يوصي مجلس إدارة شركة قطر لصناعة الألمنيوم بتوزيعات أرباح للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ تقدر بنحو ١٩٥,٣ مليون ريال قطري، وهو ما يعادل ٠,٣٥ ريال قطري للسهم، وبنسبة توزيع تبلغ ٢٠,٦٪، وعائد توزيعات أرباح بنسبة ٣,٦٪ وفقاً لسعر السهم في إغلاق يوم ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

الخاتمة

يتقدم مجلس الإدارة بالشكر والامتنان إلى حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدى "حفظه الله ورعاه"، لرؤيته الحكيمة وتوجيهاته السديدة وقيادته الرشيدة. ونتقدم بالشكر أيضاً إلى سعادة المهندس سعد بن شريده الكعبي، وزير الدولة لشؤون الطاقة، لرؤيته المستنيرة وقيادته الواعية. كما نشكر الإدارة العليا للمشروع المشترك على إخلاص والتزام موظفيها وتفانيهم الدائم في العمل. والشكر موصول أيضاً لمساهميننا الكرام على ثقتهم الكبيرة في الشركة وإدارتها.

وحافظت أحجام المبيعات لعام ٢٠٢٠ على مستوياتها دون تغير مقارنة بعام ٢٠١٩، إذ سرعان ما تحول المشروع المشترك للشركة نحو إنتاج السبائك القياسية جراء تراجع الطلب على منتجات الألمنيوم والسبائك عالية الجودة التي يتم استخدامها في قطاعات مختلفة.

وقد أثر تراجع الطلب الناتج عن التباطؤ الاقتصادي واستمرار وجود فائض في الإنتاج تأثيراً سلبياً على أسعار البيع خلال عام ٢٠٢٠. وبرغم بعض التعافي الذي شهدته الأسعار خلال النصف الثاني من عام ٢٠٢٠، إلا أنها استمرت في الانخفاض طوال العام. وانخفض متوسط أسعار البيع للشركة خلال السنة المالية ٢٠٢٠ بنسبة ١٢٪ مقارنة بعام ٢٠١٩، ما أسفر عن تراجع صافي الأرباح بواقع ٢٨٩ مليون ريال قطري للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ مقارنة بالسنة الماضية، الأمر الذي عوضه جزئياً ارتفاع أحجام المبيعات، حيث أسهم هذا الارتفاع بمبلغ ١.٠ ملايين ريال قطري في صافي أرباح عام ٢٠٢٠ مقارنة بالسنة الماضية.

وبصفة عامة، يُعزى انخفاض الحصة من الإيرادات بصورة أساسية إلى تراجع أسعار الألمنيوم الأولي في الأسواق وتغير مزيج المنتجات.

ونجح المشروع المشترك في احتواء تكاليف البضائع المُباعة بفضل انخفاض تكاليف المواد الخام والطاقة بنسبة ١٥٪ مقارنة بالعام الماضي. وهكذا، فقد أسهم التراجع العام في تكاليف البضائع المُباعة إسهاماً إيجابياً بمبلغ ٢٥٥ مليون ريال قطري في صافي أرباح عام ٢٠٢٠ مقارنة بعام ٢٠١٩.

وحافظت الشركة على قوة مركزها المالي برغم العديد من التحديات التي واجهتها على مستوى الاقتصاد الكلي، وحققت سيولة في نهاية ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ تصل إلى ٧٤ مليون ريال قطري في شكل أرصدة نقدية ومصرفية (بما في ذلك الحصة المتناسبة من الأرصدة النقدية والمصرفية للمشروع المشترك)، وذلك بعد توزيعات الأرباح عن عام ٢٠١٩. كما حقق المشروع المشترك خلال هذا العام حصة إيجابية من التدفقات النقدية التشغيلية تبلغ ٦٨٤ مليون ريال قطري، بالإضافة إلى حصة من التدفقات النقدية الحرة بواقع ٢٢٦ مليون ريال قطري. وتُعد قدرة المشروع المشترك على تحقيق تدفقات نقدية إيجابية من العمليات التشغيلية في ظل هذه الظروف الصعبة التي تشهدها الأسواق بمثابة شهادة على كفاءة هيكل التكاليف لديه وإدارته القوية لرأس المال العامل.

بموجب القانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٨ والذي يسري على جميع الشركات المساهمة القطرية المدرجة ذات الأسهم المتداولة، كذلك الإيضاحات ذات الصلة الصادرة عام ٢٠١١، فقد خصصت قامكو ٢,٥٪ من صافي أرباحها إلى صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية.

نبذة حول شركة قطر لصناعة الألمنيوم

تقرير مجلس الإدارة

استعراض عام

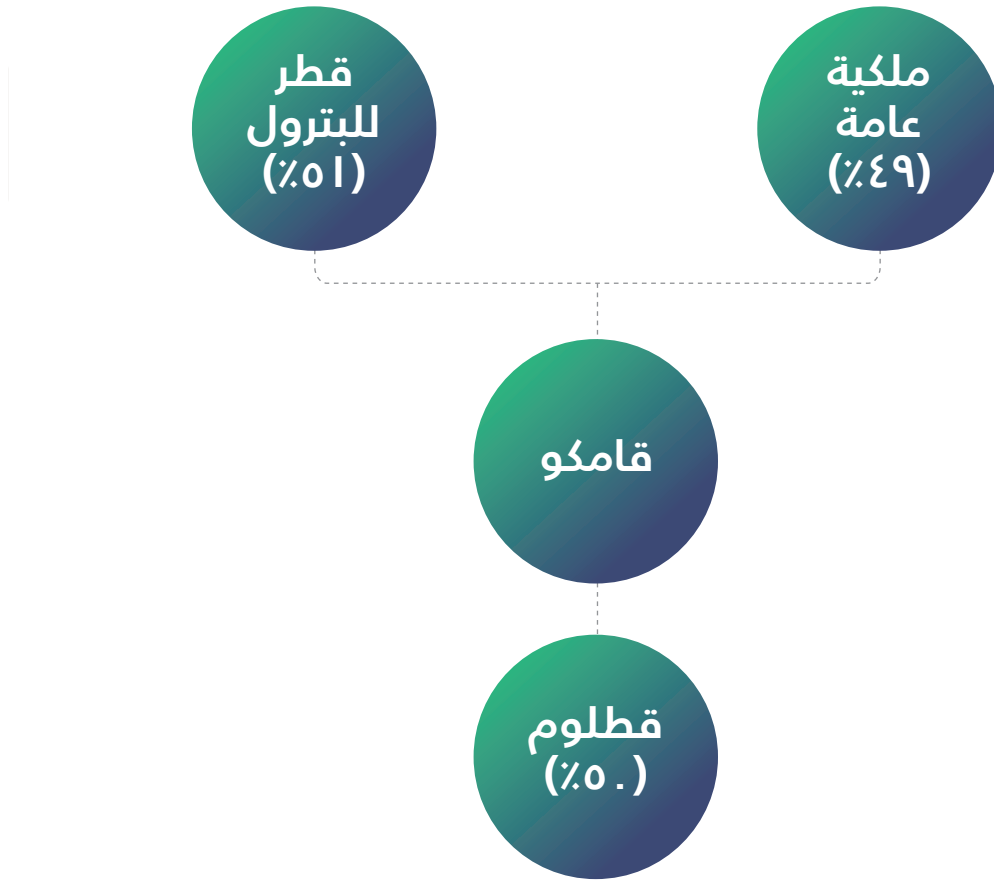
تأسست شركة قطر لصناعة الألمنيوم ش.م.ع.ق. (يشار إليها بكلمة "قامكو" أو "الشركة") في ٣ ديسمبر من عام ٢٠١٨. وعنوانها المُسجل هو ص.ب. ٣٢١٢ الدوحة، قطر. ومن خلال مشروعها المشترك، ألا وهو شركة قطر للألمنيوم المحدودة (قطلوم أو المشروع المشترك)، والذي تمتلك فيه حصة تبلغ ٥٠٪، تعمل شركة قطر لصناعة الألمنيوم في تصنيع وتوزيع منتجات الألمنيوم التي ينتجها مصنع الألمنيوم التابع لها والواقع في مدينة مسيعيد الصناعية.

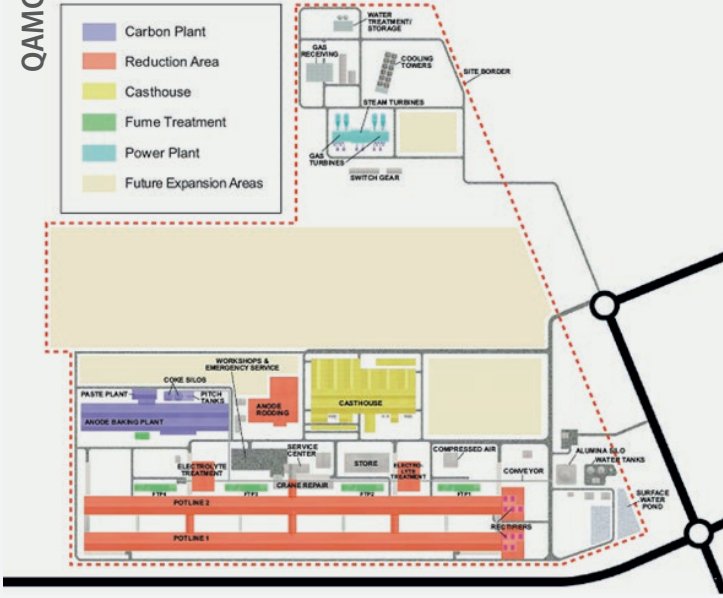
وتنقسم حالياً ملكية قطلوم، التي تأسست كمشروع مشترك عام ٢٠٠٧، بالتساوي بين شركة قطر لصناعة الألمنيوم بحصة تبلغ (٥٠٪) وشركة هايدرو ألومنيوم قطر القابضة بي. قي. بحصة تبلغ (٥٠٪).

مسؤوليات المكتب الرئيسي وهيكل الإدارة

تقدم قطر للبترول، المساهم الأكبر في الشركة، وظائف المكتب الرئيسي للشركة بموجب اتفاقية خدمات شاملة. وتُدار عمليات المشروع الشركة بصورة مُستقلة من قِبَل مجلس الإدارة المعني وإدارته العليا.

هيكل الملكية





مرافق الإنتاج

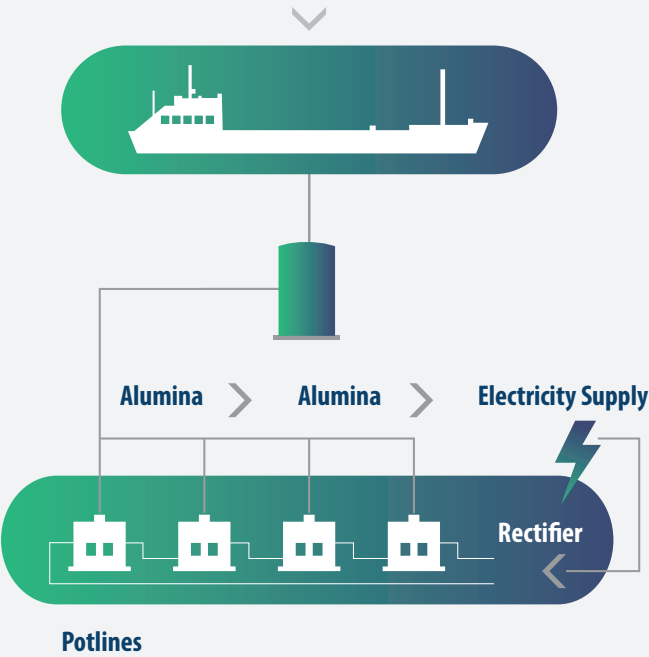
تتضمن المرافق التشغيلية الرئيسية لقطوم ما يلي:

- مصنع الاختزال
- مصنع الكربون، بما في ذلك محطة صيانة الأنود؛
- المسبك؛
- ومحطة الطاقة.

وتتكامل المرافق التشغيلية مع مرافق البنية التحتية التالية:

- منطقة ميناء بها مرسى مخصص لاستيراد المواد الخام وصوامع التخزين ومرافق النقل ذات الصلة (المرسى ٨) ومرسى مشترك آخر لتصدير المنتجات ومناولة الشحنات العامة (المرسى ٧)؛ و
- الخدمات العامة والمساعدة، والتي تضم توزيع الغاز وأنظمة مياه التبريد والهواء المضغوط والمستودعات ومنشآت التخزين.

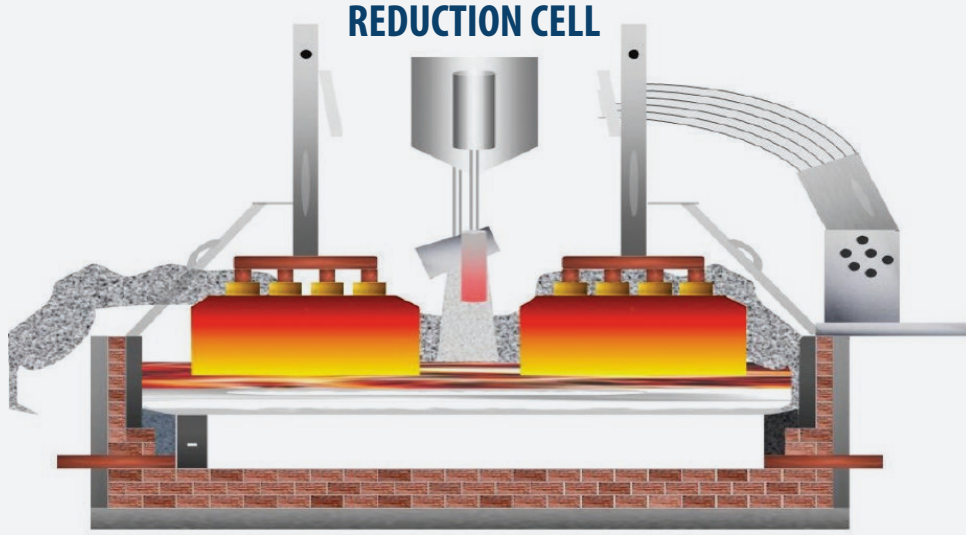
Unloading of Raw Materials



مصنع الاختزال

يتم إنتاج الألومنيوم عن طريق عملية هول-هيرو للتحليل الكهربائي باستخدام تقنية HAL ٢٧٥ التي تعمل بـ ٣٠٠ كيلو أمبير. وتتم هذه العملية في حاويات فولاذية كبيرة تسمى الأوعية أو الخلايا. ويقع مصنع الاختزال في مبنيين مرتفعين (يبلغ طولهما حوالي ١,١٥٠ متر) ويعرفان باسم وحدات الأوعية، حيث يقعان بجوار بعضهما على التوازي. وتحتوي كل وحدة أوعية على خط اختزال واحد مكون من صفيين من أوعية الاختزال تحتوي على إجمالي ٣٥٢ وعاءً في كل وحدة.

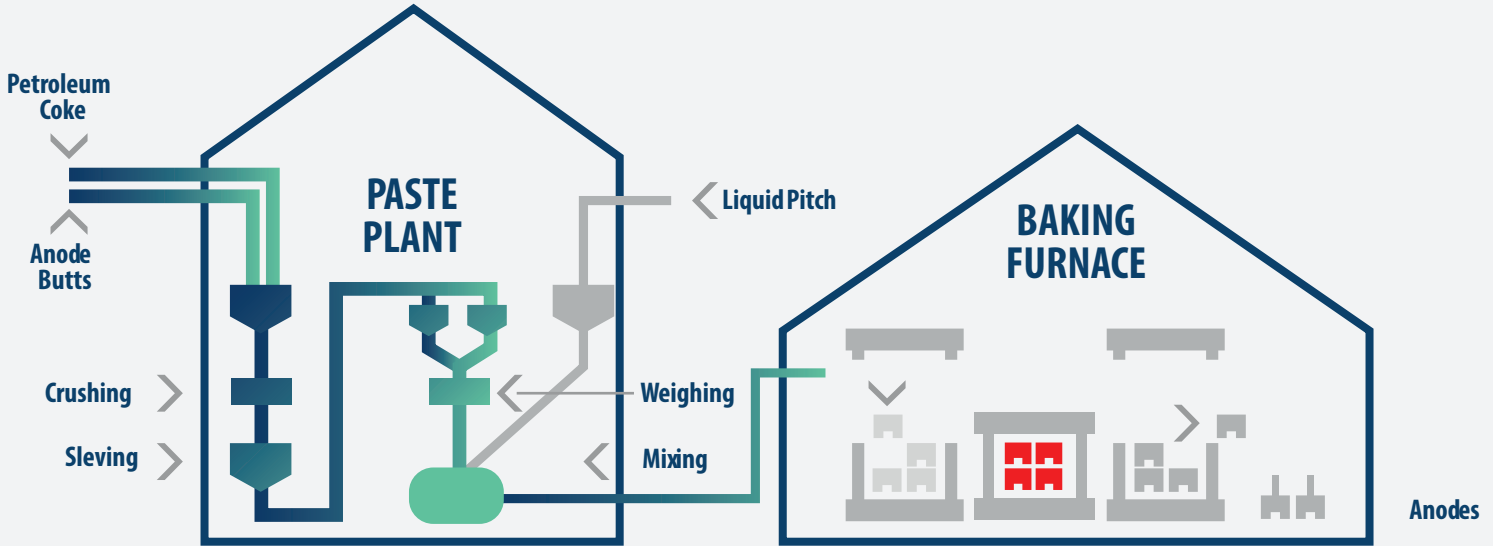
ويتكون كل وعاء من غلاف معدني مبطن بطوب حراري وألواح الكربون التي تعمل ككاثود. ويتم تجهيز الوعاء ببنية فوقية تدعم الأنودات الكربونية وتخزن وتصب الألومينا في الأوعية.



مصنع الكربون

تُستخدم الأنودات الكربونية في عملية الاختزال الإلكتروليتي لأكسيد الألومنيوم إلى الألومنيوم في خطوط الأوعية. وخلال هذه العملية، يتم استهلاك الأنودات، حيث يبلغ صافي استهلاك الأنودات حوالي ٤,٦ طن لكل طن من الألومنيوم المنتج. ولا يستهلك الجزء العلوي من الأنود (الأطراف المتبقية) (تتم إعادة تدويرها في عملية المعالجة)، ومن ثم يصبح إجمالي الإنتاج الأنودات حوالي ٥,٠ طن لكل طن من الألومنيوم.

ويتكون مصنع الكربون من قسمين رئيسيين: محطة العجن لإنتاج "الأنودات الخضراء" ومحطة معالجة الأنودات بالفرن. وبالإضافة إلى خطوط الإنتاج الرئيسية، تضم منطقة مصنع الكربون عدداً من المباني الملحقة ومرافق التخزين تشمل ما يلي: غرفة تحكم ومكاتب وورش صيانة ومخزن قطع الغيار ومحطة تنظيف ومخزن الأنودات الخضراء والأنودات المعالجة بالفرن وصهاريج تخزين الفار وصوامع تخزين الفحم البترولي المكلس والأطراف المتبقية من الأنودات وصومعة للخردة الخضراء لإعادة تدويرها.



ويفصل بين محطة خدمة الأنودات ومصنع الاختزال محطة تنظيف الأحواض، وهي إحدى مرافق التشغيل الرئيسية وتقع بالقرب من خطوط الإنتاج. وتتكون من مبنيين يستقبلان الأنودات المستنفذة مع غطاء الأحواض ومواد الأحواض من وحدات الأوعية والحوض من عملية إعادة تبطين الأوعية.

ويتم تنظيف الأطراف المتبقية من الأنودات لإزالة مواد الأحواض، وترسل بعد ذلك إلى مصنع القضبنة. ويتم سق مواد الأحواض المستردة من الأنودات المستنفذة

مصنع خدمة الأنودات

يلبي مصنع خدمة الأنودات، الذي يتكون من محطة تنظيف الأحواض ومحطة قضبنة الأنودات، طلب مصنع الاختزال

- من الأنودات المقضبنة والإلكتروليت المسحوق. ولمصنع خدمة الأنودات وظيفتان رئيسيتان:
- تبريد الأنودات المستنفذة والأحواض / ومناولة الإلكتروليت؛
- قضبنة الأنودات.

CASTHOUSE



Liquid Metals



Casting

Homogenizing



Sawing



Shipping



ومصنع الاختزال وفحصها وتخزينها في صومعة قبل إعدادها كمواد تغطية عازلة للأنودات في خطوط الإنتاج. ويفصل بين محطة صيانة الأنودات ومصنع الكربون مصنع القضبة، وهو أحد مرافق التشغيل الرئيسية ويتألف من مبنى واحد. وتتم إزالة الأطراف المتبقية والأعواد الحديدية من الحمالات في محطة القضبة، وتنظف الحمالة (القضيب) قبل إعادة استخدامها في محطة القضبة، ويعاد تدوير الأطراف المتبقية. ويتم نقل الأطراف الكربونية المتبقية النظيفة إلى وحدة التكسير في مصنع الكربون لإعادة استخدامها في محطة العجن. وتتم "قضبة" الحمالات المنظفة والجديدة بالأنودات المعالجة بالفرن حديثاً من مصنع الكربون. وتجمع كل الأنودات المقضبة حديثاً (ومنصات الإلكتروليت الفارغة) من محطة خدمة الأنودات لاستخدامها في مصنع الاختزال.

المسبك

يحول المسبك الألومنيوم المصهور من خطوط الإنتاج إلى تشكيلة من المنتجات.

وتتم إزالة الألومنيوم السائل من الأوعية عن طريق مركبات التفريغ وينقل إلى المسبك. وتجري معالجة الألومنيوم المصهور قبل الصب من خطوط الإنتاج في محطات التدفق لإزالة الشوائب.

ويتم الصب في خطوط الصب التي تتكون من أفران الصب وآلات الصب. ويوضع الألومنيوم البارد ومواد السبائك في أفران الصب ويتم تسخينها بصورة مسبقة (في مواقد تعمل بالغاز) لضمان إزالة الرطوبة. وتعبأ الأفران بالألومنيوم المصهور من منطقة التدفق، ويتم صقل سطح المعدن لإزالة أي كدارة أخرى. وبعد التخلص من الكدارة، يتم صب المنتج المعدني المصهور في قوالب ويخرج في شكل المنتج النهائي.

القيم

يتضمن القيم الرئيسي للمشروع المشترك لقامكو ما يلي:

الغاز الطبيعي

المصدر الرئيسي للطاقة اللازمة لعمليات شركة الومنيوم قطر (قطلوم) هو الكهرباء التي تولدها محطة الطاقة التي تعمل بالغاز الطبيعي. وتلبي شركة الومنيوم قطر (قطلوم) جميع احتياجاتها من الغاز الطبيعي من خلال عقد توريد غاز طويل الأجل مع قطر للبترول.

الألومينا

الألومينا - المادة الخام الرئيسية اللازمة لعملية إنتاج الألومنيوم - هي مادة بيضاء حبيبية تُسمى بتعبير أدق أكسيد الألومنيوم. ويتم إنتاج هذه المادة من خامات البوكسيت (سيليكات الحديد والكبريت) وتستخرج من المناجم في مواقع مختلفة في جميع أنحاء العالم.

المنتجات الرئيسية

سبائك البثق

تستخدم سبائك البثق كثيراً في تصنيع مكونات تدخل في إنشاء المباني السكنية والتجارية، مثل النوافذ وألواح الأبواب وكبائن الاستحمام والمشتتات الحرارية للكمبيوتر والحواف الزخرفية. وتتخذ سبيكة البثق شكلاً اسطوانياً من الألومنيوم المصبوب المنتج بواسطة الصب المباشر العمودي.

سبائك الألومنيوم الأولي

تدخل سبائك الألومنيوم الأولي في عدد من الاستخدامات، منها قطاع السيارات، حيث تستخدم في تصنيع عناصر مثل العجلات ومحاور الشاحنات وفوهات مضخات البنزين.

وتستخدم قطلوم عملية هول-هيرو للتحليل الكهربائي في إنتاجها للألومنيوم الأولي باستخدام تقنية HALTVO التي تستخدم لفصل الألومينا من خلال الاختزال الإلكتروليتي إلى الأجزاء المكونة لمعدن الألومنيوم وغاز الأكسجين.

فحم الكوك المكلّس والقار السائل

يستخدم كل من الفحم المكلّس والقار السائل لإنتاج الأنودات التي تستخدمها شركة الومنيوم قطر (قطلوم) في عملية صهر الألومنيوم. والقار هو مشتق من قطران الفحم، ويُعد أحد المكونات الأساسية في الأنودات التي تستخدم في مصهر الألومنيوم.

فلوريد الألومنيوم

يعمل فلوريد الألومنيوم كُمذيب في صناعة صهر الألومنيوم، وعلى الرغم من أنه يمثل نسبة ضئيلة من المدخلات في عملية الصهر بشركة الومنيوم قطر (قطلوم)، إلا أنه مهم جداً لإدارة مستويات فعالة من استهلاك الكهرباء. وهو عبارة عن مادة كيميائية تُستخدم في صهور الألومنيوم، كإلكتروليت لاختزال أكسيد الألومنيوم إلى معدن الألومنيوم في عملية التصنيع هول-هيرولت.

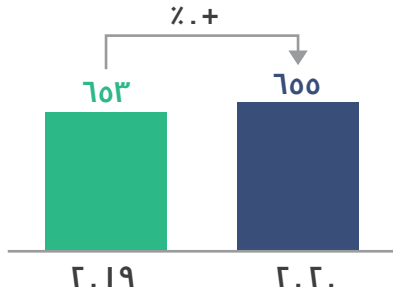
السبائك

يتم خلط السبائك في المسبك بمعدن سائل يتم إنتاجه في مصنع الاختزال. وتعطي السبائك المضافة الخصائص الفيزيائية والكيميائية المطلوبة للمنتجات الجاهزة التي يسعى إليها العملاء. وتعد الصين هي المنتج الرئيسي للعديد من مواد صناعة السبائك، لاسيما السيليكون والمغنيسيوم. ويمكن لأي تشريع أو تغيير في القانون (على سبيل المثال قيود التصدير / الاستيراد) أن يؤثر على بقية إمدادات العالم. وبدلاً من ذلك، قد ترتفع أسعار السيليكون إذا زاد استخدام السيليكون في الصناعات الأخرى، كما هو الحال في القطاع الكيميائي (الطاقة الشمسية). وأسعار مواد السبائك الأخرى متيسرة، بيد أن الأسعار تعتمد على أسعار المعادن التي تُنتج منها.

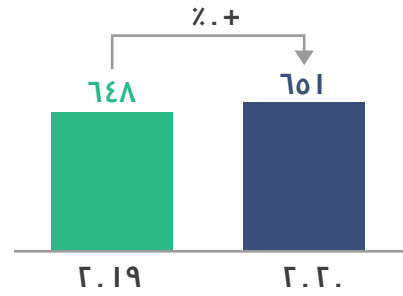


أداء قامكو لعام ٢٠٢٠

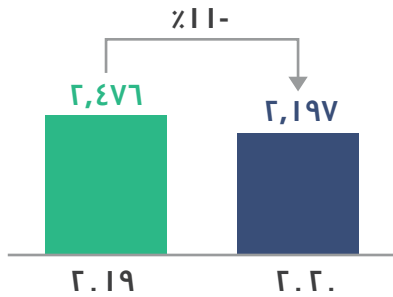
الإنتاج (ألف طن متري) - ١٠٠٪



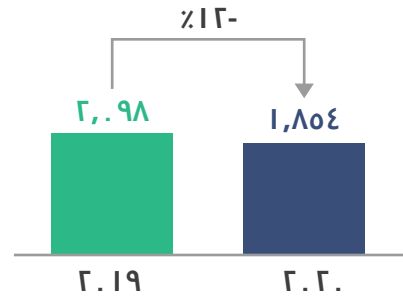
أحجام المبيعات (ألف طن متري) - ١٠٠٪



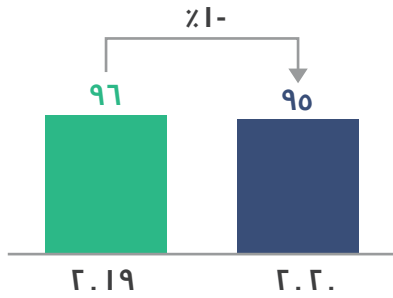
الحصة من الإيرادات (مليون ريال قطري)



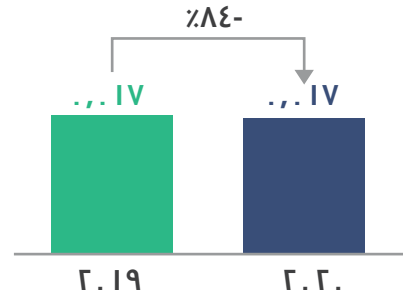
أسعار البيع (دولار أمريكي/طن متري)



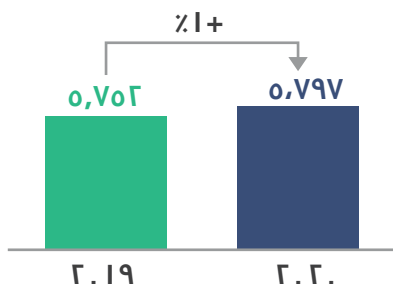
صافي الأرباح (مليون ريال قطري)



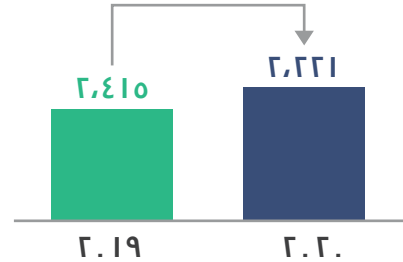
العائد على السهم (ريال قطري)



إجمالي الأصول (مليون ريال قطري)

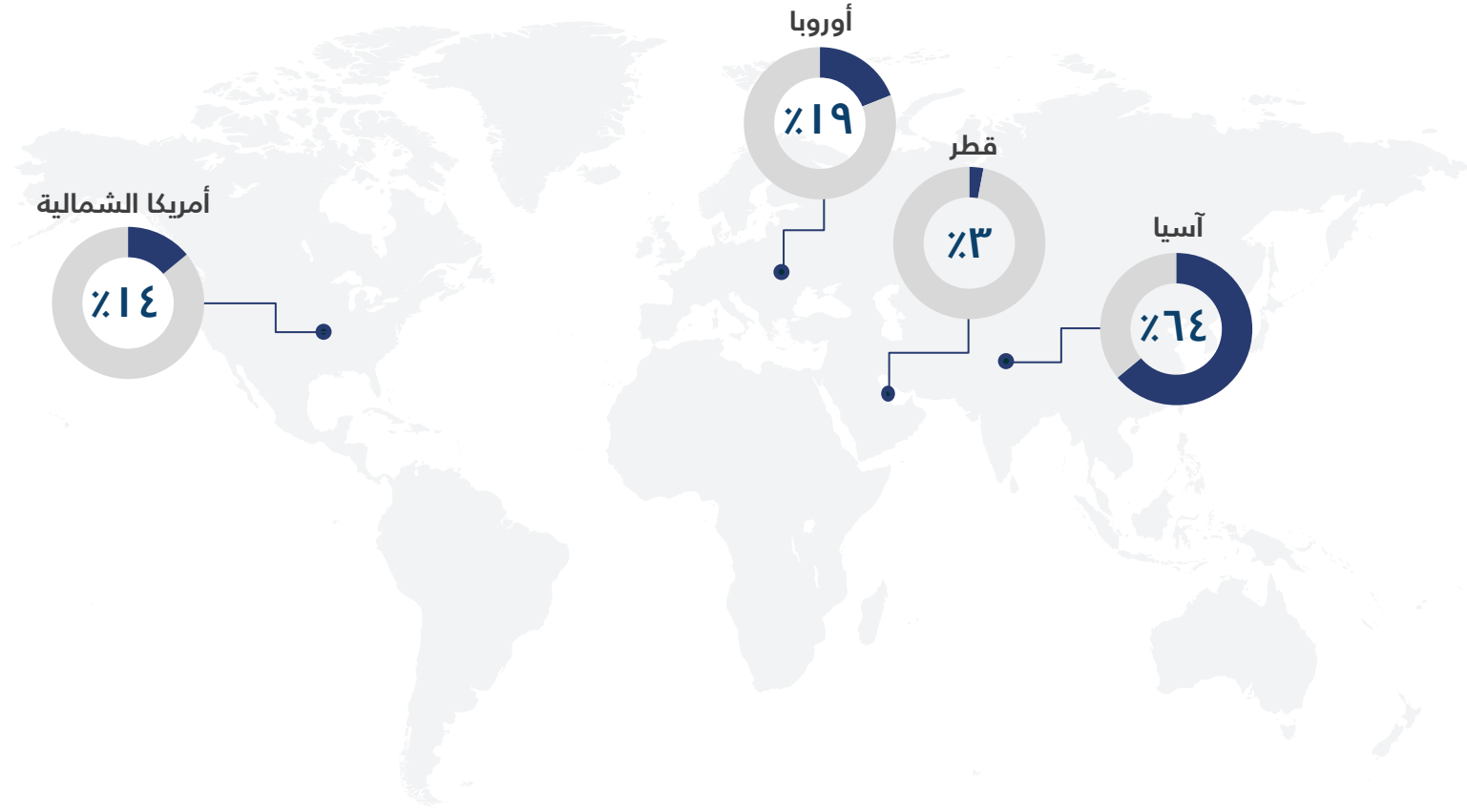


الحصة من الدين (مليون ريال قطري)
المعيار المحاسبي الدولي ٣١
-٨٪



ملاحظة: لأغراض المقارنة، فإن المعلومات المالية لعام ٢٠١٩ تخص الفترة التي تمتد من ١ يناير ٢٠١٩ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، علماً بأن البيانات المالية التي نشرت لديسمبر ٢٠١٩ قد تضمنت معلومات مالية للفترة الممتدة من تاريخ تأسيس الشركة (٣ ديسمبر ٢٠١٨) إلى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

الإيرادات من المبيعات حسب المنطقة الجغرافية (%)





تقرير مدقق الحسابات المستقل

تقرير مراقب الحسابات المستقل

إلى السادة مساهمي شركة قطر لصناعة الألومنيوم ش.م.ع.ق

تقرير عن تدقيق البيانات المالية

الرأي

برأينا، أن البيانات المالية لشركة قطر لصناعة الألومنيوم ش.م.ع.ق ("الشركة") تُظهر بصورة عادلة ومن كافة النواحي الجوهرية المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

قمنا بتدقيق ما يلي

البيانات المالية للشركة التي تتكون من:

- بيان المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠؛
- بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر للسنة المنتهية في ذلك التاريخ؛
- بيان التغييرات في حقوق الملكية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ؛
- بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ؛ و
- الإيضاحات المتممة للبيانات المالية، والتي تشمل السياسات المحاسبية الهامة المستخدمة والإيضاحات التفسيرية المتممة الأخرى.

أساس الرأي

لقد أجرينا عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير مبينة بالتفصيل ضمن قسم مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية من هذا التقرير.

نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس مناسب لرأينا.

الاستقلالية

نحن مستقلون عن الشركة وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولي للمحاسبين ومتطلبات السلوك الأخلاقي في دولة قطر والمتعلقة بعملية التدقيق التي قمنا بها للبيانات المالية. وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لمجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولي للمحاسبين ومتطلبات السلوك الأخلاقي في دولة قطر.

منهجنا في التدقيق

نظرة عامة

أمر التدقيق الرئيسية • اختبار الانخفاض في قيمة الاستثمار في مشروع مشترك كجزء من تصميم التدقيق الخاص بنا، قمنا بتحديد الأهمية النسبية وتقييم مخاطر التحريف المادي في البيانات المالية. وعلى وجه الخصوص، فقد وضعنا في الحسبان الأحكام الشخصية التي وضعتها الإدارة، على سبيل المثال، ما يتعلق بالتقديرات المحاسبية الهامة التي تتضمن وضع افتراضات ومراعاة الأحداث المستقبلية التي تعتبر غير مؤكدة بطبيعتها. وكما هو متبع في جميع عمليات التدقيق لدينا، تناولنا أيضاً مخاطر تجاوز الإدارة للضوابط الرقابية الداخلية، بما في ذلك من بين أمور أخرى النظر فيما إذا كان هناك دليل على التحيز بما يمثل أحد مخاطر التحريف المادي نتيجة الاحتيال.

وقد صممنا نطاق التدقيق الذي قمنا به بحيث يتم إنجاز عملنا بشكل كافٍ حتى يتسنى لنا إبداء رأي حول البيانات المالية ككل آخذين في الاعتبار هيكل الشركة والعمليات والضوابط المحاسبية ومجال الأعمال بالشركة.

أمر التدقيق الرئيسية

أمر التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي، في تقديرنا المهني، كانت أكثر الأمور أهمية أثناء تدقيقنا على البيانات المالية للفترة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية ككل، وفي صياغة رأينا في هذا الشأن، ونحن لا نعرب عن رأي منفصل بخصوص هذه الأمور.

كيفية تناولنا لأمر التدقيق الرئيسية خلال التدقيق	أمر التدقيق الرئيسية
<p>اختبار الانخفاض في قيمة الاستثمار في مشروع مشترك</p> <p>تضمنت إجراءاتنا المتعلقة بمراجعة الإدارة للانخفاض في قيمة استثمارها في المشروع المشترك:</p> <ul style="list-style-type: none"> • قمنا بتقييم تحديد الإدارة لمؤشرات الانخفاض في القيمة بما في ذلك الاستنتاجات التي تم التوصل إليها. وقمنا أيضاً بتقييم تصميم وتنفيذ الضوابط الرئيسية على عملية تقييم الانخفاض في القيمة التي تشمل تحديد مؤشرات الانخفاض في القيمة وتقدير المبالغ القابلة للاسترداد. • حصلنا على تقييم الانخفاض في القيمة لدى الشركة وناقشنا الافتراضات الهامة التي استخدمتها الإدارة. وركزت المناقشات على الافتراضات المستخدمة لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية من أحدث موازنة معتمدة من قبل مجلس الإدارة للمشروع المشترك ومعدل الخصم ومعدل النمو النهائي المطبق؛ • تم تكليف خبراء التقييم الداخلي لدينا لمساعدتنا في مراجعة المنهجية التي تقوم عليها حسابات القيمة الاستخدامية وتقييم مدى معقولية معدل الخصم ومعدل النمو النهائي. وقد قاموا بشكل مستقل بإعادة حساب معدل الخصم المطبق على التدفقات النقدية بناء على تقييمهم لتكاليف التمويل والتكاليف الرأسمالية المحددة لدى الشركة؛ • قمنا باختبار المدخلات الرئيسية المستخدمة في تحديد التدفقات النقدية المقدرية المستقبلية مع مصادر خارجية ومع الأدلة الأخرى ذات الصلة عندما اقتضى الأمر. على سبيل المثال، قمنا بمقارنة أسعار البيع المتوقعة بمؤشرات أسعار السلع المنشورة والنفقات الرأسمالية التاريخية الفعلية ومدى المعقولية. • قمنا باختبار الدقة الحسابية والسلامة المنطقية للحسابات الأساسية في نموذج الانخفاض في القيمة. وقمنا أيضاً بتقييم مدى كفاية الإفصاحات في البيانات المالية المتعلقة بتقييم الانخفاض في القيمة للالتزام بالمعايير المحاسبية ؛ و • قمنا بإجراء تحليل حساسية حول الافتراضات الرئيسية في حساب القيمة الاستخدامية لتقييم التأثير المحتمل لمجموعة من النتائج المحتملة. 	<p>بلغ استثمار الشركة في مشروعها المشترك ما قيمته ٥,٤ مليار ريال قطري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، والذي يمثل ٩٢٪ من إجمالي موجودات الشركة في ذلك التاريخ. يتم احتساب هذا الاستثمار باستخدام طريقة حقوق الملكية بسبب سيطرة الشركة المشتركة على هذه المنشأة.</p> <p>تقوم الشركة في تاريخ كل تقرير مالي بتقييم ما إذا كان هناك دليل موضوعي على أن قيمة الاستثمار المحتسبة بطريقة حقوق الملكية قد انخفضت. وتم اعتبار الانخفاض في أسعار البيع في السوق، بسبب تأثير انتشار فيروس كوفيد-١٩، بمثابة مؤشر محتمل على وجود انخفاض في القيمة. وبالتالي، فإنه وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٦ "الانخفاض في قيمة الموجودات"، تم إجراء مراجعة الانخفاض في قيمة بعض استثمار الشركة في المشروع المشترك من قبل الإدارة من خلال مقارنة المبلغ القابل للاسترداد (القيمة الاستخدامية والقيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أيهما أعلى) مع القيمة الدفترية له.</p> <p>استناداً إلى مراجعة الانخفاض في القيمة، فإن القيمة المخصومة للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من قبل الشركة من استثمارها قد تجاوزت القيمة الدفترية، وبالتالي لم يتم الاعتراف بأي انخفاض في القيمة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.</p> <p>تضمنت مراجعة الإدارة للانخفاض في القيمة أحكاماً جوهرية عند تقدير التدفقات النقدية المستقبلية العائدة إلى الشركة ومعدل خصمها، من بين تقديرات أخرى. يرجى الاطلاع على الإيضاح ١١ للحصول على المزيد من المعلومات عن التقديرات المحاسبية والافتراضات الهامة المستخدمة.</p> <p>ركزنا على هذا الجانب نظراً للأهمية النسبية للاستثمار في المشروع المشترك ويمكن لأي انخفاض في القيمة، إن وجد، أن يكون له تأثير مادي على البيانات المالية. كما ركزنا على هذا الجانب نظراً للأحكام والتقديرات الجوهرية التي شملت تنفيذ اختبار الانخفاض في القيمة كما هو مبين في الإيضاح ١١ في البيانات المالية.</p>

معلومات الأخرى

إن مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من تقرير مجلس الإدارة (باستثناء البيانات المالية وتقرير تدقيقنا عليها)، والتي تم تزويدنا به حتى تاريخ تقرير التدقيق والتقرير السنوي الكامل الذي نتوقع أن يتوفر لدينا بعد ذلك التاريخ.

إن رأينا عن البيانات المالية لا يغطي المعلومات الأخرى، ولا ولن نبدي أي استنتاج بأي شكل للتأكيد عليها. تنحصر مسؤولياتنا فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية في قراءة المعلومات الأخرى الواردة أعلاه، وعند القيام بذلك، نقوم بالنظر فيما إذا كانت المعلومات الأخرى لا تتفق بشكل مادي مع البيانات المالية أو مع ما حصلنا عليه من معلومات أثناء عملية التدقيق، أو ما قد يشير إلى وجود تحريف بها بشكل مادي.

وإذا استنتجنا وجود تحريف مادي في المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراقب الحسابات، استناداً إلى ما قمنا به من أعمال، فإننا مطالبون بالإفصاح عنها في تقريرنا. هذا وليس لدينا ما نفصح عنه في تقريرنا في هذا الشأن.

وفي حال استنتجنا وجود تحريف مادي عند اطلاعنا على التقرير السنوي الكامل، فإنه يتوجب علينا الإفصاح عن ذلك إلى المسؤولين عن الحوكمة.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة فيما يتعلق بالبيانات المالية

إن الإدارة مسؤولة عن الإعداد والعرض العادل لهذه البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وأحكام قانون الشركات التجارية القطري رقم ١١ لسنة ٢٠١٥ وعن أنظمة الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية خالية من التحريفات المادية سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ.

تعتبر الإدارة، عند إعداد البيانات المالية، مسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على مواصلة أعمالها كمنشأة مستمرة، والإفصاح، حسب مقتضى الحال، عن الأمور المرتبطة باستمرارية المنشأة وعن استخدام أساس الاستمرارية المحاسبي ما لم تكن الإدارة تنوي تصفية الشركة أو إيقاف أنشطتها أو لا يوجد أمامها بديل واقعي سوى القيام بذلك.

ويتولى المسؤولون عن الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للشركة.

مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من أي تحريف مادي، سواء كان ناشئاً عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. يمثل التأكيد المعقول مستوى عالٍ من التأكيد، ولكنه لا يعد ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف يكشف دوماً عن أي تحريف مادي في حال وجوده. تنشأ حالات التحريف من الاحتيال أو الخطأ، وتعتبر مادية إذا كان من المعقول توقع أن تؤثر، منفردة أو مجتمعة، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه البيانات المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، فإننا نمارس الأحكام المهنية ونحافظ على الشك المهني خلال عملية التدقيق. كما أننا نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريف المادي للبيانات المالية، الناشئة سواء من الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق المناسبة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة لتوفير أساسٍ لرأينا. إن خطر عدم اكتشاف أي تحريف مادي ناشئ عن الاحتيال يعتبر أعلى من ذلك الذي ينشأ عن الأخطاء، نظراً لأن الاحتيال قد ينطوي على التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو التحريف أو تجاوز للرقابة الداخلية.

- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات العلاقة بعملية التدقيق بغرض تصميم إجراءات التدقيق التي تعتبر مناسبة وفقاً للظروف، وليس لغرض إبداء الرأي عن فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية للشركة.

- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.

• التوصل إلى استنتاج حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة لأساس استمرارية المنشأة المحاسبي، وما إذا كان هناك عدم تأكد مادي مرتبط بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً جوهرية فيما يتعلق بقدرة الشركة على مواصلة أعمالها كمنشأة مستمرة بناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها. وفي حال استنتاج وجود شك مادي، فإننا مطالبون بلفت الانتباه في تقرير التدقيق إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية، أو إذا كانت الإفصاحات غير كافية، فسوف نقوم بتعديل رأينا. إن استنتاجنا تستند إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق الخاص بنا. ومع ذلك، فقد تتسبب أحداث أو ظروف مستقبلية في أن تتوقف الشركة عن مواصلة أعمالها كمنشأة مستمرة.

• تقييم العرض الشامل للبيانات المالية وهيكلا ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.

نقوم بالتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بنطاق وتوقيت التدقيق الذي تم التخطيط له واكتشافات التدقيق الجوهرية، بما في ذلك أي قصور جوهري في الرقابة الداخلية التي قمنا بتحديدتها خلال أعمال التدقيق.

كما أننا نقدم للمسؤولين عن الحوكمة بياناً بأننا قد التزمنا بمتطلبات المعايير الأخلاقية المناسبة فيما يتعلق بالاستقلالية، وإبلاغهم بجميع العلاقات وغيرها من الأمور التي من المعقول الاعتقاد بأنها تؤثر على استقلاليتنا، وعند الاقتضاء، الإجراءات المتخذة للحد من التهديدات أو الضمانات التي تم تطبيقها.

ومن بين الأمور التي أبلغناها للمسؤولين عن الحوكمة، نقوم بتحديد تلك الأمور الأكثر أهمية في أعمال التدقيق التي قمنا بها على البيانات المالية للفترة الحالية، والتي تعد بالتالي أمور التدقيق الرئيسية. ونقوم بتوضيح هذه الأمور في تقرير التدقيق الخاص بنا ما لم يحظر القانون أو التنظيمات الكشف العلني عنها، أو عندما نقرر، في حالات نادرة للغاية، أنه لا ينبغي الإبلاغ عن أمر ما في تقريرنا لأنه قد يكون من المعقول توقع أن تزيد الآثار العكسية عن المصلحة العامة من جراء الإبلاغ عن هذا الأمر.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية القطري رقم (١١) لسنة ٢٠١٥، فإننا نؤكد على:

- أننا قد حصلنا على كافة المعلومات التي رأيناها ضرورية لأغراض عملية التدقيق التي قمنا بها؛
- أن الشركة تحتفظ بسجلات محاسبية سليمة وأن البيانات المالية تتفق معها.
- أن المعلومات المالية المدرجة بتقرير مجلس الإدارة تتفق مع دفاتر وسجلات الشركة.
- أنه لم يسترع انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن الشركة قد خالفت أي من أحكام قانون الشركات التجارية القطري رقم (١١) لسنة ٢٠١٥ أو نظامها الأساسي بشكل قد يؤثر مادياً على نتائج تشغيلها أو مركزها المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

أمور أخرى

تم تدقيق البيانات المالية للشركة عن الفترة من ٣ ديسمبر ٢٠١٨ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ من قبل شركة تدقيق حسابات أخرى والتي أبدت بتقريرها بتاريخ ١٢ فبراير ٢٠٢٠ رأياً غير معدل عن هذه البيانات المالية.

مارك منتون

سجل مراقبي الحسابات رقم ٣٦٤
الدوحة، دولة قطر
١٤ فبراير ٢٠٢١

عن برايس ووترهاوس كوبرز - فرع قطر
سجل هيئة قطر للأسواق المالية رقم (١٢٠١٥٥)

تقرير التأكيد المستقل إلى السادة مساهمي شركة قطر لصناعة الألومنيوم ش.م.ع.ق

تقرير حول مدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

مقدمة

وفقاً لمتطلبات المادة ٢٤ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("نظام الحوكمة" أو "النظام") الصادر بموجب قرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية (الهيئة) رقم (٥) لسنة ٢٠١٦. قمنا بتنفيذ إجراء تأكيد معقول حول تقييم مجلس الإدارة لإطار ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية لشركة قطر لصناعة الألومنيوم ش.م.ع.ق ("الشركة") كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ استناداً إلى الإطار الصادر عن لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريبداوي ("إطار COSO").

مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة

يعد مجلس إدارة الشركة مسؤولاً عن عرض التقرير المرفق عن تقييم مجلس الإدارة لإطار الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية، ويشتمل التقرير على:

- تقرير حول مدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية؛
- وصف العمليات الهامة وضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية؛
- تعتبر العملية جوهرية في حال وجود تحريف ناتج عن احتيال أو خطأ في مسار المعاملات، أو المبالغ الواردة في البيانات المالية، مما يتوقع معه التأثير بشكل معقول على قرارات مستخدمي البيانات المالية. وتتمثل العمليات التي تم تحديدها على أنها جوهرية في: إدارة الاستثمارات وإدارة الخزينة والنقد والمعاملات بين شركات المجموعة وإدارة المحاسبة وإغلاق سجلات المعاملات المالية في نهاية السنة ("العمليات الجوهرية")؛
- أهداف الرقابة، بما في ذلك تحديد المخاطر التي تحول دون تحقيق أهداف الرقابة؛
- تصميم وتطبيق أنظمة ضوابط الرقابة لتحقيق أهداف الرقابة المذكورة؛ و
- تحديد ثغرات وحالات الإخفاق في الرقابة وكيفية تقويمها ووضع الإجراءات لتجنب حدوث مثل هذه الحالات أو لسد ثغرات الرقابة.

كذلك يعد مجلس إدارة الشركة مسؤولاً عن وضع أنظمة رقابة مالية داخلية والحفاظ عليها بناء على إطار العمل الصادر من لجنة المنظمات الراعية للجنة تريبداوي ("إطار COSO").

تتضمن هذه المسؤوليات تصميم وتنفيذ والحفاظ على أنظمة رقابة مالية داخلية وافية بحيث يضمن تطبيقها بفعالية سير العمل بانتظام وكفاءة. وتشتمل الأنظمة على:

- الالتزام بسياسات الشركة؛
- حماية موجوداتها؛
- منع حالات الاحتيال والأخطاء واكتشافها؛
- دقة السجلات المحاسبية واكتمالها؛
- إعداد معلومات مالية موثوقة في الوقت المناسب؛ و
- الالتزام بالقوانين والأنظمة المطبقة.

مسؤوليات ممارس عمليات التأكيد

تتمثل مسؤولياتنا في إبداء نتيجة التأكيد المعقول بناء على إجراءات التأكيد التي قمنا بها على تقييم مجلس الإدارة لإطار ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية على العمليات الجوهرية وذلك بناءً على إطار COSO.

وقد نفذنا هذه المهمة وفقاً للمعيار الدولي بشأن مهام التأكيد رقم ٣٠٠٠ (معدل) "مهام التأكيد بخلاف عمليات تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية"، الصادر عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي. ويتطلب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ إجراء اتنا بغرض الحصول على تأكيد معقول عن تقرير "تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية لإدارة الاستثمارات وإدارة الخزينة والنقد والمعاملات بين شركات المجموعة وإدارة المحاسبة وإغلاق سجلات المعاملات المالية في نهاية السنة"، كما هو مدرج في تقرير حوكمة الشركة، من جميع النواحي الجوهرية، لتحقيق الغايات المرجوة من الرقابة على النحو المنصوص عليه في وصف العمليات ذات الصلة من جانب الإدارة، استناداً إلى إطار COSO.

تعتبر العملية جوهرية في حال وجود تحريف ناتج عن احتيال أو خطأ في مسار العمليات أو المبالغ الواردة في البيانات المالية،

مما يتوقع معه التأثير بشكل معقول على قرارات مستخدمى البيانات المالية. وتتمثل العمليات التي تم تحديدها على أنها جوهرية فيما يلي: إدارة الاستثمارات، وإدارة الخزينة والنقد، والمعاملات بين شركات المجموعة، وإدارة المحاسبة وإغلاق سجلات المعاملات المالية في نهاية السنة.

تشمل مهمة التأكيد تقرير حول التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة في مؤسسة ما، القيام بإجراءات للحصول على دليل يتعلق بمدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية للضوابط الرقابية. وتشتمل الإجراءات التي قمنا بها حول ضوابط الرقابة على إعداد التقارير المالية على ما يلي:

- التوصل إلى فهم لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية؛
- تقدير المخاطر في حال وجود ضعف مادي؛ و
- فحص وتقييم تصميم ضوابط الرقابة بناء على المخاطر التي تم تقييمها.

خلال أدائنا لهذه المهمة، توصلنا إلى فهم المكونات التالية لنظام الرقابة:

- بيئة الرقابة
- تقييم المخاطر
- أنشطة الرقابة
- المعلومات والاتصالات
- المراقبة

اعتمدنا في اختيار الاجراءات على أحكامنا الشخصية، بما في ذلك تقييم مخاطر وجود تحريف مادي لمدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية، سواء أكان ناتجاً عن احتيال أو خطأ. وتضمنت إجراءاتنا كذلك تقييم مخاطر عدم التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة بالشكل المناسب لتحقيق الغايات المرجوة من ضوابط الرقابة الموضحة في التقرير تقييم مجلس الإدارة لإطار الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية. اشتملت إجراءاتنا على اختبار للفعالية التشغيلية لتلك الضوابط التي تعد ضرورية لتقديم تأكيد معقول بأنه قد تم تحقيق الغايات المرجوة من ضوابط الرقابة ذات الصلة.

وتشمل المهمة من هذا النوع كذلك التقييم الخاص بتقييم مجلس الإدارة حول مدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة لأهداف ضوابط الرقابة المذكورة في هذا التقرير. وتشتمل أيضاً تنفيذ الإجراءات الأخرى التي تعتبر ضرورية بناء على الظروف المحيطة.

نعتمد بأن الأدلة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير الأساس لاستنتاجنا حول تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للشركة.

استقلاليتنا ومراقبة الجودة

التزمنا خلال عملنا بمتطلبات الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين، ("IESBA") والتي تقوم على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة في دولة قطر وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين.

تطبق شركتنا المعيار الدولي لمراقبة الجودة رقم 1 وبالتالي تحافظ على نظام شامل لمراقبة الجودة بما في ذلك سياسات وإجراءات موثقة حول الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية السارية.

مفهوم ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية

إن أنظمة الرقابة الداخلية لمنشأة ما هي عملية مصممة لتوفير تأكيد معقول حول موثوقية التقارير المالية وإعداد التقارير المالية للأغراض الخارجية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية. تشتمل ضوابط الرقابة الداخلية لمنشأة ما على تلك السياسات والإجراءات التي:

(1) تتعلق بالاحتفاظ بسجلات، ذات تفاصيل معقولة، والتي تعكس بشكل دقيق وعادل المعاملات والتصرف في موجودات المنشأة؛

(2) تقدم تأكيداً معقولاً بأن المعاملات يتم تسجيلها عند الضرورة للسماح بإعداد البيانات المالية وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة بشكل عام، وأن مقبوضات ونفقات المنشأة تتم فقط وفقاً للتصريحات الصادرة عن إدارة المنشأة؛ و

(3) تقدم تأكيداً معقولاً فيما يتعلق بالحد من أو الكشف في الوقت المناسب عن اقتناء أو استخدام أو تصرف غير مصرح به لموجودات المنشأة مما قد يكون له تأثير مادي على البيانات المالية.

القيود المتأصلة

تخضع معلومات الأداء غير المالي لقيود متأصلة أكثر من المعلومات المالية، نظراً لخصائص تقرير "تقييم مجلس الإدارة لإطار ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد إطار التقارير المالية للعمليات الجوهرية" والطرق المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.

نظراً للقيود المتأصلة لضوابط الرقابة المالية الداخلية على إعداد التقارير المالية والالتزام بالقوانين والأنظمة ذات الصلة، بما في ذلك إمكانية التواطؤ أو تجاوز الإدارة للضوابط، فقد تحدث تحريفات مادية ناتجة عن احتيال أو خطأ. ولذلك، فإن ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية قد لا تمنع أو تكشف كل حالات الأخطاء أو السهو في معالجة المعاملات أو أعداد تقرير عنها، وبالتالي لا يمكن أن توفر تأكيداً مطلقاً بأنه سيتم الوفاء بأهداف ضوابط الرقابة. كذلك، فإن توقعات أي تقييم لضوابط الرقابة المالية الداخلية على إعداد التقارير المالية للفترات المستقبلية تخضع لمخاطر تتمثل في احتمال أن تصبح الرقابة المالية الداخلية على إعداد التقارير المالية غير كافية بسبب التغيرات في الظروف، أو أن درجة الالتزام بالسياسات أو الإجراءات قد تتدهور.

وعلاوة على ذلك، فإن أنشطة الضوابط المصممة والمنفذة والتي تم العمل بها اعتباراً من ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ والتي يغطيها تقرير التأكيد الخاص بنا لن تعالج بأثر رجعي أي نقاط ضعف أو أوجه قصور موجودة فيما يتعلق بضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية قبل التاريخ الذي تم فيه تفعيل هذه الضوابط.

المعلومات الأخرى

يكون مجلس الإدارة مسؤولاً عن المعلومات الأخرى والتي تشتمل على تقرير مجلس الإدارة الذي حصلنا عليه قبل تاريخ تقرير التأكيد هذا، و التقرير السنوي الكامل (لكنها لا تشتمل على تقييم مجلس الإدارة بخصوص مدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية في الشركة)، والذي من المتوقع أن يتاح لنا بعد ذلك التاريخ.

إن استنتاجنا حول التقرير المرفق بخصوص تقييم الإدارة لمدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لإطار ضوابط الرقابة الداخلية للشركة على إعداد التقارير المالية لا تغطي المعلومات الأخرى، ولا نبدي أي استنتاج بأي شكل للتأكيد عليها.

فيما يتعلق بمهمة التأكيد حول التقرير المرفق لتقييم مجلس الإدارة بخصوص مدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لإطار ضوابط الرقابة الداخلية للشركة على إعداد التقارير المالية، ننحصر مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى الواردة أعلاه، وعند القيام بذلك، نقوم بالنظر فيما إذا كانت المعلومات الأخرى لا تتفق بشكل مادي مع تقييم مجلس الإدارة بخصوص مدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لإطار ضوابط الرقابة الداخلية للشركة على إعداد التقارير المالية، أو ما قد يشير إلى وجود تحريف بها بشكل مادي.

وإذا استنتجنا وجود تحريف مادي في المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، استناداً إلى ما قمنا به من أعمال، فإننا مطالبون بإعداد تقرير بذلك. هذا وليس لدينا ما نبلغ عنه في هذا الخصوص.

وفي حال استنتجنا وجود تحريف مادي عند اطلاعنا على التقرير السنوي الكامل، فإنه يتوجب علينا الإبلاغ عن ذلك إلى المسؤولين عن الحوكمة.

النتيجة

برأينا، بناءً على نتائج إجراءات التأكيد المعقول التي قمنا بها، فإن تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية للشركة على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية، بناءً على إطار COSO، قد تم عرضه بشكل عادل من جميع النواحي المادية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

تأكيد على أمر

نلفت الانتباه إلى أن تقرير التأكيد هذا يتعلق بشركة قطر لصناعة الألومنيوم ش.م.ع.ق على أساس مستقل فقط ولا يمتد لشركة قطر لصناعة الألومنيوم ش.م.ع.ق وعمليات مشاريعها المشتركة ككل. ولا نبدي تقريراً معدلاً في هذا الصدد.

عن برايس ووترهاوس كوبرز - فرع قطر
سجل هيئة قطر للأسواق المالية رقم (١٢٠١٥٥)

مارك منتون

سجل مراقبي الحسابات رقم ٣٦٤
الدوحة، دولة قطر
١٤ فبراير ٢٠٢١



تقرير التأكيد المستقل إلى السادة مساهمي شركة قطر لصناعة الألومنيوم ش.م.ع.ق

تقرير حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية (الهيئة) والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("النظام") الصادر عن مجلس إدارة الهيئة وفقاً للقرار رقم (o) لسنة ٢٠١٦ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

مقدمة

وفقاً لمتطلبات المادة ٢٤ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("نظام الحوكمة" أو "النظام") الصادر بموجب قرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية ("الهيئة") رقم (o) لسنة ٢٠١٦. قمنا بإجراء تأكيد محدود حول تقييم مجلس الإدارة عن التزام شركة قطر لصناعة الألومنيوم ش.م.ع.ق ("الشركة") بمتطلبات "الهيئة" كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ كما هو مدرج في تقرير حوكمة الشركة.

مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة

يعد مجلس إدارة الشركة مسؤولاً عن إعداد "تقرير حوكمة الشركة"، والذي يغطي كحد أدنى متطلبات المادة رقم (٤) من النظام.

ويعد مجلس الإدارة مسؤولاً عن ضمان التزام الشركة بقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة ونظام الحوكمة ("متطلبات الهيئة") للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (o) لسنة ٢٠١٦ وإعداد تقرير عن تقييم مجلس الإدارة بخصوص الالتزام بمتطلبات الهيئة.

يكون مجلس الإدارة مسؤولاً أيضاً عن تحديد مجالات عدم الالتزام والمبررات ذات الصلة حيث تمّ التحفيف من حدتها.

تتضمن هذه المسؤوليات تصميم وتنفيذ والحفاظ على أنظمة رقابة مالية داخلية وافية بحيث يضمن تطبيقها بفعالية سير العمل بانتظام وكفاءة، وتشمل الالتزام بالقوانين والأنظمة المطبقة.

مسؤوليات ممارس عمليات التأكيد

تتمثل مسؤولياتنا في إصدار استنتاج عن التأكيد المحدود حول ما إذا استرعى أمر ما انتباهنا مما يجعلنا نعتقد بأن تقييم مجلس الإدارة بخصوص الالتزام بمتطلبات الهيئة - كما هو مرفق في تقرير حوكمة الشركة - لا يُظهر بصورة عادلة ومن كافة النواحي الجوهرية التزام الشركة بقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام، بناء على إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها؛

وقد نفذنا هذه المهمة وفقاً للمعيار الدولي بشأن مهام التأكيد رقم ٣٠٠٠ (معدل) "مهام التأكيد بخلاف عمليات تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية"، الصادر عن مجلس معايير التدقيق والتأكد الدولي. ويتطلب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا بغرض الحصول على تأكيد محدود حول ما إذا استرعى أمر ما انتباهنا مما يجعلنا نعتقد بأن تقييم مجلس الإدارة بخصوص الالتزام بمتطلبات الهيئة، ككل، ليس معداً من كافة النواحي المادية وفقاً لقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام.

تختلف الإجراءات المتبعة في مهمة التأكيد المحدود من حيث طبيعتها وتوقيتها، وهي أقل من حيث النطاق، عن مهمة التأكيد المعقول. وبالتالي، يكون مستوى التأكيد الذي يتم الحصول عليه من مهمة التأكيد المحدود أقل بشكل أساسي عن التأكيد الذي كان من الممكن الحصول عليه فيما لو تم إجراء مهمة التأكيد المعقول. ولم نقوم بتنفيذ إجراءات لتحديد الإجراءات الإضافية التي كان من الممكن إجراؤها إذا كانت هذه المهمة تتعلق بالتأكد المعقول.

تتضمن مهمة التأكيد المحدود تقييم مخاطر التحريف المادي في تقييم مجلس الإدارة بخصوص الالتزام بمتطلبات الهيئة، سواء كان ناتجاً عن احتيال أو خطأ، والتعامل، حسب الضرورة، مع المخاطر التي تم تقييمها في ظل الظروف المحيطة. ويعد نطاق مهمة التأكيد المحدود أقل بشكل أساسي عن مهمة التأكيد المعقول من حيث إجراءات تقييم المخاطر والإجراءات المتبعة للتعامل مع المخاطر التي تم تقييمها. وبناء على ذلك، لا نبدي رأي تأكيد معقول حول ما إذا تم إعداد تقييم مجلس الإدارة بخصوص الالتزام بمتطلبات الهيئة، ككل ومن كافة النواحي المادية، وفقاً لقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام.

تم تنفيذ الإجراءات بناء على حكمنا المهني بما في ذلك الاستفسارات ومراقبة العمليات المنفذة وفحص الوثائق وتقييم مدى ملاءمة سياسات إعداد التقارير للشركة ومطابقتها مع السجلات الأساسية.

نظراً لظروف الارتباط، قمنا خلال تنفيذ الإجراءات أعلاه بما يلي:

- الاستفسار من الإدارة للتوصل إلى فهم العمليات المتبعة لتحديد متطلبات قانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام ("المتطلبات") والإجراءات المطبقة من قبل الإدارة للالتزام بهذه المتطلبات والمنهجية التي اتبعتها الإدارة لتقييم مدى الالتزام بهذه المتطلبات؛
- أخذ الإفصاحات بعين الاعتبار من خلال مقارنة محتويات "تقرير حوكمة الشركة" مقابل متطلبات المادة ٤ من النظام؛
- مطابقة المحتويات ذات الصلة في "تقرير حوكمة الشركة" مع السجلات الأساسية التي تحتفظ بها الشركة؛ و
- تنفيذ اختبار تحقيقي محدود على أساس انتقائي، عند الضرورة، وذلك لتقييم الالتزام بالمتطلبات؛ وملاحظة الأدلة التي تم جمعها من قبل الإدارة؛ وتقييم ما إذا تم الإفصاح عن أي مخالفات للمتطلبات، إن وجدت، من قبل مجلس الإدارة، من كافة النواحي الجوهرية.

لا تتضمن إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها تقييماً للجوانب النوعية أو لفعالية الإجراءات المطبقة من قبل الإدارة للالتزام بالمتطلبات. ولذلك، لا نقوم بتقديم أي تأكيد حول ما إذا كانت الإجراءات التي تطبقها الإدارة تؤدي بفعالية إلى تحقيق أهداف قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام.

استقلاليتنا ومراقبة الجودة

التزمنا خلال عملنا بمتطلبات الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين، ("IESBA") التي تقوم على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة في دولة قطر وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين.

تطبق شركتنا المعيار الدولي لمراقبة الجودة رقم 1 وبالتالي تحافظ على نظام شامل لمراقبة الجودة بما في ذلك سياسات وإجراءات موثقة حول الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية السارية.

القيود المتأصلة

تعتمد العديد من الإجراءات التي تتبعها المنشآت لتبني متطلبات الحوكمة والمتطلبات القانونية على الموظفين الذين يقومون بتطبيق الإجراءات وتفسيرهم للهدف من هذا الإجراء وتقييمهم لما إذا كانت إجراءات الالتزام قد تم تنفيذها بفعالية، وفي بعض الحالات لا تترك دليل عليها. ومن الملاحظ أيضاً أن تصميم إجراءات الالتزام سوف ينتهج أفضل الممارسات التي تختلف من منشأة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر، والتي لا تشكل مجموعة واضحة من المعايير التي يمكن مقارنتها بها.

تخضع معلومات الأداء غير المالي لقيود متأصلة أكثر من المعلومات المالية، نظراً لخصائص "تقرير حوكمة الشركة" والطرق المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.

نظراً للقيود المتأصلة لضوابط الرقابة الداخلية حول الالتزام بالقوانين والأنظمة ذات الصلة، بما في ذلك احتمال حدوث تواطؤ أو تجاوز الإدارة للضوابط، فقد تحدث تحريفات مادية ناتجة عن احتيال أو خطأ وقد لا يتم كشفها.

المعلومات الأخرى

يكون مجلس الإدارة مسؤولاً عن المعلومات الأخرى. والتي تشمل على تقرير مجلس الإدارة الذي حصلنا عليه قبل تاريخ تقرير التأكيد هذا، والتقرير السنوي الكامل (لكنها لا تشمل على تقييم مجلس الإدارة بشأن الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام، كما هو مدرج في تقرير حوكمة الشركة)، والذي من المتوقع إتاحتها لنا بعد ذلك التاريخ.

إن استنتاجاتنا حول تقييم مجلس الإدارة بخصوص الالتزام بقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام لا يغطي المعلومات الأخرى، ولن نبدي أي استنتاج بأي شكل للتأكيد عليه.

فيما يتعلق بمهمة التأكيد حول تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام، تنحصر مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى الواردة أعلاه، وعند القيام بذلك، نقوم بالنظر فيما إذا كانت المعلومات الأخرى لا تتفق بشكل مادي مع تقييم مجلس الإدارة بخصوص الالتزام بقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام أو مع ما حصلنا عليه من معلومات أثناء تنفيذ المهمة، أو ما قد يشير إلى وجود تحريف بها بشكل مادي.

وإذا استنتجنا وجود تحريف مادي في المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، استناداً إلى ما قمنا به من أعمال، فإننا مطالبون بإعداد تقرير بذلك. هذا وليس لدينا ما نسجله في هذا الخصوص.

وفي حال استنتجنا وجود تحريف مادي عند اطلاعنا على التقرير السنوي الكامل، فإنه يتوجب علينا الإبلاغ عن ذلك إلى المسؤولين عن الحوكمة.

النتيجة

بناءً على إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها والموضحة في هذا التقرير، لم يلفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام، كما هو مدرج في تقرير حوكمة الشركة، لا يعرض بشكل عادل من جميع النواحي المادية، التزام الشركة بقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

تأكيد على أمر

أمور عدم الالتزام التي حددتها الإدارة

نلفت الانتباه إلى الأمور التي تم تسليط الضوء عليها في الأقسام ٢-٣ و ٣-٩-٣ و ٣-٩-٣ ضمن تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بمتطلبات الهيئة كما هو مدرج في تقرير حوكمة الشركة الذي يوضح بالتفصيل مجالات عدم الالتزام بقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام، كما يلي.

- خلافاً للمادة (٦) من النظام، لا يعتبر أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة مستقلاً لأنهم جميعاً ممثلون عن قطر للبترول.
- خلافاً للمادة (١٨) من النظام، فإن مجلس إدارة الشركة لم يشكل لجنة الترشيحات حيث أن مهمة تعيين أعضاء مجلس الإدارة في الشركة تتولاها قطر للبترول. وخلافاً لنفس المادة، لم يترأس لجنة التدقيق عضو مجلس إدارة مستقل.

النطاق

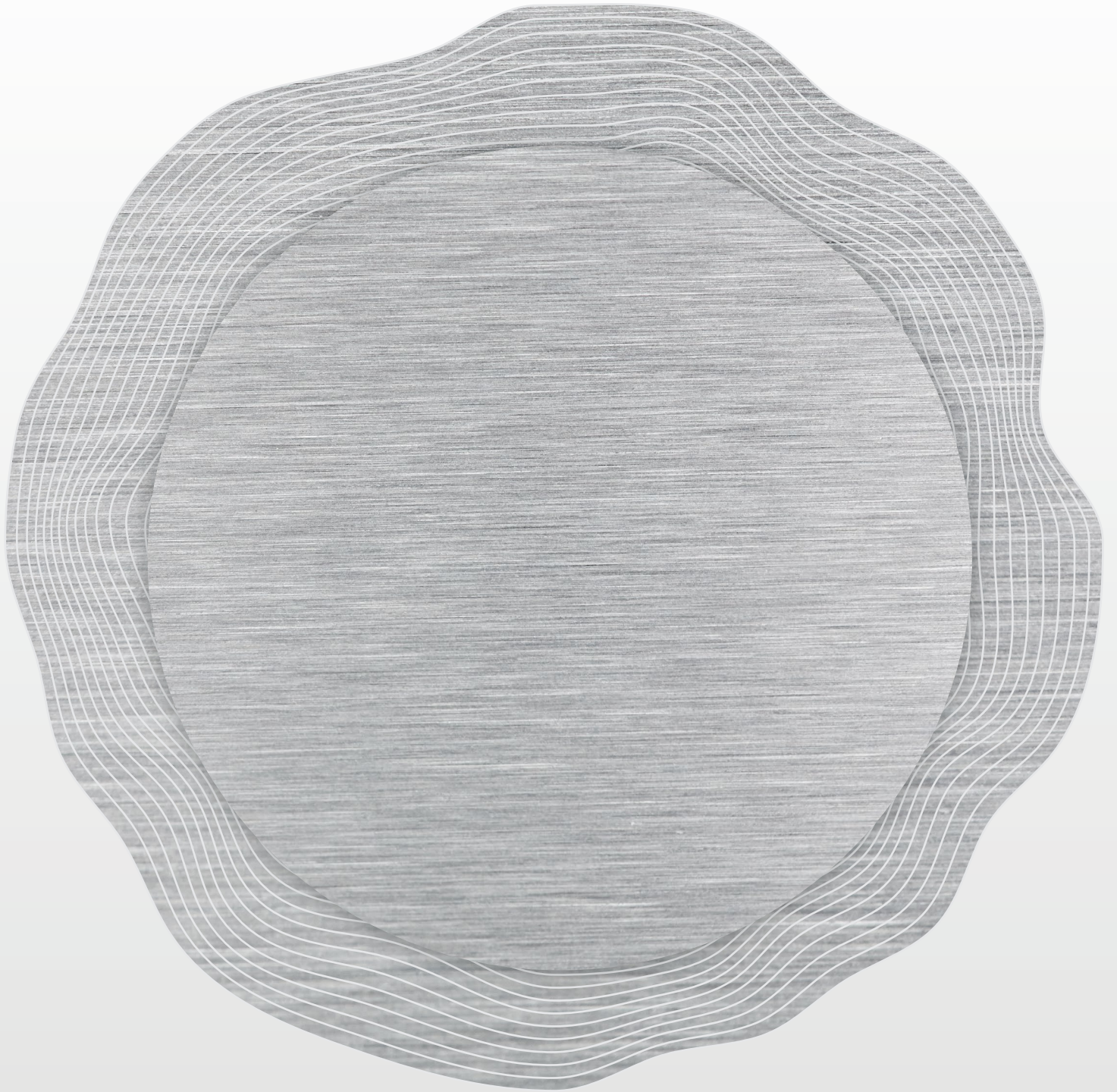
نلفت الانتباه إلى أن تقرير التأكيد هذا يتعلق ب شركة قطر لصناعة الألومنيوم ش.م.ع.ق على أساس مستقل فقط ولا يمتد لشركة قطر لصناعة الألومنيوم ش.م.ع.ق ومشاريعها المشتركة ككل. ولا نبدي تقريراً معدلاً في هذا الصدد.

عن برايس ووترهاوس كوبرز - فرع قطر
سجل هيئة قطر للأسواق المالية رقم ١٢٠.١٥٥

مارك منتون

سجل مراقبي الحسابات رقم ٣٦٤
الدوحة، دولة قطر
١٤ فبراير ٢٠٢١





البيانات المالية

البيانات المالية

بيان المركز المالي

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
(جميع المبالغ بالآلاف الريالات القطرية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢٠١٩	٢٠٢٠	
		الموجودات
		موجودات غير متداولة
٥,٦٤٦,٩٦٢	٥,٣٥٧,١٤٧	استثمار في مشروع مشترك
		موجودات متداولة
١,٨٣٣	٥٣.	ذمم مدينة أخرى
١.٣,٣. .	٤٣٩,٦٥٩	أرصدة بنكية
١.٥,١٣٣	٤٤٠,١٨٩	
٥,٧٥٢,٠٩٥	٥,٧٩٧,٣٣٦	إجمالي الموجودات
		حقوق الملكية والمطلوبات
		حقوق الملكية
٥,٥٨٠,١٢٠	٥,٥٨٠,١٢٠	رأس المال
١٣٨,٤٣٣	١٧٤,٩٨٠	أرباح مدورة
٥,٧١٨,٥٥٣	٥,٧٥٥,١٠٠	إجمالي حقوق الملكية
		المطلوبات
		مطلوبات متداولة
٢٩,١٧٤	٣٧,٥١٠	ذمم دائنة أخرى
٤,٣٦٨	٤,٧٢٦	مبالغ مستحقة إلى طرف ذي علاقة
٣٣,٥٤٢	٤٢,٢٣٦	إجمالي المطلوبات المتداولة
٥,٧٥٢,٠٩٥	٥,٧٩٧,٣٣٦	إجمالي حقوق الملكية والمطلوبات

تم التصريح بإصدار هذه البيانات المالية من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ١٤ فبراير ٢٠٢١ ووقع عليها نيابة عنهم:

أحمد سعيد العمودي
نائب رئيس مجلس الإدارة

عبد الرحمن أحمد الشيبني
رئيس مجلس الإدارة

بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
(جميع المبالغ بالآلاف الريالات القطرية ما لم يذكر خلاف ذلك)

من ٣ ديسمبر ٢٠١٨ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

٨٥,٩٢٩ (١٠,١٧٨) ٣,٨١٧ ٤٥٥	١٠١,٤٨٥ (١٠,٥٣٩) ٢,٤٧٨ ١,٢٩٢	حصة من نتائج مشروع مشترك مصروفات عمومية وإدارية إيرادات تمويل إيرادات أخرى
٨٠,٠٢٣ ١٠,٣٧٢	٩٤,٧١٦ -	صافي ربح السنة / الفترة الدخل الشامل الآخر
٩٠,٣٩٥	٩٤,٧١٦	إجمالي الدخل الشامل الآخر للسنة/الفترة
...١٤٣	...١٧٠	ربحية السهم ربحية السهم الأساسية والمخفضة (بالريال القطري للسهم الواحد)

بيان التغيرات في حقوق الملكية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
(جميع المبالغ بالآلاف الريالات القطرية ما لم يذكر خلاف ذلك)

الإجمالي	أرباح مدورة	رأس المال	
-	-	-	الرصيد في ٣ ديسمبر ٢٠١٨ (تاريخ التأسيس)
٥,٥٨٠,١٢٠	-	٥,٥٨٠,١٢٠	مساهمات رأس المال
٤٤,٦٠٠	٤٤,٦٠٠	-	حصة تأثير تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ على مشروع مشترك
١١٧,٠٤١	١١٧,٠٤١	-	التنازل عن حصة قطر للبترول في قطر للألمنيوم (قطالوم) عن الفترة من ١ يوليو ٢٠١٨ إلى ٢ ديسمبر ٢٠١٨
(٢,٠٠١)	(٢,٠٠١)	-	المساهمة في صندوق تنمية الأنشطة الاجتماعية والرياضية
٨٠,٠٢٣	٨٠,٠٢٣	-	ربح الفترة
١٠,٣٧٢	١٠,٣٧٢	-	الدخل الشامل الآخر للفترة
٩٠,٣٩٥	٩٠,٣٩٥	-	إجمالي الدخل الشامل للفترة
(١١١,٦٠٢)	(١١١,٦٠٢)	-	المعاملات مع الملاك بصفتهم الملاك: توزيعات الأرباح المعتمدة
٥,٧١٨,٥٥٣	١٣٨,٤٣٣	٥,٥٨٠,١٢٠	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩
٥,٧١٨,٥٥٣	١٣٨,٤٣٣	٥,٥٨٠,١٢٠	الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٠
(٢,٣٦٨)	(٢,٣٦٨)	-	المساهمة في صندوق تنمية الأنشطة الاجتماعية والرياضية
٩٤,٧١٦	٩٤,٧١٦	-	ربح السنة
٩٤,٧١٦	٩٤,٧١٦	-	إجمالي الدخل الشامل للسنة
(٥٥,٨٠١)	(٥٥,٨٠١)	-	المعاملات مع الملاك بصفتهم الملاك: توزيعات الأرباح المعتمدة
٥,٧٥٥,١٠٠	١٧٤,٩٨٠	٥,٥٨٠,١٢٠	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

بيان التدفقات النقدية

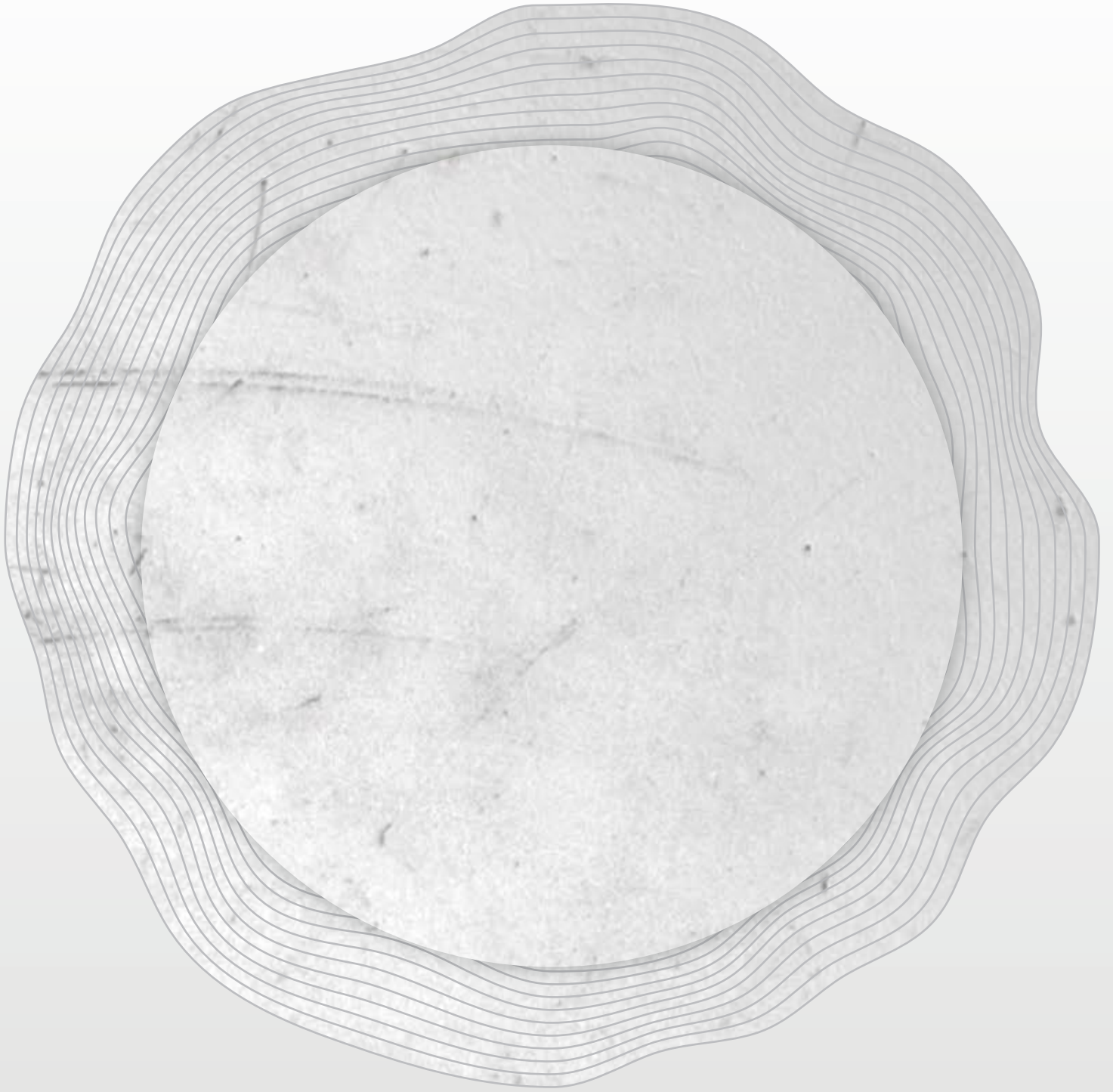
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
(جميع المبالغ بالآلاف الريالات القطرية ما لم يذكر خلاف ذلك)

للسنة المنتهية
في ٣١
ديسمبر ٢٠٢٠

من ٣ ديسمبر ٢٠١٨
إلى ٣١
ديسمبر ٢٠١٩

	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	من ٣ ديسمبر ٢٠١٨ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩
التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية		
ربح السنة/الفترة	٩٤,٧١٦	٨٠,٠٢٣
تعديلات لـ:		
حصة من أرباح مشروع مشترك	(١٠١,٤٨٥)	(٨٥,٩٢٩)
إيرادات تمويل	(٢,٤٧٨)	(٣,٨١٧)
النقد المستخدم في العمليات	(٩,٢٤٧)	(٩,٧٢٣)
مساهمة للصندوق الاجتماعي والرياضي مدفوعة	(٢,٠٠١)	-
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية	(١١,٢٤٨)	(٩,٧٢٣)
التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة الاستثمارية		
الحركة في رأس المال العامل:		
مبالغ مستحقة إلى طرف ذي علاقة	٣٥٨	٤,٣٦٨
ذمم مدينة أخرى	١,٣٠٣	-
ذمم دائنة أخرى	٧.٦	٢,٨٧٨
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التشغيلية	(٨,٨٨١)	(٢,٤٧٧)
التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة الاستثمارية		
استثمار في مشروع مشترك	-	(٢,٧٣٤,٢٥٩)
توزيعات أرباح مستلمة من مشروع مشترك	٣٩١,٣٠٠	١٩١,١٠٠
استثمار ودائع ثابتة الأجل	(١٧٤,٧٤٠)	(٧٣,٦٠٠)
استحقاق ودائع ثابتة الأجل	٧٣,٦٠٠	-
إيرادات تمويل مستلمة	٢,٤٧٨	١,٩٨٤
صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) الأنشطة الاستثمارية	٢٩٢,٦٣٨	(٢,٦١٤,٧٧٥)
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية		
متحصلات من إصدار الأسهم	-	٢,٧٣٤,٢٥٩
توزيعات الأرباح المدفوعة	(٤٨,٥٣٨)	(٨٧,٣٠٧)
الحركة في حساب توزيعات الأرباح غير المطالب بها	(٧,٢٦٣)	(٢٤,٢٩٥)
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة من أنشطة التمويل	(٥٥,٨٠١)	٢,٦٢٢,٦٥٧
صافي الزيادة في النقد وشبه النقد		
نقد وشبه النقد في بداية السنة / عند التأسيس	٢٢٧,٩٥٦	٥,٤٠٥
	٥,٤٠٥	-
النقد وشبه النقد في نهاية السنة/ الفترة	٢٣٣,٣٦١	٥,٤٠٥

إن الإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة، و يمكن الإطلاع عليها من خلال الموقع الإلكتروني للشركة: www.qamco.com.qa



تقرير حوكمة الشركة ٢٠٢٠

تقرير حوكمة الشركة . ٢.٢

١- تمهيد

شركة قطر لصناعة الألمنيوم وهي شركة مساهمة عامة قطرية مدرجة ببورصة قطر (يشار إليها فيما بعد بكلمة "الشركة" أو "قامكو") تم تأسيسها بتاريخ ٢٠١٨/١٢/٣ وفقاً لأحكام نظامها الأساسي وأحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٥.

ومع الأخذ في الاعتبار كون قطر للبترول مؤسس شركة قامكو، مالك السهم الممتاز والمساهم الرئيسي في رأسمال الشركة بنسبة ٥١٪، توفر قطر للبترول كافة الخدمات المالية والإدارية للشركة بموجب اتفاقية الخدمات المبرمة فيما بينهما، وما يترتب على ذلك من تطبيق الشركة لبعض القواعد والإجراءات المعمول بها في قطر للبترول كمقدم خدمات. وفي إطار حرص مجلس إدارة الشركة على الالتزام بمبادئ الحوكمة وتطبيق أفضل الممارسات المتعارف عليها، قامت إدارة الشركة بإعداد إطار حوكمة بشكل كامل ومستقل، وبما يتماشى مع خصوصية تأسيس الشركة، حيث تمت الموافقة عليه من قِبَل مجلس إدارة الشركة بموجب قراره رقم (٤) لسنة ٢٠٢٠ بتاريخ ٢٠٢٠/٧/٢٣.

٢- نطاق تطبيق الحوكمة والالتزام بمبادئها

من منطلق إيمان مجلس إدارة شركة قامكو بأهمية وضروية ترسيخ مبادئ الإدارة الرشيدة بما يكفل ويعزز القيمة المضافة لمساهمي الشركة، يلتزم مجلس الإدارة بتطبيق مبادئ الحوكمة الواردة في نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (٥) لسنة ٢٠١٦ وبما يتماشى مع أحكام تأسيسها، أخذاً في الاعتبار تحقيق العدالة والمساواة بين أصحاب المصالح وعدم التمييز بينهم، وتعزيز الشفافية والإفصاح وإتاحة المعلومات لأصحاب المصالح في الوقت المناسب وبالكيفية التي تمكنهم من اتخاذ قراراتهم والقيام بأعمالهم بشكل صحيح، وإعلاء قيم المسؤولية الاجتماعية للشركة، وتقديم المصلحة العامة للشركة وأصحاب المصالح على المصلحة الخاصة، وأداء الواجبات والمهام والوظائف بحسن نية ونزاهة وشرف وإخلاص وتحمل المسؤولية الناشئة عنها أمام أصحاب المصالح والمجتمع.

ويحرص مجلس الإدارة دوماً على وجود إطار تنظيمي على مستوى شركة قامكو يتوافق مع الإطار القانوني والمؤسسي للشركات المساهمة المدرجة من خلال مراجعة وتحديث تطبيقات الحوكمة بالشركة كلما تطلب الأمر، كما يحرص على تطوير قواعد السلوك المهني التي تجسد قيم الشركة. ومع الأخذ في الاعتبار أحكام المادة رقم (٢) من نظام الحوكمة الصادر عن الهيئة، تحرص الشركة على الالتزام بأحكام نظام الحوكمة وتوفيق أوضاعها مستندياً بما يكفل لها تطبيق تلك الأحكام.

٣- مجلس إدارة الشركة

٣-١ هيكل مجلس الإدارة

قامت قطر للبترول وهي مؤسسة عامة قطرية تأسست بموجب مرسوم بقانون رقم (١٠) لسنة ١٩٧٤ بتأسيس شركة قامكو كشركة أم لشركة قطر للألومنيوم المحدودة "قطلوم" التي تأسست في عام ٢٠٠٧ والتي تُعد واحدة من أكبر المنتجين الإقليميين للألومنيوم الخام. ويتسنى لقطلوم بفضل موقعها في قطر الاستفادة والوصول إلى أحد أكبر مصادر الطاقة وأكثرها تنافسية من حيث الأسعار في العالم، مما يُمكنها من المحافظة على مركزها ضمن الشركات الأقل تكلفة. ثم قامت قطر للبترول بطرح وادراج شركة قامكو وذلك لضمان مشاركة المواطنين القطريين في عوائد تلك الأنشطة وتحقيق أقصى استفادة ممكنة لهم وحصولهم على نصيبهم من نتائج الأعمال سنوياً بواقع نسب مساهمتهم.

ومن منطلق خصوصية نشاط شركة قامكو، فإن مجلس إدارة الشركة يتشكل وفقاً لنظامها الأساسي من عدد لا يقل عن ستة أعضاء، يتم تعيينهم جميعاً من قبل المساهم الخاص "قطر للبترول" بحكم أن قطر للبترول هي مؤسس الشركة ومالك السهم الممتاز والمساهم الرئيسي في رأسمال الشركة بنسبة ٥١٪. إضافة إلى ذلك، فإن تكامل البنية التحتية وتوافرها بمدينة مسيبيد يسهم في كفاءة الانتاج والتقليل من التكاليف اللوجيستية والهدر في سلسلة الانتاج الى أدنى حد ممكن. من ناحية أخرى فإن قطر للبترول تقدم كافة الخدمات المالية والإدارية للشركة بموجب اتفاقية الخدمات المبرمة.

باستثناء الأمور التي يقرر أحكام النظام الأساسي للشركة أن يتم البت فيها من قِبَل المساهمين، يتمتع مجلس إدارة الشركة بأوسع الصلاحيات الضرورية لتحقيق أغراض الشركة، ويحق لمجلس الإدارة أن يفوض أي من صلاحياته إلى أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة أو أكثر.

٣-٢ تشكيل مجلس الإدارة

يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة لمدة ثلاث (٣) سنوات قابلة للتجديد أو لفترات أقل (لا تقل عن سنة (١) واحدة). وبموجب القرار رقم (١٤) لعام ٢٠١٨ لقطر للبترول الصادر بتاريخ ٢٠١٨/٧/٢٣، تم تشكيل مجلس الإدارة التأسيسي الأول لشركة قطر لصناعة الألمنيوم طبقاً للمادة رقم (٢٢) من النظام الأساسي للشركة (على غير ما جاء ببعض المتطلبات الواردة بالمادة رقم (٦) من نظام الحوكمة)، حيث تم تعيين ٦ أعضاء من قبل قطر للبترول. وطبقاً لتعريف العضو المستقل الوارد بنظام الحوكمة الصادر عن الهيئة، لا يتضمن تشكيل مجلس إدارة الشركة من الأعضاء غير التنفيذيين أعضاء مستقلين نظراً لكونهم ممثلين لشخص اعتباري يملك أكثر من ٥٪ من رأسمال الشركة.

ووفقاً لتشكيل المجلس والمهام والمسؤوليات المنوط بها وفقاً لميثاق المجلس ودليل الصلاحيات والنظام الأساسي

التأسيسي للشركة ونظامها الأساسي.

ويحق للمجلس تفويض بعض من صلاحياته إلى لجان المجلس ولجان خاصة في الشركة. ويتم تشكيل تلك اللجان الخاصة بهدف إجراء عمليات محددة، وتمارس عملها وفقاً لتعليمات منصوص عليها. أيضاً وفقاً لدليل صلاحيات الشركة، يحدد المجلس الصلاحيات التي يفوضها للإدارة التنفيذية، وإجراءات اتخاذ القرار كما يحدد الموضوعات التي يحتفظ بصلاحيات البت فيها. وفي جميع الأحوال، يبقى المجلس مسؤولاً عن جميع الصلاحيات أو السلطات التي فوضها وعن أعمال تلك اللجان.

وفقاً للنظام الأساسي للشركة، فإن كافة أعضاء مجلس الإدارة مسؤولين بالتضامن والانفراد عن أي عمل احتيالي أو سوء استخدام الصلاحيات أو الأخطاء الناجمة عن الإهمال في الإدارة أو مخالفات النظام الأساسي أو القانون.

٤-٣ رئيس مجلس إدارة الشركة

رئيس مجلس إدارة الشركة مسؤولاً عن حسن سير عمل مجلس الإدارة وإدارة الشركة بطريقة مناسبة وفعالة، بما في ذلك حصول أعضاء مجلس الإدارة على المعلومات الكاملة والصحيحة في الوقت المناسب. ولقد تم إعداد التوصيف الوظيفي (مهام ومسؤوليات) لرئيس مجلس الإدارة ضمن إطار الحوكمة للشركة بحيث يشتمل على المهام بشكل تفصيلي سواء كانت استراتيجية أو تشغيلية أو إدارية، وبحيث أن تتوافق هذه المهام مع الهدف الأساسي للمنصب الوظيفي، ألا وهو حماية حقوق المساهمين وتحقيق الشركة لرؤيتها وأهدافها الاستراتيجية بشكل مربح ومستدام.

وفقاً للنظام الأساسي للشركة، يمثل رئيس مجلس الإدارة الشركة قبل الغير، أيضاً يحل نائب رئيس مجلس الإدارة محل الرئيس عند غيابه.

رئيس مجلس إدارة الشركة ليس عضواً في أي من لجان المجلس المنصوص عليها في نظام الحوكمة، كما أنه لا يشغل أي منصب تنفيذي بالشركة. وفي هذا الصدد تحرص إدارة الشركة على الآتي:

- ألا يكون لشخص واحد في الشركة السلطة المطلقة لاتخاذ القرارات وذلك عند إعداد دليل صلاحيات وإجراءات الشركة واللوائح ذات الصلة.
- تشكيل لجان تابعة للمجلس ولجان خاصة لا يشغل رئيس مجلس الإدارة أي عضوية في أي منها.
- الفصل فيما بين مهام ومسؤوليات كل من رئيس مجلس إدارة الشركة وبقية أعضاء مجلس الإدارة، وكذلك أعضاء الإدارة التنفيذية للشركة.

٥-٣ أعضاء مجلس الإدارة

يلتزم أعضاء مجلس إدارة الشركة ببذل العناية اللازمة واستغلال مهاراتهم وخبراتهم المتنوعة في إدارة الشركة والتقييد باللوائح والقوانين ذات الصلة، بما فيها ميثاق

للشركة، لا يتحكم عضو أو أكثر في إصدار القرارات حيث تصدر القرارات بالأغلبية البسيطة لأعضاء مجلس الإدارة الحاضرين والذين يحق لهم التصويت في الاجتماع، ويكون لكل عضو حاضر صوت واحد.

وتحرص قطر للبترول على اختيار أعضاء مجلس الإدارة المؤهلين والمستوفين لشروط عضوية مجلس الإدارة ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة لتأدية مهامهم بصورة فعالة لما فيه مصلحة الشركة وتحقيق أهدافها وغاياتها. من ناحية أخرى، تحرص قطر للبترول على عقد برامج تدريبية وتوعوية لممثليها في الشركات التابعة لضمان تحقيق أعلى مستويات الأداء لمجالس الإدارة واتباع أفضل ممارسات الحوكمة.

قامت شركة قامكو بالإفصاح عن استبدال أحد أعضاء مجلس الإدارة وذلك اعتباراً من ٢٠٢٠/١/١ وفقاً لقرار العضو المنتدب لقطر للبترول رقم (١٥) الصادر بتاريخ ٢٠١٩/١١/٥. يتم الإفصاح في حينه عن قرار قطر للبترول بشأن تشكيل مجلس الإدارة أو أي تغيير به (مرفق السير الذاتية لأعضاء مجلس إدارة الشركة).

٣-٣ المهام الرئيسية ومسؤوليات مجلس الإدارة

يُعد مجلس إدارة الشركة أحد أهم ركائز الحوكمة وتطبيقها على مستوى الشركة، والمسؤول أمام مساهمي الشركة عن بذل العناية اللازمة في إدارة الشركة بطريقة فعالة وإرساء مبادئ الإدارة الرشيدة على كافة المستويات، بما يحقق مصلحة الشركة ومساهميها وأصحاب المصالح ومن ثم النفع العام. ومن منطلق ذلك، فقد أعد مجلس إدارة الشركة ضمن إطار الحوكمة ميثاقاً لمجلسه وفقاً لأفضل ممارسات الحوكمة المتعارف عليها. يحدد الميثاق بالتفصيل مهام المجلس ومسؤولياته وواجبات أعضائه التي يجب أن يتقيدوا بها تقيداً تاماً. ويُأخذ بعين الاعتبار مراجعة الميثاق في حال أية تعديلات من قِبَل الجهات الرقابية ذات الصلة. من ناحية أخرى، أعد مجلس الإدارة ضمن إطار الحوكمة التوصيف الوظيفي لأعضاء مجلس الإدارة كل على حدة وعلى حسب تصنيفه وكذلك الدور المنوط به في أي من لجان المجلس. أيضاً تم إعداد التوصيف الوظيفي لأمين سر مجلس الإدارة.

وطبقاً لميثاق المجلس - متوافر على الموقع الإلكتروني للشركة - يضطلع المجلس بمهام منها التوجيه الإستراتيجي للشركة في إطار رؤيتها ورسالتها من خلال اعتماد التوجيهات الإستراتيجية والأهداف الرئيسية للشركة وخطط العمل والإشراف على تنفيذها، ووضع أنظمة وضوابط الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والإشراف عليها، ضمان وجود إدارة تنفيذية فاعلة وضمان تعاقبها تعمل على أداء نشاط الشركة ونموها بطريقة مربحة ومستدامة. كما يحرص مجلس إدارة شركة قامكو على الإشراف على كافة جوانب نظام حوكمة الشركة ومراقبة مدى فاعليته وتعديله عند الحاجة، ومراجعة سياسات وإجراءات الشركة لضمان تقيدها وتماسيها مع القوانين واللوائح ذات الصلة والعقد

مجلس الإدارة وميثاق السلوك المهني والعمل وفقاً للمبادئ الأخلاقية المتمثلة في النزاهة والاحترام والموضوعية والمساءلة والتميز والاستدامة والسرية بما يضمن معه إعلاء مصلحة الشركة والمساهمين وسائر أصحاب المصالح وتقديمتها على المصلحة الشخصية. يلتزم الأعضاء وفقاً للنظام الأساسي للشركة وسياسة تعارض المصالح بالافصاح عن أية علاقات مالية وتجارية والدعاوى القضائية التي قد تؤثر سلباً على القيام بالمهام والوظائف الموكلة إليهم.

٦-٣ اجتماعات مجلس الإدارة

وفقاً للنظام الأساسي للشركة، ينعقد مجلس الإدارة لتسيير أعمال الشركة ويقوم بتنظيم اجتماعاته بأي شكل آخر كما يراه مناسباً. يعقد المجلس ستة (٦) اجتماعات على الأقل خلال السنة المالية للشركة، ولا يجوز أن تنقضي ثلاثة (٣) أشهر دون عقد اجتماع للمجلس. أيضاً نصاب اجتماع مجلس الإدارة لا يكون صحيحاً إلا بحضور أغلبية الأعضاء على أن يكون من بينهم الرئيس أو نائب الرئيس. ووفقاً لأحكام المادة رقم (٣١-١) من النظام الأساسي المحدث للشركة، فقد تم إستيفاء عدد مرات إنعقاد مجلس الإدارة خلال عام ٢٠٢٠.

يُدعى المجلس - وفقاً لميثاق المجلس وكذلك النظام الأساسي للشركة - إلى الاجتماع بناءً على طلب رئيس مجلس الإدارة أو نائب الرئيس في غياب الرئيس أو من أي عضوين في المجلس أو من أي عضو مجلس إدارة مخول من قِبَل رئيس مجلس الإدارة. وتُقدم الدعوات وجدول الأعمال إلى الأعضاء قبل أسبوع على الأقل من تاريخ عقد الاجتماع. وفي حال توجيه الدعوة خلال فترة تقل عن (٧) أيام، يعتبر اجتماع مجلس الإدارة أنه قد تم عقده بشكل صحيح في حال عدم الاعتراض من قبل أي من الأعضاء ووافق على الحضور.

وطبقاً للنظام الأساسي للشركة، يجوز للعضو الغائب أن ينيب عنه كتابة أحد أعضاء المجلس لتمثيله في الحضور والتصويت، على أنه لا يجوز أن يمثل العضو الواحد أكثر من عضو مجلس إدارة. وفي حال تغيب عضو مجلس الإدارة عن حضور ثلاثة اجتماعات متتالية، أو أربعة اجتماعات غير متتالية دون عذر يقبله المجلس، يُعتبر المنصب شاغراً. وحرصاً على ضمان مشاركة كافة أعضاء مجلس الإدارة في اجتماعاته، يحق لعضو مجلس الإدارة المشاركة في اجتماع المجلس بأي وسيلة مؤمنة من وسائل التقنية الحديثة المتعارف عليها، تُمكن المُشارك من الاستماع والمشاركة الفعالة في أعمال المجلس وإصدار القرارات. ويعتبر العضو المشارك بتلك الطريقة حاضراً شخصياً في الاجتماع ويجب اعتباره ضمن النصاب ويحق له التصويت.

٧-٣ قرارات المجلس

طبقاً للنظام الأساسي ولوائح الشركة، تصدر قرارات المجلس بالأغلبية البسيطة لأعضاء مجلس الإدارة الحاضرين الذين يحق لهم التصويت في الاجتماع المعني ويكون لكل

عضو حاضر صوت واحد. وعند تساوي الأصوات يُرجح الجانب الذي منه رئيس الاجتماع، ويُحرر محضر لكل اجتماع، يحدد فيه أسماء الأعضاء الحاضرين والغائبين، ويبين ما دار بالاجتماع، ويوقع من رئيس الاجتماع وكافة الأعضاء الحاضرين وأمين السر، وللعضو الذي لم يوافق على أي قرار اتخذته المجلس أن يثبت اعتراضه في محضر الاجتماع.

فيما يتعلق بإصدار القرارات الخطية بالتمرير، فإنه يجوز للمجلس، في حالة الضرورة ولدواعي الاستعجال، إصدار قرارات خطية بالتمرير بشرط تحقق الموافقة كتابة على تلك القرارات من جميع أعضائه، ويعتبر القرار نافذاً وفعالاً لكافة الأغراض كما لو كان قرار تم اعتماده في اجتماع لمجلس الإدارة. وفي جميع الأحوال، يجب أن يعرض القرار الخطي في الاجتماع التالي للمجلس، لتضمينه بمحضر اجتماعه.

٨-٣ أمين سر المجلس

طبقاً للنظام الأساسي للشركة، يصدر مجلس الإدارة أو المساهم الخاص قراراً بتسمية أمين سر المجلس للفترة ووفق الشروط التي يقرها، ويجوز له أن يلغي هذا التعيين. ويقرر مجلس الإدارة مهام أمين السر وحدود صلاحياته بالإضافة إلى تحديد أتعابه السنوية.

تم إدراج نطاق مهام أمين سر المجلس تفصيلياً ضمن التوصيف الوظيفي الخاص به في إطار حوكمة الشركة والتي تتوافق مع الهدف الأساسي للمنصب الوظيفي من حيث تقديم كافة الخدمات الإدارية الشاملة والدعم لأعضاء المجلس وضمان سريتها، مع تأكده من حفظ وثائق المجلس والتنسيق فيما بين الأعضاء بالشكل والوقت المناسبين.

وتتضمن مهامه حفظ وثائق المجلس وتأمينها وتوزيع جدول أعمال اجتماعات المجلس ودعوات الحضور والوثائق اللازمة الأخرى ومحاضر الاجتماعات والقرارات التي يُصدرها مجلس الإدارة وضمان الحفظ الآمن لها. وينهض أمين السر أيضاً بمسؤولية تزويد أعضاء مجلس الإدارة الجدد بمواد التهيئة المبدئية وجدولة مواعيد جلساتها.

يتمتع أمين سر المجلس الحالي بخبرة تتعدى ٧ سنوات في المجال القانوني، هذا فضلاً عن خبرته الممتدة في شؤون شركة عامة مدرجة أسهمها في السوق المالية.

يجوز لأمين السر وفقاً لما يراه مناسباً وبعد موافقة الرئيس تفويض نائب له بأي من واجباته أو صلاحياته أو سلطاته التقديرية، ولا يحق للنائب تفويضها إلى شخص آخر.

٩-٣ لجان المجلس

وفقاً لتطبيقات الحوكمة، قام مجلس الإدارة بتشكيل بعض اللجان المنبثقة عنه، وكذلك بعض اللجان الخاصة وتفويضها بعض الصلاحيات لإجراء عمليات محددة وبغرض تسيير نشاط الشركة مع بقاء المجلس مسؤولاً عن جميع الصلاحيات أو السلطات التي فوضها. كما أن رئيس مجلس

إدارة الشركة ليس عضواً في أي من لجان المجلس المشكلة أو اللجان الخاصة، كما يقوم المجلس بمراجعة وتقييم أعمال اللجان بشكل سنوي. فيما يلي بيان بوضع الشركة تجاه تشكيل اللجان المنبثقة عن المجلس:

٣-١ لجنة التدقيق

قامت الشركة بتشكيل لجنة التدقيق بموجب قرار مجلس إدارة الشركة رقم (٢) لعام ٢٠١٨ بتاريخ ٢٠١٨/١٢/٣، والتشكيل الحالي بموجب القرار رقم (١) لعام ٢٠٢٠ في أعقاب استبدال أحد أعضائها. تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء برئاسة أحد أعضاء مجلس الإدارة وعضوية اثنين ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة اللازمة لتأدية مهامهم بصورة فعالة وممارسة اختصاصات اللجنة، أخذاً في الاعتبار أن رئيس لجنة التدقيق لا يتولى رئاسة لجنة أخرى، ولا يشغل عضوية أي لجان أخرى.

وطبقاً لتعريف العضو المستقل المدرج في نظام الحوكمة، لا يتضمن تشكيل لجنة التدقيق أعضاء مستقلين (على غير ما ورد بالمادة رقم (١٨) من نظام الحوكمة) نظراً لكونهم أعضاء مجلس إدارة معينين من قبل المساهم الخاص الرئيسي (بنسبة ٥١٪)، إلا أن الأعضاء الحاليين لم يسبق لأي منهم الاشتراك في التدقيق الخارجي لحسابات الشركة خلال السنتين السابقتين على عضوية اللجنة سواء بطريق مباشر أو غير مباشر.

تم إعداد دليل إختصاصات لجنة التدقيق ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة، والذي تم إعداده وفقاً لنظام الحوكمة الصادر عن الهيئة، وكذلك أفضل معايير الحوكمة المتعارف عليها. ويتضمن نطاق مهامها النواحي المالية والتدقيق الداخلي والخارجي والضوابط الرقابية والامتثال وإدارة المخاطر وأي نواحي أخرى مرتبطة باختصاصات اللجنة. تقوم اللجنة برفع تقاريرها بشكل دوري إلى مجلس الإدارة بالموضوعات التي تمت دراستها من قبل اللجنة، وتوصياتها في ذلك الصدد خاصة فيما يتعلق بمراجعة واعتماد البيانات المالية الربعية والنصف سنوية والسنوية، وكذلك تقارير التدقيق الداخلي والخارجي ونظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر.

على مستوى ٢٠٢٠، فقد قامت اللجنة من خلال اجتماعاتها بدراسة واتخاذ قرارات بشأن العديد من الموضوعات منها: ١- اعتماد تقرير المدقق الخارجي بشأن البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩. ٢- مراجعة البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ والمصادقة عليها وعرض الموجز التنفيذي لتقرير الإدارة.

٣- مراجعة تقرير "توزيع سعر الشراء" والمصادقة عليه. ٤- المصادقة على تعيين المدقق الخارجي للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

٥- المصادقة على تقرير حوكمة الشركة لعام ٢٠١٩. ٦- المصادقة على المرفقات الخاصة باجتماع الجمعية العامة للشركة واستيفاء المتطلبات التنظيمية ذات الصلة قبل

الإصدار، والنظر في مدى دقة المعلومات واكتمالها. ٧- مراجعة البيانات المالية للفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠ والمصادقة عليها وعرض الموجز التنفيذي لتقرير الإدارة.

٨- مراجعة البيانات المالية للفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ والمصادقة عليها وعرض الموجز التنفيذي لتقرير الإدارة.

٩- مراجعة البيانات المالية للفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠ والمصادقة عليها وعرض الموجز التنفيذي لتقرير الإدارة.

١٠- مراجعة أنشطة التدقيق الداخلي بشكل دوري، من حيث مستجدات تقييم المخاطر وخطة التدقيق والاستنتاجات والإجراءات التصحيحية ذات الصلة.

١١- اعتماد إطار حوكمة الشركة.

١٢- إجراء التقييم الذاتي السنوي لأداء اللجنة.

وطبقاً لدليل إختصاصات اللجنة، لا يكون انعقاد اللجنة صحيحاً إلا بحضور رئيس اللجنة وبأغلبية أعضائها، ويحضر محضر لكل اجتماع يتم توقيعه من كافة الأعضاء الحاضرين والممثلين في الاجتماع. وفقاً لدليل إختصاصات اللجنة، تعقد اللجنة ستة (٦) اجتماعات على الأقل خلال السنة المالية، وخلال عام ٢٠٢٠ فقد تم إستيفاء عدد مرات إنعقاد لجنة التدقيق.

تضم اللجنة حالياً ثلاثة أعضاء التالي بيانهم:

اسم العضو	المهام
السيد/ أحمد سعيد العمودي	رئيساً
السيد/ محمد جابر السليطي	عضواً
السيد/ نبيل محمد البوعيين*	عضواً

*تم إعادة تشكيل اللجنة وفقاً لقرار مجلس إدارة الشركة رقم (١) لعام ٢٠٢٠ بتعيين السيد/ نبيل محمد البوعيين وذلك اعتباراً من ٢٠٢٠/١/١.

٣-٢ لجنة المكافآت

قامت الشركة بتشكيل لجنة المكافآت بموجب قرار مجلس إدارة الشركة رقم (١) لعام ٢٠١٩، والتشكيل الحالي بموجب القرار رقم (١) لعام ٢٠٢٠. تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء برئاسة أحد أعضاء مجلس الإدارة وعضوية اثنين ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة اللازمة لتأدية مهامهم بصورة فعالة وممارسة اختصاصات اللجنة، أخذاً في الاعتبار أن رئيس لجنة المكافآت لا يتولى رئاسة لجنة أخرى من لجان المجلس، كما لا يمثل رئيس لجنة التدقيق عضواً بها.

تم إعداد دليل إختصاصات لجنة المكافآت وفقاً لنظام الحوكمة الصادر عن الهيئة وكذلك أفضل معايير الحوكمة المتعارف عليها. يتضمن نطاق مهامها تحديد أسس مكافآت رئيس وأعضاء المجلس، أخذاً في الاعتبار متطلبات

الجهات الرقابية ذات الصلة، كما تقوم اللجنة بتحديد أسس منح المكافآت والبدلات والحوافز للإدارة التنفيذية العليا.

تأخذ اللجنة بعين الاعتبار مسؤوليات ونطاق مهام أعضاء مجلس الإدارة وكذلك أداء الشركة، أيضا المقارنة مع أفضل الممارسات المتبعة من قِبَل الشركات المثيلة والمدرجة ببورصة قطر عند تحديد المكافآت المقترحة. كما تقوم اللجنة بمراجعة التقييم الذاتي لأعضاء مجلس الإدارة، أخذاً في الاعتبار العديد من العوامل التي يجب أن تتماشى مع مصلحة مساهمي الشركة على المدى الطويل وتلبي توقعاتهم، ثم تقوم اللجنة برفع تقاريرها إلى مجلس الإدارة بالموضوعات التي تمت دراستها من قبل اللجنة وتوصياتها في ذلك الصدد.

على مستوى ٢٠٢٠، فقد قامت اللجنة من خلال اجتماعها بدراسة واتخاذ قرارات بشأن:

- ١- مراجعة التقييم الذاتي لأعضاء مجلس الإدارة والتحسينات المقترحة لأداء المجلس.
- ٢- اقتراح مكافآت أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١ م.

وطبقا لدليل إختصاصات اللجنة، لا يكون انعقاد اللجنة صحيحاً إلا بحضور رئيس اللجنة وأغلبية أعضائها، ويحضر محضر لكل اجتماع يتم توقيعه من كافة الأعضاء الحاضرين والممثلين في الاجتماع. وفقاً لدليل إختصاصات اللجنة، تتعقد اللجنة كلما تطلب الأمر، إلا أنها يجب ان تتعقد قبل اجتماع مجلس إدارة الشركة الخاص بمناقشة البيانات المالية الختامية لرفع التوصية الخاصة بالمكافآت المقترحة لأعضاء مجلس الإدارة للعرض على اجتماع الجمعية العامة للموافقة.

مكافآت مجلس الإدارة

قامت الشركة بإعداد سياسة لبدلات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة وتقوم بمراجعتها بشكل دوري. وتأخذ هذه السياسة في اعتبارها جزءاً ثابتاً "بدل" مقابل حضور جلسات مجلس الإدارة، وجزءاً متغيراً "مكافأة" يرتبط بالأداء العام للشركة مع وجود سقف محدد، كما تم إدراج المبادئ الأساسية لها ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة. وفقاً للنظام الأساسي للشركة، يتم اعتماد المكافآت المقترحة لأعضاء مجلس إدارة الشركة من قبل الجمعية العامة للشركة.

تلتزم الشركة في سياستها بالحدود المنصوص عليها بالمادة رقم (١١٩) من قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٥ حيث لا تزيد نسبة تلك المكافآت على (٥%) من الربح الصافي بعد خصم الاحتياطي والاستقطاعات القانونية وتوزيع ربح لا يقل عن (٥%) من رأس مال الشركة المدفوع على المساهمين.

مكافآت الإدارة العليا

كافة المهام المالية والإدارية وغيرها من مهام المكتب

الرئيسي يتم توفيرها من قِبَل قطر للبترول من خلال مواردها البشرية بموجب اتفاقية الخدمات المبرمة مع الشركة. وعليه لا يتضمن الهيكل التنظيمي للشركة أية مناصب تنفيذية عليا، وبالتالي لاتوجد أية مبالغ مكافآت أقرت للإدارة التنفيذية العليا عن عام ٢٠٢٠.

تضم اللجنة حالياً ثلاثة أعضاء، وتم الاجتماع بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٢٢ للنظر في المكافآت المقترحة لأعضاء مجلس الإدارة عن العام المالي المنتهي في ٢٠١٩/١٢/٣١. تم عرض توصية مجلس الإدارة في هذا الشأن وإقرارها من قبل اجتماع الجمعية العامة لشركة قامكو والتي عُقدت بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٢٨ حيث تمت الموافقة على عدم صرف مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة. أما فيما يتعلق باللجان التابعة لمجلس الإدارة فلا يتم صرف أية مكافآت أو بدلات مقابل عضويتها أو حضور جلساتها.

وفيما يلي بيان التشكيل الحالي للجنة:

اسم العضو	المهام
السيد/ محمد عيسى المناعي	رئيساً
السيد/ نبيل محمد البوعينين	عضواً
السيد/ عبدالله يعقوب الحاي	عضواً

كافة أعضاء اللجنة من أعضاء مجلس إدارة الشركة ما عدا السيد/ عبدالله يعقوب الحاي، والذي يشغل منصب مساعد مدير، العمليات المالية بإدارة شؤون الشركات المخصصة بقطر للبترول، ويتمتع بالخبرة الكافية والدراية التامة اللازمة لتأدية مهامه وممارسة اختصاصات اللجنة بصورة فعالة.

٣-٩-٣ لجنة الترشيحات

لم تُشكل لجنة ترشيحات على مستوى الشركة (على غير ما ورد بالمادة رقم (١٨) من نظام الحوكمة) حيث أن مجلس إدارة شركة قامكو يتشكل وفقاً لنظامها الأساسي من عدد لا يقل عن ستة أعضاء، يحق للمساهم الخاص "قطر للبترول" أن يعينهم جميعاً بحكم العديد من العوامل السابق الإشارة إليها.

٣-١٠-٣ تقييم أداء المجلس

يُجري مجلس الإدارة سنوياً عملية تقييم ذاتي لضمان وجود مجلس إدارة كفء وفعال، وضمان وفاء أعضائه بالتزاماتهم فضلاً عن توفير أقصى حد ممكن من الإنتاجية وتبادل الخبرات. ويتم التقييم أخذاً في الاعتبار العديد من العوامل التي يجب أن تتماشى مع مصلحة مساهمي الشركة على المدى الطويل وتلبي توقعاتهم وهي:

- ١- الاستقلالية والحيادية في طرح الآراء والأفكار مع الابتعاد عن تضارب المصالح.
- ٢- المعرفة والخبرة التي يتمتع بها الأعضاء ومدى توائمتها مع نشاط الشركة.
- ٣- الالتزام والمشاركات والعمل الجماعي في المجلس

يم المخاطر وأنشطة الرقابة والمعلومات والاتصالات والرصد.

وتعد الرقابة الداخلية جزءاً لا يتجزأ من حوكمة الشركة، والتي تشمل مجلس الإدارة ولجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة والإدارة والموظفين على كل المستويات التنظيمية.

وتتضمن أساليب وعمليات من أجل:

- ١- حماية أصول الشركة.
- ٢- ضمان موثوقية وصحة التقارير المالية.
- ٣- ضمان الامتثال للتشريعات المعمول بها والمبادئ التوجيهية.
- ٤- ضمان تحقيق الأهداف والتحسين المستمر للفاعلية التشغيلية.

إن الهدف الخاص عند إعداد التقارير المالية للشركة هو أن تكون متوافقة مع أعلى المعايير المهنية وأن تكون كاملة وعادلة ودقيقة ومفهومة.

إضافة إلى ذلك، فإن وجود إطار مرجعي سيمكن الإدارة من إنشاء نظام رقابة داخلية والمحافظة عليه، وبما يتسنى معه لمراقب حسابات الشركة من الرجوع إليه كإطار مرجعي للقيام بالمهام والمسؤوليات الموكّل بها وفقاً للمادة (٢٤)، خاصة فيما يتعلق بتقييم مدى ملائمة وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية المعمول بها في الشركة.

ولضمان الامتثال لأحكام المادة رقم (٤) من نظام الحوكمة يتعين على الشركة ما يلي:

- ١- وضع ضوابط داخلية كافية وفعالة لإعداد التقارير المالية والمحافظة عليها للتخفيف من حدة مخاطر الأخطاء المؤثرة.
- ٢- تقييم وتقدير مدى كفاية وفاعلية الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية للتخفيف من حدة مخاطر الأخطاء المؤثرة.

وفي سبيل هذا الغرض، قامت الإدارة بإعداد إطار لتقييم الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية للشركة "ICoFR". وقد اتبع نهجاً تنازلياً في تصميم الإطار واختباره، حيث يتم البدء على مستوى البيانات المالية وبفهم لكافة المخاطر الخاصة بالضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية.

وقد تم تقييم المخاطر لأنشطة الأعمال استناداً إلى البيانات المالية المستقلة للشركة لعام ٢٠١٩. وتضمن تقييم المخاطر تطبيق مستوى التأثير "Materiality" على البيانات المالية المستقلة للشركة لعام ٢٠١٩ (أخذاً في الاعتبار العوامل النوعية والكمية) استناداً إلى مدخلات المدقق الخارجي وأفضل الممارسات من أجل تحديد الحسابات والإفصاحات الهامة وتأكيداتها ذات الصلة وأنشطة الأعمال المطبقة داخل الشركة بهدف تحديد الضوابط والتقييم والاختبار.

ولجانته التابعة.

- ٤- دور المجلس ومدى تحقيقه للأهداف الموضوعية بما في ذلك نتائج الأعمال وتحقيق إستراتيجية الشركة.
- ٥- التعامل فيما بين المجلس من ناحية ولجانه التابعة والإدارة التنفيذية للشركة من ناحية أخرى.
- ٦- آليات اتخاذ القرار ومدى دقة وكفاية المعلومات اللازمة.
- ٧- تقديم آراء ومقترحات وتوصيات بناءة وأفكار مستقبلية لمصلحة الشركة.

من المقرر أن تراجع لجنة المكافآت في اجتماعها عن عام ٢٠٢٠ التقييم الذاتي لأعضاء مجلس الإدارة، وسترفع توصياتها في هذا الشأن ضمن تقريرها إلى اجتماع مجلس الإدارة.

خلال عام ٢٠٢٠، فإن مجلس الإدارة قام بالمهام الموكلة إليه واتخاذ القرارات المتعلقة بأعمال الشركة ضمن الصلاحيات المخول له القيام بها والمنصوص عليها في لوائح الشركة، لا توجد أية تظلمات أو شكاوى من قبل أعضاء المجلس، وأية مقترحات يتم مناقشتها خلال اجتماعات مجلس الإدارة ومن ثم يتم اتخاذ الاجراءات اللازمة ذات الصلة سواء كانت تصحيحية أو تعزيبية. مجلس الإدارة راضٍ عن فاعلية وكفاءة المجلس في القيام بالالتزامات والمهام كما هي منصوص عليها.

٤- أعمال الرقابة بالشركة

يتمثل الهدف الأساسي لإجراءات الرقابة الداخلية للشركة في ضمان إجراء أعمالها بشكل منظم وفعال قدر الإمكان، بما في ذلك الالتزام بسياسات الإدارة، وحماية الأصول، ومنع وكشف الاحتيال والخطأ، والتأكد من مدى دقة السجلات المالية للشركة والاعتماد عليها، فضلاً عن تحديد المخاطر ذات الصلة وتقييمها، والعمل على إدارتها. وفي سبيل ذلك، قامت الشركة بإعداد نظام رقابة داخلي يتضمن وضع الضوابط الداخلية على إعداد التقارير المالية والسياسات والإجراءات التشغيلية المتعلقة بإدارة المخاطر، والتدقيق الداخلي والخارجي، ورقابة التزام الشركة بالضوابط واللوائح ذات الصلة. ثم يتم وضع معايير واضحة للرقابة الذاتية والمسؤولية والمساءلة في أقسام الشركة كلها.

ويتم الإشراف على نظام الرقابة الداخلية من قبل لجنة التدقيق ومجلس الإدارة لمناقشة الملاحظات المتعلقة بالرقابة الداخلية. ويقوم المدقق الداخلي بإصدار وتقديم تقاريره في هذا الصدد بشكل دوري.

وفي إطار حرص الشركة على تطبيق أفضل المعايير في إعداد نظم الرقابة الداخلية، تأخذ الإدارة الإطار المتكامل للرقابة الداخلية الصادر عن كوسو (٢٠١٣) في اعتبارها كإطار مرجعي عند إعداد نظام الرقابة الداخلي للشركة. ويشمل الإطار المتكامل للرقابة الداخلية الصادر عن كوسو (٢٠١٣) مكونات مترابطة فيما بينها، هي البيئة الرقابية وتقي

ويوجه هذا النهج الانتباه إلى الحسابات والإفصاحات والتأكدات التي تشير بصورة منطقية لاحتمالية وجود أخطاء مؤثرة في البيانات المالية والإفصاحات ذات الصلة. ثم يتم فهم المخاطر في عمليات الشركة ذات الصلة بالحسابات الهامة التي تم تحديدها والإفصاحات والتأكدات استناداً إلى تقييم المخاطر ثم اختبار تلك الضوابط التي تتناول بشكل كافٍ المخاطر المُقدَّرة للأخطاء في كل تأكيد ذي صلة. ويمكن شرح تلك العملية بالتفاصيل على النحو التالي:

تقييم المخاطر:

- 1- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المؤثرة في البيانات المالية.
- 2- تحديد مستوى التأثير "Materiality level" (أخذاً في الاعتبار العوامل النوعية والكمية) ومدخلات التدقيق الخارجي والعوامل الأخرى ذات الصلة بتحديد أوجه الضعف المؤثرة.
- 3- تحديد فئات المعاملات وأرصدة الحسابات الهامة والإفصاحات وتأكيداتها ذات الصلة وأنشطة الأعمال المطبقة استناداً إلى مستوى التأثير المحدد. وتتضمن تأكيدات البيانات المالية الوجود أو الحدوث، والاكتمال، والتقييم أو التخصيص، والحقوق والالتزامات والإفصاحات.

عملية التتبع:

عقب إجراء عملية تقييم المخاطر، يتم تحديد الضوابط الداخلية المعنية التي تخفف من حدة الأخطاء الجوهرية في أنشطة الأعمال المطبقة من خلال عمليات التتبع، وذلك بمراجعة السياسات والإجراءات المتبعة ومناقشة الإدارة ومسؤولي العمليات وفهم خط سير المعاملات.

وتصنف هذه الضوابط كالتالي:

- 1- الضوابط على مستوى الكيان - متوفرة في الشركة وتتضمن تدابير من قبيل الإدارة لإعداد الموظفين لإدارة المخاطر بصور كافية من خلال رفع مستوى الوعي وتوفير المعرفة والأدوات الملائمة وصقل المهارات.
- 2- الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات - تلك الضوابط على الأنظمة والبنية التحتية العامة لتكنولوجيا المعلومات بالشركة.
- 3- ضوابط أنشطة الأعمال - يدوية وآلية وهي جزء لا يتجزأ من أنشطة الأعمال المطبقة على المعاملات المالية. وقد تتغير هذه الضوابط بمرور الوقت نتيجة التغييرات في أنشطة أعمال الشركة.

تتضمن هذه العملية تتبع المعاملة بدءاً من إنشائها ومرورها بعمليات الشركة، بما في ذلك أنظمة المعلومات، إلى أن يتم تقييدها في السجلات المالية للشركة، باستخدام نفس الإجراءات وتكنولوجيا المعلومات التي يستخدمها موظفو الشركة.

وعادة ما تتضمن عملية التتبع مجموعة من الاستفسارات والرصد والتفتيش على المستندات ذات الصلة.

اختبار الضوابط الداخلية:

بعد تقييم المخاطر وتحديد الضوابط، يتم إجراء اختبارات الضوابط على كل ضابط من الضوابط المحددة لتقييم ما إن كان قد تم تصميمه بالشكل الكافي وأنه يعمل بشكل فعال أم غير ذلك. ويتضمن اختبار الضوابط ثلاثة مكونات: اختبار فاعلية التصميم واختبار فاعلية التشغيل والرصد المستمر.

اختبار الضوابط - اختبار فاعلية التصميم:

يشمل اختبار فاعلية تصميم الضوابط تحديد ما إن كانت ضوابط الشركة - حال تشغيلها على النحو المنصوص عليه من قِبَل الأشخاص الذين يملكون الصلاحية والكفاءة اللازمة لأداء الضابط بشكل فعال - تلبّي أهداف الشركة بشأن الرقابة، وتمنع أو تكشف بصورة فاعلة الأخطاء أو الاحتيال الذي يمكن أن يسفر عن حدوث أخطاء جوهرية في البيانات المالية، مما نستنتج معه ما إذا كان لدى الشركة نظاماً داخلياً كافياً للضوابط على إعداد التقارير المالية أم غير ذلك.

ويتضمن اختبار التصميم مزيجاً من الاستفسارات بشأن الموظفين المناسبين، ورصد عمليات الشركة، والتفتيش على المستندات ذات الصلة.

اختبار فاعلية التشغيل:

يتضمن اختبار فاعلية تشغيل الضوابط الحصول على أدلة حول ما إذا الضابط يعمل وفقاً لتصميمه خلال فترة إعداد التقارير المالية ذات الصلة. لكل ضابط يخضع لاختبار فاعلية التشغيل، فإن الدليل اللازم لاستنتاج ما إن كان الضابط فعال يعتمد على الخطر ذو الصلة بالضابط، المقيم استناداً إلى عوامل مثل طبيعة الخطأ وحجمه، والذي يهدف هذا الضابط إلى منعه، ويعتمد كذلك على تاريخ حدوث الأخطاء، ووتيرة تشغيل الضابط، وفاعلية الضوابط على مستوى الكيان، وكفاءة الموظفين الذين يقومون بتشغيل الضابط وطبيعة الضابط، أي آلي أو يدوي.

تقييم أوجه القصور المحددة:

يحدث "القصور" في الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية عندما لا يتيح تصميم أو تشغيل أحد الضوابط للإدارة أو الموظفين في السياق المعتاد لأداء المهام الموكلة إليهم إمكانية منع الأخطاء أو اكتشافها في الوقت المناسب.

وينبغي تقييم مدى خطورة كل وجه من أوجه القصور في الضابط لتحديد ما إن كانت تعتبر- سواء بشكل مستقل أو ضمناً - أوجه قصور أو نقاط ضعف جوهرية كما في تاريخ الميزانية العمومية.

تأخذ إدارة الشركة في الاعتبار أن القصور أو الضعف الجوهرية في الضوابط الداخلية لإعداد البيانات المالية يزداد معه احتمالية أن يتعذر منع أو اكتشاف الخطأ في البيانات المالية السنوية أو المرحلية للشركة في الوقت المناسب، وهو ما يعتبر أمراً هاماً بما فيه الكفاية ليستحق اهتمام

المسؤولين عن الإدارة والحوكمة.

- ثم يتم قياس المخاطر استناداً إلى الأثر واحتمالية الحدوث.

يحدث القصور في التصميم عند: (أ) غياب ضابط ضروري لتحقيق الهدف الرقابي أو (ب) تصميم أحد الضوابط القائمة بشكل غير صحيح بمستوى لا يحقق الهدف الرقابي حتى وإن تم تشغيله وفقاً لتصميمه.

يحدث القصور في فاعلية التشغيل عندما لا يعمل أحد الضوابط المصممة بشكل صحيح وفقاً لتصميمه، أو عندما لا يمتلك الشخص الذي يقوم بتشغيل الضابط السلطة أو الكفاءة اللازمة لتشغيل الضابط بفاعلية

- تدار المخاطر مع احتمالية زيادة أو نقص أو بقاء مستوياتها بصورة تتسق مع مستوى المخاطر المحدد الذي تقبله الشركة. وتأخذ الشركة في اعتبارها أثناء المعالجة أن المخاطر لها دورة حياة، أي مراحل ما قبل وأثناء وبعد حدوث المخاطر. كما تأخذ الشركة في اعتبارها ضمان توفير الحماية وإعداد اللوائح والإجراءات التشغيلية والضوابط الرقابية التي تتماشى مع الممارسات المثلى وتكفل تقليل المخاطر ذات الصلة والتخفيف من آثارها.

- ثم يتم رصد المخاطر لضمان سرعة تحديد أية مشاكل ذات صلة ومعالجتها بالمستوى الإداري الملائم.

المعالجة واختبارها:

تأخذ الشركة في اعتبارها معالجة أية مسائل أو أوجه قصور تتعلق بفاعلية تصميم أو تشغيل ضوابط محددة. وفور إعداد أو تصويب الضابط، ينبغي منحه وقت تشغيل كافٍ للتحقق من فاعلية تشغيله. ويتوقف مقدار الوقت اللازم لتطبيق الضابط وتشغيله بفاعلية على طبيعته ومعدل تشغيله.

وبناءً على عملية تقييم الإطار الحالي للضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية للشركة واختبار التصميم وفاعلية التشغيل، ترى الإدارة أن الشركة قامت بإعداد إطار رقابة داخلي ملائم ويستوفي متطلبات الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية. إضافة إلى ذلك، ترى إدارة الشركة أن الإطار الذي تم وضعه يعتبر ملائماً ليشكل الأساس للائتمالات لمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية في هذا الصدد.

نبين فيما يلي العناصر الرئيسية لإطار الرقابة الداخلية المتبع في الشركة:

٤-١ إدارة المخاطر

يتم العمل في ذلك الشأن بالقواعد واللوائح المعمول بها بقطر للبتروكول كمقدم خدمات للشركة بناءً على اتفاقية الخدمات المبرمة، إلا أن مجلس الإدارة يحرص على الحفاظ على إطار ملائم لإدارة المخاطر على مستوى الشركة، إذ أن إدارة المخاطر تشكل جزءاً أساسياً من حوكمة الشركة، وهو الأمر الذي يأمله المساهمون من مجلس الإدارة. يأخذ هذا الإطار في اعتباره وضع عملية متكاملة لإدارة المخاطر على نحو مستمر، بدءاً من تحديد المخاطر وتقييمها وقياسها وإدارتها، وصولاً إلى رصدها على النحو التالي:

- تشمل عملية تحديد المخاطر وتقييمها وتحديد وتقييم كل المخاطر التي تواجهها الشركة بالكامل والتي تم تصنيفها إلى أربعة أقسام رئيسية هي: مخاطر استراتيجية، تشغيلية، مالية، وامتثال. ولكل شكل من أشكال المخاطر لابد أن تتوافر الإجراءات التي تتضمن معالجته بصورة فاعلة، هذا إضافة إلى مجموعة من المؤشرات لرصد التغيرات في هيكل المخاطر والمشهد العام لها. أيضاً تتم محاكاة عملية ظهور المخاطر في عدة سيناريوهات، وذلك لإعداد سبل العلاج الملائمة وتقييم أثرها التراكمي على أداء الشركة.

٤-٢ التدقيق

٤-٢-١ التدقيق الداخلي

تقوم الشركة بشكل دوري بطرح مناقصة لتعيين أحد المكاتب الاستشارية المتخصصة المستقلة لتقديم خدمات التدقيق الداخلي للشركة وفقاً لإجراءات التناقص، ويتم العرض على لجنة المناقصات المشكلة، والتي بدورها ترفع توصياتها إلى لجنة التدقيق بشأن اختيار الاستشاري المناسب في ضوء العروض الفنية والتجارية المقدمة. وقد تم تعيين أحد المكاتب الاستشارية المتخصصة في ٢٠٢٠/٤/٢٢ لمدة ثلاث سنوات لتقديم خدمات التدقيق الداخلي للشركة "كمقدم خدمات"، أيضاً التدقيق على مشروعها المشترك وفقاً لتعليمات لجنة التدقيق وخطة التدقيق الموضوعية.

يأخذ المدقق الداخلي الذي يتم تعيينه في اعتباره تقييم المخاطر على مستوى الشركة ومشروعها المشترك، ومن ثم تحديد خطة التدقيق الملائمة فضلاً عن متابعة تنفيذ الملاحظات المتعلقة وخطط الإدارة التصحيحية ذات الصلة.

المدقق الداخلي لديه صلاحية الوصول إلى كافة أنشطة الشركة، حيث يتم توفير كافة البيانات متى وكيفما تم الطلب. ويقوم بالتحقق من إجراءات الرقابة والإشراف على الشؤون المالية وإدارة المخاطر، كما يُقِيم مدى التزام الشركة بتطبيق نظام الرقابة الداخلية، والتقييد بالقوانين واللوائح ذات الصلة بما فيها التزام الشركة بالقواعد والشروط التي تحكم الإدراج والإفصاح في السوق المالي.

يعد المدقق الداخلي تقارير التدقيق الداخلي وفقاً للمعايير العالمية للتدقيق الداخلي، ويرفع جميع التقارير والتوصيات بشكل دوري كل ثلاثة أشهر إلى لجنة التدقيق، ومن ثم إلى مجلس إدارة الشركة ضمن التقرير الدوري للجنة التدقيق من حيث نتائج التدقيق، المتابعة والوضع الحالي لخطط الإدارة التنفيذية نحو اتخاذ الإجراءات التصحيحية لمعالجة أية نقاط ضعف في الرقابة الداخلية، ونتائج تقييم المخاطر والأنظمة المستخدمة. وستستلم الإدارة نسخة من التقرير لاتخاذ ما يلزم من إجراءات تصحيحية وفقاً لتعليمات لجنة التدقيق.

منذ بداية التعاقد، أكمل المدقق الداخلي تقييمات المخاطر، ووضع خطط التدقيق الداخلي لشركة قامكو ومشروعها المشترك وقدم تلك الخطط الى لجنة التدقيق للمراجعة والموافقة. حالياً يقوم المدقق الداخلي بإجراء عمليات التدقيق وفقاً للخطط المعتمدة.

استندت خطط التدقيق الداخلي المعتمدة على تقييم المخاطر وشملت مجموعة واسعة من المجالات في هذه الكيانات تضمنت العمليات الأساسية (عمليات المرافق الانتاجية، عمليات محطة الطاقة، الصيانة، المرافق، هندسة المشاريع) ، ومهام الدعم (مثل الشؤون المالية والحسابات، الموارد البشرية، تكنولوجيا المعلومات، الصحة والسلامة والبيئة، الشؤون الإدارية، سلسلة التوريد حوكمة الشركة، وما إلى ذلك).

٤-٢-٢ التدقيق الخارجي

تقوم لجنة التدقيق بمراجعة وفحص عروض مراقبي الحسابات المسجلين بجدول المدققين الخارجيين لدى الهيئة، وترفع إلى المجلس توصية باختيار أحد مراقبي الحسابات لتعيينه، وفور اعتماد المجلس التوصية يتم إدراجها بجدول أعمال اجتماع الجمعية العامة للشركة. تعين الجمعية العامة مراقب حسابات لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد لمدة أو مدد أخرى مماثلة بحد أقصى خمس سنوات متصلة، ولا يتم إعادة تعيينه قبل مرور سنتين متتاليتين. ينص العقد فيما بين الشركة ومراقب الحسابات بضرورة التزام موظفيه بالحفاظ على سرية معلومات الشركة. وبموجب اللوائح والقوانين ذات الصلة يحظر على مراقب الحسابات الجمع بين أعماله ومهامه والواجبات الموكلة إليه وأي عمل آخر بالشركة، والعمل بالشركة قبل سنة على الأقل من تاريخ إنهاء علاقته بها.

قامت الشركة بطرح مناقصة لتعيين المدقق الخارجي اعتباراً من عام ٢٠٢٠ لمدة خمس سنوات، على أن يتم عرض توصية اللجنة المشكلة بالتعيين بشكل سنوي على اجتماع الجمعية العامة للشركة لإقرارها. وقد تم عرض التوصية الخاصة بتعيين مدقق خارجي لعام ٢٠٢٠ على اجتماع الجمعية العامة العادية السنوي للشركة والذي عقد بتاريخ ٢٠٢٠/٣/٨ والتي وافقت على تعيين السادة "PWC" مدققاً خارجياً للشركة عن عام ٢٠٢٠ مقابل أتعاب سنوية قدرها ١٥٦,٩٣١ ريالاً قطرياً.

ومع الأخذ في الاعتبار متطلبات المادة رقم (٢٤) من نظام الحوكمة الصادر عن الهيئة، شمل نطاق مهام المدقق الخارجي القيام بأعمال الرقابة وتقييم الأداء بالشركة خاصة تلك المتعلقة بمدى ملاءمة وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية المعمول بها بالشركة بما فيها الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية، أيضاً مدى التزام الشركة بنظامها الأساسي وخضوعها لأحكام القانون وتشريعات الهيئة ذات الصلة بما فيها أحكام نظام الحوكمة للشركات المدرجة في السوق الرئيسية.

يقوم مراقب الحسابات بتقديم خدمات التأكيد على أن البيانات المالية قد تم إعدادها بطريقة صحيحة وعادلة طبقاً لمعايير المحاسبة والتدقيق العالمية، ويقوم برفع تقاريره بشأن الملاحظات المالية الرئيسية والضوابط الرقابية المالية المتبعة. وهو ما تم في اجتماع الجمعية العامة للشركة عن عام ٢٠١٩ والتي عقدت بتاريخ ٢٠٢٠/٣/٨ حيث حضر المدقق الخارجي وقدم تقريره في هذا الصدد.

قدم مدقق الحسابات الخارجي، إرنست و يونغ - فرع قطر، "EY" تقريره عن العام المالي المنتهي في ٢٠١٩/١٢/٣١، حول وصف عمليات وضوابط الرقابة الداخلية ومدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفاعلية تشغيل ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية، حيث أفاد بالرأي بأنه بناءً على نتائج إجراءات التأكيد المعقول التي قام بها، في رأيه أن:

أ- تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية يعرض بصورة عادلة نظام الشركة المصمم كما في ٢٠١٩/١٢/٣١، و
ب- الضوابط المتعلقة بأهداف الرقابة، الموضحة بالقسم رقم ٤ من تقريره، قد تم تصميمها وتنفيذها وتشغيلها بفاعلية كافية كما في ٢٠١٩/١٢/٣١ من كافة النواحي المادية وفقاً لإطار عمل لجنة المؤسسات الراعية للجنة تريديواي (COSO).

كما قدم مدقق الحسابات الخارجي تقريره المستقل حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية، حيث أفاد بأنه استناداً إلى إجراءات التأكيد المحدود التي قام بها، لم يلفت انتباهه ما يجعله يعتقد بأن تقرير مجلس الإدارة حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات لا يعرض بصورة عادلة، من كافة النواحي المادية، التزام الشركة بالقانون أعلاه والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات.

٤-٣ التقييد بالضوابط

يلتزم مجلس إدارة قطر لصناعة الألمنيوم التزاماً قوياً بالمحافظة على الامتثال إلى كل اللوائح التنظيمية المعمول بها، بما في ذلك متطلبات هيئة قطر للأسواق المالية بشأن الشركات المدرجة في البورصة. كما يبذل مجلس الإدارة قصارى جهوده لضمان إعداد وتنفيذ هيكل حوكمة يستند إلى الممارسات الرائدة والمعايير والمتطلبات التنظيمية بشأن الحوكمة.

حالات عدم الامتثال لأحكام محددة من أحكام نظام الحوكمة تمت الإشارة إليها في هذا التقرير مع ذكر الأسباب التي تكمن وراء عدم الامتثال. وتؤكد الشركة عدم وجود حالات امتثال جوهرية لأحكام قوانين هيئة قطر للأسواق المالية وتشريعاتها ذات الصلة المعمول بها والتي تشمل نظام الحوكمة.

عضو في مجلس الإدارة مسؤولاً مسؤولاً مسؤولة تامة تجاه المشروع المشترك الذي يشغل مقعداً في مجلس إدارته، ويكون في موقع المساءلة عن قراراته امام شركة قطر لصناعة الألمنيوم باعتبارها المساهم في اجتماع الجمعية العامة للشركة، الأمر الذي يرفع من مستوى الاستقلالية عن جهة التعيين وعدم التدخل في الإدارة.

٥- الإفصاح والشفافية

١- الإفصاح

تلتزم الشركة بمتطلبات الإفصاح بما فيها (أ) التقارير المالية وإيضاحاتها المتممة من خلال الإفصاح عنها للجهات الرقابية، نشرها بالصفحة المحلية فضلاً عن الموقع الإلكتروني للشركة (www.qamco.com.qa)، (ب) عدد الأسهم التي يمتلكها رئيس مجلس الإدارة وأعضاءه، والإدارة التنفيذية العليا، (ج) كبار المساهمين بالشركة. كما تلتزم الشركة بالإفصاح عن المعلومات الخاصة برئيس وأعضاء المجلس ولجانته وخبراتهم العلمية والعملية من واقع سيرهم الذاتية، وما إذا كان أيًا منهم عضواً في مجلس إدارة شركة أخرى مدرجة أو بالإدارة التنفيذية العليا لها أو عضواً بأي من لجان مجلس إدارتها.

من ناحية أخرى، لم تُفرض على الشركة أية عقوبات أو جزاءات من قِبَل هيئة قطر للأسواق المالية خلال عام ٢٠٢٠ جراء عدم الامتثال لأي من أحكام قوانين هيئة قطر للأسواق المالية وتشريعاتها ذات الصلة المعمول بها والتي تشمل نظام الحوكمة. كذلك لا توجد أية دعاوى قضائية تكون الشركة طرفاً فيها.

تأتي عملية الإفصاح بالشركة وفقاً لإجراءات خاصة معتمدة من قِبَل إدارة الشركة، أيضاً تتضمن تلك الإجراءات كيفية التعامل مع الشائعات نفيًا أو إثباتًا، وكيفية الإفصاح بشكل واضح ومكتوب وبما لا يتعارض مع تشريعات الهيئة ذات الصلة.

يحرص المجلس على اتخاذ التدابير الملائمة لضمان إجراء جميع عمليات الإفصاح وفقاً لتعليمات وقواعد الجهات الرقابية ذات الصلة، كذلك توفير معلومات صحيحة وغير مضللة ودقيقة بالكم والكيف المناسبين، وبما يمكن كافة مساهمي الشركة من العلم بها بشكل منصف واتخاذ قراراتهم بشكل صحيح.

٢-٥ تضارب المصالح

يلتزم المجلس بمبادئ نظام الحوكمة من حيث الإفصاح عن أية تعاملات وصفقات تبرمها الشركة مع أي "طرف ذي علاقة"، ويكون للأخير فيها مصلحة قد تتعارض مع مصلحة الشركة. وبشكل عام، في حال وجود أية تعاملات مع أطراف ذات علاقة، فإنه يتم الإفصاح عنها ضمن الإيضاحات المتممة للبيانات المالية للشركة، والتي يتم نشرها في الصحف المحلية وعلى الموقع الإلكتروني للشركة.

كما تلتزم الشركة بأنه في حال القيام بإبرام أية صفقة كبيرة

تشمل مسؤولية قسم الامتثال مساعدة مجلس الإدارة ولجنة التدقيق وإدارة الشركة في الامتثال إلى قواعد الحوكمة، فضلاً عن إدارة ومراقبة المخاطر من خلال ضمان وجود السياسات والإجراءات التشغيلية ذات الصلة بغرض حماية الشركة كشركة مدرجة من التعرض لمخاطر عدم الامتثال.

يرصد قسم الامتثال على نحو مستمر التغييرات التي تدخل على تشريعات الحوكمة وممارساتها الرائدة، ويُعلم المجلس بالكامل دورياً بالتغييرات ذات الصلة بالممارسات/اللوائح التنظيمية المعنية بالحوكمة.

حيثما يكون لزاماً على الشركة أن تحدث هيكلها الخاص بالحوكمة نتيجة دخول تغييرات على اللوائح التنظيمية والممارسات الرائدة في مجال حوكمة الشركات، يتوجب على مسؤولي الامتثال إعداد وتقديم مقترحات بشأن التغييرات في الحوكمة إلى مجلس الإدارة للموافقة عليها.

وفي هذا الصدد، تم اعداد آلية لمراجعة وتتبع وضمان امتثال الشركة للقوانين والقواعد واللوائح ذات الصلة المعمول بها، وتعزيز عملية المراجعة الذاتية للشركة لإدارة المخاطر. من المقرر البدء في تطبيق تلك الآلية والتي تهدف بشكل عام الى ما يلي:

- تقديم ضمان معقول عن مدى تقييد الشركة للقوانين واللوائح المعمول بها ذات الصلة،
- الكشف عن حالات عدم الامتثال سواء كان عرضياً أو متعمداً،
- اتخاذ ما يلزم من اجراءات تأديبية وفقاً للوائح الشركة في حال وجود أي سلوك غير متوافق،
- اتخاذ ما يلزم من اجراءات تصحيحية لعلاج آثار عدم الامتثال
- وضع المقترحات الخاصة بتجنب عدم الامتثال في المستقبل.

على مستوى المشروع المشترك والذي هو ليس بموضوع التقرير، فإنه يتم ادارته بشكل مستقل - وفق الاتفاقيات واللوائح التي تأسس في ظلها مع الشريك الآخر - من قبل مجلس إدارة يتمتع بالصلاحيات اللازمة لإدارة الشركة وممارسة مهامه بما يتفق مع مسؤوليته الائتمانية وبما يضمن حماية حقوق كافة المساهمين على اختلاف مستوياتهم. أيضاً الشركة لديها أنظمة وضوابط رقابة داخلية بما فيها انظمة ادارة المخاطر يتم الاشراف عليها من قبل مجلس ادارة الشركة ولجانته ولجان تنفيذية أخرى ذات الصلة مثل لجان التدقيق، لجنة المالية والتجارية. الامر الذي ينعكس بدوره بشكل ايجابي على خلق بيئة رقابية تتزامن مع أفضل المعايير والممارسات المتبعة.

أيضاً تحرص شركة قطر لصناعة الألمنيوم على اختيار أعضاء مجلس الإدارة - الممثلين لها في المشروع المشترك - ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة لتأدية مهامهم بصورة فعالة لما فيه مصلحة المشروع المشترك وتحقيق أهدافه وغاياته. وبتعيين كل منهم، عندئذ يصبح كل

- طبقاً لتعريف الهيئة - مع أي "طرف ذي علاقة"، فإنه لا بد من الحصول على موافقة الجمعية العامة للشركة، ويجب أن تدرج على جدول أعمال الجمعية العامة التالية لإتمام إجراءات إبرامها.

علوة على ذلك، قامت الشركة بإعداد سياسة تتعلق بتعاملات الأطراف ذات العلاقة ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة، تأخذ في اعتبارها ما يلي:

- مراجعة تلك التعاملات إن وجدت من قبل لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة ومجلس الإدارة لضمان الامتثال للوائح ذات الصلة.
- ضمان أن تكون شروط وأحكام كل التعاملات، سواء مع أي طرف ذو علاقة أو لصالحه، لا تتجاوز نطاق المبادئ التوجيهية المستخدمة في تعريف أنواع تعاملات الأطراف ذات العلاقة وكفاية الوثائق اللازمة والمستويات الملائمة لسلطة الاعتماد.
- ضمان تنفيذ المعاملة بشفافية والإفصاح عنها إلى مساهمي الشركة على نحو كافٍ.
- التسعير بصورة تتسق مع الممارسات المعترف بها في الأسواق أو على أساس ملائم، وألا يكون ذو طبيعة تفضيلية.
- التوثيق الكافي، وأن يتخذ هذا التوثيق شكل اتفاقية خدمات أو اتفاقية بيع وشراء أو اتفاقية قرض إلى آخره، حسبما يكون ملائماً، وأن تتسق شروط وأحكام هذه الاتفاقيات مع ممارسات السوق.

٣-٥ الشفافية وإعلاء مصلحة الشركة

يُدرِك مجلس الإدارة بأن مخاطر تضارب المصالح قد تنشأ من كون أحد أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية "طرف ذو علاقة"، أو اطلاع الموظفين و/أو مقدمي الخدمات وأي طرف من ذوي المصالح على المعلومات الخاصة بالشركة. ومن أجل ذلك، قامت الشركة باعتماد سياسة بشأن تضارب المصالح ضمن إطار الحوكمة الخاص بها، بهدف تمييز تلك الحالات بقدر الإمكان ومنع فقدان الموضوعية من خلال الالتزام باتباع السلوك المهني الملائم الموثوق وإرساء مبادئ الشفافية والإنصاف والإفصاح.

طبقاً للوائح الشركة وسياسة تضارب المصالح، في حال وجود أي تضارب في المصالح مع طرف ذو علاقة، فإن الطرف المعني لا يحضر عملية المناقشة، التصويت واتخاذ القرار في هذا الصدد.

وبشكل عام، يتحتم على أي طرف ذو علاقة بقدر المستطاع تجنب المواقف التي قد يحدث فيها أو يسفر عنها تضارب في المصالح أو يوشك على الحدوث، وينبغي أن تصب القرارات ذات العلاقة في تحقيق مصلحة الشركة.

إضافة إلى ذلك، يدرك أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الشركة و/أو مقدمي الخدمات أن كل المعلومات ذات الصلة

بشركة قامكو ومشروعها المشترك وعملاتها هي معلومات سرية تستخدم لأغراض الشركة فقط. ويندرج استغلال مثل هذه المعلومات في أغراض شخصية أو عائلية أو تحقيق فوائد أخرى ضمن السلوكيات غير الأخلاقية المنافية للقانون.

٤-٥ الإفصاح عن عمليات التداول

اعتمدت الشركة قواعد وإجراءات بشأن تعاملات الأطراف المطلعة على سهم الشركة. وتأخذ هذه القواعد والإجراءات في الاعتبار تعريف الشخص المطلع سواء كان بشكل دائم بحكم وظيفته أو بشكل مؤقت بحكم قيامه بمهام خاصة بالشركة، هذا الشخص المطلع بحكم مهامه لديه إمكانية الوصول إلى بيانات جوهرية خاصة بالشركة من شأنها التأثير إيجاباً أو سلباً على القرار الاستثماري للمتعاملين على سهم الشركة بالسوق المالية القطرية.

ويتم إبلاغ شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية ببيانات المطلعين وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للشركة لحظر تعاملاتهم طبقاً لقواعد السوق المعمول بها في هذا الشأن، والإفصاح عن تداولاتهم على أسهم الشركة بشكل يومي من قبل السوق.

بشكل عام، يحظر على المطلع الاستفادة بشكل مباشر أو غير مباشر من استخدام معلومات داخلية للشركة لم يتم الإفصاح عنها بعد. ويعد التداول على أسهم الشركة بناءً على تلك المعلومات، بصرف النظر عن مدى كبر أو صغر عملية التداول، انتهاكاً للمعايير الأخلاقية وسياسات الشركة. إضافة إلى ذلك، يحظر على المطلع مساعدة أي شخص آخر على التداول في أسهم الشركة، وذلك بالكشف له عن معلومات داخلية.

٦- حقوق أصحاب المصالح

٦-١ المساواة بين المساهمين في الحقوق

المساهمون لكل فئة من الأسهم متساوون ولهم كافة الحقوق المترتبة على ملكية السهم وفقاً لأحكام القانون واللوائح والقرارات ذات الصلة.

ويتضمن النظام الأساسي للشركة ولوائحها الداخلية الإجراءات والضمانات اللازمة لممارسة جميع المساهمين لحقوقهم، وبوجه خاص حق التصرف في الأسهم، وحق الحصول على النصيب المقرر من أرباح الأسهم، وحق حضور الجمعية العامة والاشتراك في مداولاتها والتصويت على قراراتها، وحق الوصول إلى المعلومات وطلبها بما لا يضر بمصالح الشركة.

وفقاً للنظام الأساسي للشركة، في حال وصول مساهم أو مجموعة من المساهمين إلى اتفاقية بيع الأسهم في الشركة بما يساوي أو يتجاوز خمسين بالمائة (50%) من رأس المال السوقي للشركة، لا تكون هذه الاتفاقية واجبة النفاذ ما لم يتم إعطاء المساهمين الباقين الفرصة لممارسة حقوق الارتباط بالبيع.

المصرح بإصدارها للعموم، ولا يسمح بتقديم معلومات سرية أو تفضيل مساهم على آخر.

٤-٦ حقوق المساهمين فيما يتعلق بالجمعية العامة

٦-٤-١ الحضور والدعوة

طبقاً لتعليمات هيئة قطر للأسواق المالية، يحق لكل مساهم مقيد اسمه في سجل المساهمين عند انتهاء التداول في نفس يوم انعقاد الجمعية العامة للشركة أن يحضر اجتماع الجمعية العامة وأن يكون لهذا المساهم صوتاً عن كل سهم يملكه. وفقاً للنظام الأساسي للشركة، فإن مساهموا الشركة يتمتعوا بكافة الحقوق ذات الصلة منها ما يلي:

- حق حضور اجتماع الجمعية العامة للمساهم المسجل بعد انتهاء جلسة التداول يوم انعقاد اجتماع الجمعية العامة للشركة سواءً بشخصه أو ممثلاً بوكيل أو من ينوب عنه قانونياً.
- الحق في المشاركة في المداولات والتصويت على القرارات بشأن الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال.
- حق المساهم في أن يوكل عنه بموجب توكيل خاص وثابت بالكتابة، مساهماً آخر من غير أعضاء المجلس في حضور اجتماع الجمعية العامة، على ألا يزيد عدد الأسهم التي يحوزها الوكيل بهذه الصفة على (٥٪) من أسهم رأس مال الشركة.
- حق المساهم أو المساهمين المالكين ما لا يقل عن (١٠٪) من رأس مال الشركة، ولأسباب جدية طلب دعوة الجمعية العامة للانعقاد، وحق المساهمين الذين يمثلون (٢٥٪) من رأس مال الشركة على الأقل طلب دعوة الجمعية العامة غير العادية للانعقاد وفقاً للإجراءات التي يحددها القانون واللوائح في هذا الشأن.

٦-٤-٢ المشاركة الفعالة

تحرص الشركة على إتاحة فرصة المشاركة الفعالة للمساهمين والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة، وأن تتم إحاطتهم علماً بالقواعد وإجراءات التصويت التي تحكم اجتماعات الجمعية العامة، وفي سبيل ذلك:

- تعمل الشركة على تزويد المساهمين بالمعلومات الكافية بالشكل المناسب كماً وكيفاً حول مكان وجدول أعمال اجتماعات الجمعية العامة، كذلك تزويدهم بالمعلومات الكاملة بشأن المسائل التي ستقرر خلال الاجتماع بما يمكنهم من اتخاذ القرار، وذلك من خلال نشر الدعوة بينود جدول الأعمال بالجرائد المحلية والموقع الإلكتروني للشركة، فضلاً عن موافاة بورصة قطر للإعلان من خلال موقعها الإلكتروني.
- إتاحة الفرصة للمساهمين لطرح الأسئلة على المجلس، وإدراج مسائل معينة (إن وجدت) على جدول أعمال الاجتماع، وإبداء الاقتراحات أو الاعتراض على القرارات وفقاً للإجراءات التي يحددها القانون واللوائح المعمول بها في هذا الشأن.
- تعمل الشركة على توفير الآلية للمساهمين للحضور والتصويت شخصياً أو بالوكالة، وينبغي أن تكون الأصوات

٦-٢ سجلات المساهمين

إدارة سجل المساهمين تتم وفقاً للقواعد والإجراءات المعمول بها في السوق المالية القطرية، حيث يتم إمسك سجلات المساهمين وتحديثها من قِبَل شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية. وبموجب الاتفاقية المبرمة بين شركة قامكو وشركة الإيداع، تتولي الأخيرة مهام وصلاحيات تسجيل وحفظ وإيداع الأوراق المالية، وإجراء التقاص والتسوية وإثبات التعامل في الأوراق المالية من عمليات شراء وبيع وانتقال الملكية والتسجيل والرهن والحجز في السجلات الخاصة بذلك.

٦-٣ حق المساهمين في الحصول على المعلومات

يتضمن النظام الأساسي للشركة ولوائحها الداخلية إجراءات وصول المساهم إلى المعلومات التي يمكن الإفصاح عنها وتمكنه من ممارسة حقوقه كاملة بما لا يخل بحقوق المساهمين الآخرين أو يضر بمصالح الشركة.

ويحرص مجلس إدارة الشركة وموظفيها على إقامة علاقات بناءة والتواصل المستمر مع المساهمين والمستثمرين بما يمكنهم من اتخاذ القرار الاستثماري المناسب من خلال:

- أ- ضمان الإفصاح بنزاهة وشفافية عن معلومات الشركة بالكم والكيف المناسبين وفقاً للقوانين واللوائح التنظيمية المعمول بها،
- ب- نشر عرض توضيحي وعقد مؤتمر عبر الهاتف بشكل ربع سنوي يدعى إليه المستثمرين لمناقشة الأداء المالي والتشغيلي للشركة،
- ج- تخصيص فريق مختص لمقابلة المساهمين بشكل مستمر لمناقشة استفساراتهم بشأن الأداء المالي والتشغيلي للشركة.
- د- حضور الفعاليات والمؤتمرات،
- هـ- تحديث موقعها الإلكتروني (www.qamco.com.qa) بما يواكب أساليب العرض الحديثة ويخدم مساهميها وكافة الأطراف ذات العلاقة. يتضمن الموقع قسم خاص بعلاقات المستثمرين يتم من خلاله نشر كافة المعلومات التي تخضع للالتزامات الإفصاحات الفورية والدورية من تقارير مالية وبيانات صحفية وتقارير الحوكمة ومتطلباتها.
- و- إقامة شراكات قوية مع الصحف والوسائل الإعلامية الأخرى والمحافظة عليها.

من ناحية أخرى، تتم موافاة البورصة وهيئة قطر للأسواق المالية ببيانات مسؤول الاتصال. كما تم تخصيص عنوان بريد إلكتروني رسمي للشركة (qamco@qp.com.qa) يتلقى من خلاله أية استفسارات أو طلبات للسادة مساهمي الشركة. تحرص الشركة على استبيان آراء ومتابعة تقييمات واقتراحات مساهميها والمستثمرين من المؤسسات المالية والمتداولين بالسوق المالي وضمن التواصل معهم بشكل دوري.

ويحرص ممثلو الشركة على أن تكون كل المعلومات المقدمة إلى المساهمين/المستثمرين من بين المعلومات

متساوية في الأثر، سواء كان الإِدلاء بها قد تم شخصياً أو بالوكالة.

وفقاً للنظام الأساسي للشركة، يحق للمساهم الاعتراض على أي قرار يرى أنه يصدر لمصلحة فئة معينة من المساهمين أو يضر بها أو يجلب نفعاً خاصاً لأعضاء المجلس أو غيرهم دون اعتبار لمصلحة الشركة وإثباته في محضر الاجتماع، وحقه في إبطال ما اعترض عليه من قرارات بما لا يتعارض مع أحكام النظام الأساسي في هذا الشأن.

فيما يتعلق بعام ٢٠٢٠، تم مناقشة بنود جدول أعمال الجمعية العامة العادية للشركة التالي بيانه والموافقة عليه من قبل مساهمي الشركة:

- ١- كلمة رئيس مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.
- ٢- عرض تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة والأداء المالي للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ وخطط الشركة واعتماده.
- ٣- عرض تقرير مراقب حسابات الشركة عن القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ واعتماده.
- ٤- اعتماد القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.
- ٥- اعتماد تقرير حوكمة الشركة عن عام ٢٠١٩.
- ٦- الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بشأن توزيع أرباح نقدية على المساهمين عن عام ٢٠١٩ بواقع ١.٠ ريال قطري للسهم الواحد، وبما يمثل نسبة ١٪ من القيمة الإسمية للسهم.
- ٧- إبراء ذمة أعضاء مجلس إدارة الشركة عن المسؤولية عن أعمالهم خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ والموافقة على توصية المجلس بعدم صرف مكافآت لهم.
- ٨- تعيين مراقبي حسابات الشركة " PWC " للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ واعتماد أتعابهم.

٦-٤-٣ انتخاب أعضاء مجلس الإدارة

كما سبق الإشارة، فإن مجلس إدارة شركة قامكو وفقاً للنظام الأساسي المعدل، يتشكل من عدد لا يقل عن ستة أعضاء يحق للمساهم الخاص "قطر للبترو" أن يعينهم جميعاً. وعليه، لا توجد أحكام بشأن انتخابات مجلس الإدارة وما يتبعها من إجراءات الترشيح والتصويت والتعيين.

تحرص قطر للبترو على اختيار أعضاء مجلس الإدارة المؤهلين والمستوفين لشروط عضوية مجلس الإدارة ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة لتأدية مهامهم بصورة فعالة لما فيه مصلحة الشركة وتحقيق أهدافها وغاياتها، ويتم الافصاح في حينه عن قرار قطر للبترو بشأن تشكيل مجلس الإدارة أو أي تغيير به.

٦-٤-٤ توزيع الأرباح

وفقاً لأحكام النظام الأساسي، بما لا يخل بقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الغير وبموجب قرار من الجمعية العامة للشركة، توزع على المساهمين المسجلين في نهاية تداول يوم انعقاد اجتماع الجمعية العامة أرباحاً سنوية بما لا يقل عن نسبة خمسة بالمائة (٥٪) من الأرباح الصافية للشركة بعد خصم الاستقطاعات القانونية، على أن لا يتجاوز أي مبلغ موزع المبلغ الذي يوصي به مجلس الإدارة.

الملاحم الرئيسية لسياسة توزيع الأرباح تم إدراجها ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة، ويتم توضيحها ضمن مرفقات بنود جدول أعمال الجمعية العامة للشركة، مفادها أنه يتعين على الشركة بشكل عام تحقيق التوازن فيما بين تطلعات مساهميها والاحتياجات التشغيلية والاستثمارية للشركة، وذلك من خلال دراسة العوامل التالية قبل عرض اقتراح توزيع الأرباح على اجتماع الجمعية العامة للشركة:

- القيود على التدفقات النقدية: ليس لزاماً على قامكو أن توزع كل الأرباح على المساهمين، وينبغي على الشركة الاحتفاظ بكمية كافية من النقد لمتطلباتها التشغيلية قبل توزيع الأرباح.
- القيود الخاصة بالجهات المقرضة: يتوجب على الشركة استيفاء المتطلبات المالية للجهات المقرضة، إن وجدت.
- القيود القانونية: ما إذا كان يتعين على الشركة الاحتفاظ بأية احتياطات قانونية قبل توزيع الأرباح.
- خطة الاستثمار المستقبلية: ينبغي مراعاة الخطط الاستثمارية للشركة والاحتفاظ بكمية كافية من النقد قبل توزيع الأرباح، هذا ما لم يتخذ قرار بتمويل الاستثمار عن طريق زيادة رأس المال أو بتمويل من المصارف.

ويخضع مقترح توزيعات الأرباح السنوية للشركة إلى الموافقة النهائية للجمعية العامة، وتعمل الشركة من خلال تعاقدها مع أحد البنوك المحلية "بنك قطر الوطني" على تيسير حصول المساهمين المخولين على أرباحهم عن العام الجاري والأعوام السابقة سواء نقداً من خلال كافة فروعهم، أو بالتحويل على حسابات المساهم البنكية أو عن طريق إصدار شيكات بقيمة الأرباح. ويتم تحديث الموقع الإلكتروني للشركة بالوثائق اللازمة للتحويل وكافة التفاصيل ذات الصلة.

فيما يتعلق بقرار الجمعية في عام ٢٠٢٠ عن العام المالي المنتهي في ٣١/١٢/٢٠١٩، فقد وافقت الجمعية العامة على اقتراح مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين عن عام ٢٠١٩ بواقع (١.٠) ريال قطري للسهم الواحد وبما يمثل نسبة (١٪) من القيمة الاسمية للسهم.

٦-٥ إبرام الصفقات الكبرى

تلتزم الشركة بضرورة معاملة المساهمين على نحو يتسم بالعدل، فالمساهمون لكل فئة من الأسهم متساوون ولهم كافة الحقوق المترتبة على ملكية السهم وفقاً لأحكام القانون واللوائح والقرارات ذات الصلة، كما تحرص الشركة

يتم الاعتماد على شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية في الحصول على المعلومات المُحدثة أولاً بأول فيما يتعلق بسجلات المساهمين. وطبقاً لما ورد من بيانات من قبل شركة "الإيداع" حتى تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، ليس هناك أي مساهم قد تجاوز بشكل مباشر حد تملك الأسهم طبقاً للنظام الأساسي للشركة إلا ما تم النص عليه صراحة كاستثناء بالنظام الأساسي لها.

٦-٦ حقوق أصحاب المصالح من غير المساهمين

تلتزم الشركة بأحكام النظام من حيث المحافظة على حقوق أصحاب المصالح واحترامها، ويجوز لكل صاحب مصلحة في الشركة طلب المعلومات ذات الصلة بمصلحته بعد إثبات صلته، وتلتزم الشركة بتقديم المعلومات المطلوبة في الوقت المناسب وبالقدر الذي لا يهدد مصالح الآخرين أو يضر بمصالحها.

وقد تم اعتماد سياسة ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة للإبلاغ عن المخالفات/الانتهاكات والإجراءات ذات الصلة التي قد تؤثر سلباً على الشركة أو عملائها أو مساهميها أو موظفيها أو الجمهور بصفة عامة. وبموجب هذه السياسة، يتم تكليف أحد أعضاء لجنة التدقيق التابعة للمجلس بمعالجة موضوع المخالفات التي يتم الإبلاغ عنها، ويضمن عضو اللجنة المُكلف رفع المسائل التي أثارها المُبلِّغ وإبلاغها إلى لجنة التدقيق بحسب أهمية المسألة.. كما تم تخصيص رقم الهاتف ٢٢٧٧-١٣٠٤ (٩٧٤+) على الصفحة الرئيسية للموقع الإلكتروني للشركة (www.qamco.com.qa) للتواصل في ذلك الشأن.

تشكل تلك الإجراءات دفاعاً رئيسياً ضد أي تجاوز من قبل الإدارة للنهج المتبع في الضوابط الداخلية، ما يسهم في تحسين حوكمة الشركة.

وتدرك قامكو أن القرار بالإبلاغ عن أحد المخاوف هو أحد القرارات التي يصعب اتخاذها خشية الانتقام من المسؤولين عن المخالفة، وعليه فإن الشركة لا تتهاون في التصدي للمضايقات أو الإيذاء وتتخذ إجراءاتها لحماية المبلغين عن المخالفات ممن ينقلون مخاوفهم بحسن نية.

٧-٦ حق المجتمع

تسهم شركة قطر لصناعة الألمنيوم، المالكة لحصة تبلغ ٥٠٪ في شركة قطر للألومنيوم المحدودة (قطلوم)، وهي إحدى الشركات الناجحة في إنتاج الألومنيوم الأولي وواحدة من أكثر مصانع الألومنيوم كفاءة في المنطقة، تسهم من خلال مشروعها المشترك قطلوم في التنمية الاقتصادية الشاملة والرعاية الاجتماعية وحماية البيئة وخلق فرص العمل، من خلال مبادرات في جوانب مثل:

١- الصحة والسلامة والبيئة: الإقلال من النفايات إلى أدنى حد ممكن، وإعادة الاستخدام واسترجاع وإعادة تدوير المنتجات الثانوية. وإقامة ورش العمل المعنية بالصحة والسلامة والبيئة وثقافة السلامة والتأهب لحالات الطوارئ والصحة المهنية والتدريب على الأمور المتعلقة بالصحة

على توفير الحماية إلى صغار المساهمين من الإجراءات التعسفية إن وجدت من قبل أو لصالح المساهمين الذي يملكون حصة مسيطرة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

وفي سبيل ذلك، تحرص الشركة على تواجد المعاملة العادلة لكل المساهمين باجتماع الجمعية العامة للمساهمين فضلاً عن تيسير إجراءات عملية الإدلاء بالأصوات بما لا يتعارض مع أحكام نظامها الأساسي.

أيضاً وفقاً للنظام الأساسي للشركة، يجوز للمساهمين بصفة عامة ومساهمي الأقلية بصفة خاصة عند إبرام الشركة لصفقات كبيرة قد تضر بمصالحهم أو تخل بملكية رأس مال الشركة الاعتراض على إبرام هذه الصفقات وإثبات هذا الاعتراض في محضر الاجتماع وإبطال ما اعترضوا عليه من صفقات وفقاً لأحكام القانون في هذا الشأن وبما لا يتعارض مع أحكام النظام الأساسي في هذا الشأن.

من ناحية أخرى، يتم الإفصاح عن هيكل رأس المال للشركة في البيانات المالية وضمن هذا التقرير. كما تقوم بورصة قطر بالإفصاح عن كبار مساهمي الشركة على الموقع الإلكتروني الخاص بها.

وباستثناء بعض المؤسسات المنصوص عليها بالنظام الأساسي للشركة، أو أي من المؤسسات التي يُعلم المساهم الخاص بالشركة بها خطياً، لا يحق لأي شخص أو طرف أن يمتلك أسهماً (أو أن يكون المالك المستفيد من أسهم) بقيمة اسمية تزيد على ٢٪ من رأس مال الشركة سواء كان التملك بشكل مباشر أو غير مباشر. وعليه، يبلغ الحد الأقصى للتملك في رأس مال الشركة ٢٪، وهو ما تعمل شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية على ضمان التقيد به، باعتبارها الجهة الموكلة بإدارة سجل مساهمين الشركة.

أيضاً، وفقاً للنظام الأساسي للشركة تتحدد ملكية المساهمين غير القطريين في رأس مال الشركة بحد أقصى لا يزيد على ٤٩٪ من الأسهم المدرجة في بورصة قطر.

ويتم الحصول على البيانات الخاصة بالمساهمين في رأسمال شركة قامكو من سجلات المساهمين لدى شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية "الإيداع"، وفيما يلي كبار المساهمين كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠:

النسبة المئوية التقريبية للأسهم %	المساهم
٥١٪	قطر للبترول
٣,٨٣٪	صندوق المعاشات والتأمينات الاجتماعية
١,٣٣٪	صندوق المعاشات العسكرية
٤٣,٨٤٪	مساهمون آخرون
١٠٠٪	الإجمالي

والسلامة والبيئة والتميز التشغيلي وكفاءة الطاقة وإدارة البيئة والامتثال إلى الاشتراطات البيئية،
٢- الموظفين: برامج التقطير (التفكير الاستراتيجي والتدريب على تخطيط الأعمال وبرامج التدريب الداخلي والمعارض الوظيفية)، واستبقاء الموظفين والتدريب والتطوير وتعزيز الصحة واللياقة البدنية والأنشطة الرياضية،
٣- المجتمع: دعم الجمعية القطرية للسرطان والمشتريات المحلية والرعاية والتبرعات.

وتحرص قطر للبترول المؤسس والمساهم الخاص بالشركة، من خلال الدعم الفني والإداري الذي تقدمه للشركة ومشروعها المشترك، على تخير الفرص الاستثمارية المناسبة ذات القيمة المضافة من الناحية المالية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية دعماً لمساعي الدولة نحو تحقيق التنوع الاقتصادي.

صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية:

تم توجيه نسبة بواقع ٢,٥% من صافي أرباحها السنوية، بموجب القانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٨ والمعدل بموجب قانون رقم ٨ لسنة ٢٠١١، لدعم الأنشطة الرياضية والثقافية والاجتماعية والخيرية، حيث بلغت هذه النسبة للعام المالي المنتهي في ٢٠١٩/١٢/٣١ ما يصل إلى ٢ مليون ريال قطري. وقد تم سداد المبلغ المستقطع بالكامل إلى حساب صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية في ٢٠٢٠/٣/٢٥.

فيما يتعلق للعام المالي المنتهي في ٢٠٢٠/١٢/٣١، قامت الشركة بتخصيص مبلغ بواقع ٢,٤ مليون ريال قطري بما يعادل نسبة بواقع ٢,٥% من صافي أرباح الشركة للسنة المالية المشار إليها لدعم تلك الأنشطة.

ختاماً

تحرص شركة قطر لصناعة الألمنيوم من خلال مجلس الإدارة على تطبيق مبادئ حوكمة الشركات والممارسات المثلى وتضمين اللوائح والإجراءات الداخلية لها بما يحقق أعلى مستويات الحوكمة ويرسخ بيئة امتثال استباقية تهدف إلى حماية الأمن المالي لأصولها ورأسمالها، وحماية مصالح عملائها ومساهميها، والمحافظة على نزاهة الشركة وسمعتها.

خلال عام ٢٠٢٠، فإن مجلس إدارة الشركة راضٍ عن أدائه في القيام بالمهام الموكلة إليه واتخذ القرارات المتعلقة بأعمال الشركة في إطار الصلاحيات المخول بها والمنصوص عليها في لوائح الشركة والتشريعات ذات الصلة، ويحرص على بذل العناية في إدارة الشركة بصورة فعالة لتحقيق مصلحة الشركة وجميع المساهمين وأصحاب المصالح بصورة متوازنة.

عبدالرحمن أحمد الشيبلي
رئيس مجلس الإدارة



ملحق السير الذاتية

لأعضاء مجلس الإدارة

ملخص السيرة الذاتية

المؤهلات والخبرات:

تخرج السيد/ عبدالرحمن أحمد الشيبني من جامعة أريزونا عام ١٩٨٨ وحصل على بكالوريوس في المالية وإدارة الأعمال.

انضم السيد/ عبدالرحمن إلى قطر للبترول عام ١٩٨٩ كمحلل مالي.

كما تولى السيد/ عبدالرحمن منصب مدير إدارة تمويل المشاريع / مدير الشؤون المالية - قطر للبترول ويشغل السيد/ عبدالرحمن حالياً منصب نائب الرئيس التنفيذي للشؤون المالية والتخطيط في قطر للبترول. وتتضمن مسؤولياته وضع وتنفيذ الاستراتيجيات والممارسات المالية بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية.

المناصب الأخرى*:

عضو مجلس إدارة شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة

عدد الأسهم في شركة قامكو:
لا يوجد



السيد/ عبدالرحمن أحمد الشيبني

رئيس مجلس الإدارة

(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل)

ملخص السيرة الذاتية

المؤهلات والخبرات:

حصل السيد/ أحمد العمودي على شهادة البكالوريوس في الهندسة الكهربائية من جامعة ولاية نيو مكسيكو الأمريكية عام ١٩٩٦.

انضم السيد/ العمودي إلى الإدارة الهندسية لقطر للبترول عام ١٩٩٦ كمهندس كهرباء حيث شارك في العديد من مشروعات قطر للبترول أثناء المراحل المختلفة من تطويرها في قطر وإيطاليا وكوريا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية. كما شارك في مشروع كيو كيم -٢ للبتروكيماويات خلال مرحلة الدراسات الهندسية التفصيلية بهيوستن ومرحلة التنفيذ بمسيعيد. وتقلد السيد/ العمودي أيضاً العديد من المناصب الفنية والقيادية، مثل رئيس قسم المرافق المشتركة ومساعد المدير للمرافق المشتركة، ثم مدير إدارة تطوير المرافق السطحية لحقول النفط والغاز. ويشغل حالياً السيد/ أحمد العمودي منصب مساعد الرئيس التنفيذي لإدارة تطوير المرافق السطحية.

المناصب الأخرى*:
لا يوجد

عدد الأسهم في شركة قامكو:
لا يوجد



السيد / أحمد سعيد العمودي

نائب رئيس مجلس الإدارة

رئيس لجنة التدقيق

(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل)

ملخص السيرة الذاتية

المؤهلات والخبرات:

حصل السيد/ نبيل محمد البوعيين على بكالوريوس الهندسة الميكانيكية من جامعة لامار، بومونت، تكساس، الولايات المتحدة الأمريكية. ويتمتع بخبرة تزيد على ٢٤ عاماً في العديد من المناصب القيادية بقطاعات النفط والغاز والموانئ والإنشاءات.

وقد بدأ السيد/ نبيل البوعيين مسيرته المهنية بالعمل مهندساً ميكانيكياً لدى قطر للبترول - مشروع إعادة تدوير الغاز في دخان. وشارك خلال مسيرته المهنية في مشروع توسعة ميناء راس لفان الذي تضمن أعمال الاستصلاح، والإنشاء، والتصميم الهندسي الأولي للبنية الأساسية للمراسي والميناء، وأكبر نظام مشترك لتبريد المياه، وإصلاح وبناء السفن. وقد ترأس أيضاً لجنة إدارة مشروع الميناء التي كانت تتولى المسؤولية عن المشاريع الجديدة. ويشغل السيد/ نبيل البوعيين حالياً منصب نائب الرئيس لشؤون الصحة والسلامة والبيئة وخدمات الأعمال (الصحة والسلامة والبيئة والجودة وإدارة المرافق والرعاية الصحية) بقطر للبترول.

كما شغل السيد/ نبيل البوعيين سابقاً منصب الرئيس التنفيذي لشركة الديار القطرية، وشغل منصب نائب رئيس مجلس إدارتها، وعضواً بمجلس إدارة شركة بروة للعقارات. كما شغل سابقاً منصب نائب الرئيس التنفيذي لشركة قطوم.

المناصب الأخرى*:
لا يوجد

عدد الأسهم في شركة قامكو:
١٣٣٦ سهم.



السيد/ نبيل محمد البوعيين

عضو لجنة التدقيق

عضو لجنة المكافآت

(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل)

ملخص السيرة الذاتية

المؤهلات والخبرات:

حصل السيد/ محمد عيسى المناعي على بكالوريوس الحقوق (مع مرتبة الشرف) من جامعة ليبربول عام ٢٠٠٧، وحصل أيضاً على الدراسات العليا في القانون (BVC) من كلية الحقوق، لندن، عام ٢٠٠٩.

انضم السيد/ محمد عيسى المناعي للعمل لدى قطر للبترول عام ٢٠٠٧، حيث شغل منصب مستشار قانوني بقسم المشاريع التابع للإدارة القانونية.

ويشغل السيد/ محمد عيسى المناعي حالياً منصب مستشار عام وأمين سر مجلس إدارة قطر للبترول.

المناصب الأخرى*:

عضو مجلس ادارة شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة

عدد الأسهم في شركة قامكو:
لا يوجد



السيد / محمد عيسى المناعي

رئيس لجنة المكافآت

(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل)

ملخص السيرة الذاتية

المؤهلات والخبرات:

تخرج السيد/ محمد جابر السليطي في جامعة مديل سيكس بالمملكة المتحدة وحصل منها على بكالوريوس المحاسبة والشؤون المالية.

وقد بدأ السيد/ محمد السليطي مسيرته المهنية بالعمل لدى قطر للبترول عام ٢٠٠٨، حيث تدرج في الكثير من المناصب وتولى أيضاً العديد من المناصب القيادية رفيعة المستوى. ويتمتع السيد/ محمد بمعرفة واسعة وخبرة كبيرة في إدارة الشركات المُدرجة بالبورصة والحوكمة والامتثال والاستثمارات والشؤون المالية للشركات والمحاسبة.

ويمثل السيد/ محمد حالياً قطر للبترول في مجلس إدارة شركة قطر للأسمدة الكيماوية وشركة الخليج العالمية للحفر وشركة هليكوبتر الخليج.

المناصب الأخرى*:
لا يوجد

عدد الأسهم في شركة قامكو:
لا يوجد



السيد / محمد جابر السليطي

عضو لجنة التدقيق

(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل)

ملخص السيرة الذاتية

المؤهلات والخبرات:

تخرج السيد/ خالد محمد لرم في عام ١٩٨٤ بدرجة بكالوريوس العلوم في الهندسة الكيميائية من جامعة جنوب كاليفورنيا في الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد بدأ السيد/ خالد مسيرته المهنية مع قطر للبترول في مايو ١٩٨٥. ويتمتع السيد/ خالد بخبرة تزيد على خمس وثلاثين عاماً في مجالات شتى، تشمل المشاريع البارزة التي شارك فيها مشروع التطوير المبكر لحقل القبة الشمالية عام ١٩٨٧، وأول خطوط لإنتاج الغاز الطبيعي المسال في قطر عام ١٩٩١، ومنصب مدير مشروع سوائل الغاز الطبيعي -٤ (من عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠٠٤) ونائب المدير العام لمشروع غاز الخليج.

ويشغل السيد/ خالد حالياً منصب الرئيس التنفيذي لشركة قطر للألومنيوم. وهو أيضاً عضو بمجلس إدارة المجلس الخليجي للألومنيوم وعضو في المعهد الدولي للألومنيوم.

المناصب الأخرى*:
لا يوجد

عدد الأسهم في شركة قامكو:
٥٦٤٨ سهم.



السيد / خالد محمد لرم
(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل)

*مناصب الأعضاء المشار إليها هي تلك التي تتعلق بشركات مساهمة عامة ، آخذاً في الاعتبار عضويتهم في جهات/ شركات أخرى.

